LE MONDE AMAZIGH
العالم الأمازيغي
www.amadalpresse.com



نجاة بشار
رئيسة جمعية مزكان للديسليكسيا

# لا بديل عن الأمازيغية رسمية في الدستور

المديرة المسؤولة: أمينة ابن الشيخ / الإيداع القانوني 2001/0008 / ترقيم دولي 1114/1476 / العدد 130 أبريل 2961/2011 Avril / الثمن: 5 دراهم - 1.5 أورو

# صرخة لابد منها

- لماذا في المغرب البلد الأمازيغي بامتياز مازال يوبا وسيفاو وأنيز ونوميديا وزيري يعتقلون وهم في المهد؟ لأن الأمازيغية ليست رسمية في الدستور.

- لماذا تعرقل وزارة التعليم والمؤسسات التي تدور في فلكها إدراج الأمازيغية في التعليم بالرغم أن من وراء هذا الإدراج مؤسسة ملكية كلفت بهذه المهمة؟ لأن الأمازيغية في الدستور غير رسمية.

- لماذا يعرقل القطب الإعلامي العام و الخاص ومن يقومون عليهما بتهميش وإقصاء الأمازيغية وممارسة سياسة إغلاق الأبواب على الأمازيغية بالرغم من وجود دفاتر تحملات تنص على إدراجها في ذات القطب؟ لأن الأمازيغية في الدستور ليست رسمية.

- لماذا لا يتواصل القاضي في المحكمة مع المتقاضي باللغة الأمازيغية رغم إتقان القاضي الأمازيغية، لأن لغة التقاضي هي اللغة العربية التي هي في الدستور رسمية؟ لأن الأمازيغية في الدستور ليست رسمية .

- لماذا ينتهك حق الأمازيغي والأمازيغية في الإدارة المغربية و يمنعون من التكلم باللغة التي يتقنونها ؟ لأن الأمازيغية في الدستور ليست رسمية.



أمينة ابن الشيخ

- لماذا يهان الأمازيغي ويحتقر وينعت بالانفصالي عندما يدافع عن حقه في الوجود؟ لأن الأمازيغية في الدستور غير رسمية.

- لماذا تمنع وزارة الداخلية الحزب الديمقراطي الأمازيغي و بالمقابل ترخص لأحزاب عروبية ؟ لأن الأمازيغية في الدستور ليست رسمية.

- مؤخرا نظم مهرجان أغنية الطفل في الرباط وشارك فيه طفلات من ورززات ،الحسيمة والناظور وبأغاني أمازيغية و لا أحد في لجنة التحكيم يتقن الأمازيغية؟ لأن الأمازيغية في الدستور ليست رسمية. فماذا ننتظر؟

وأخير قال الحكيم الأمازيغي:

Wanna yut ufus nes urda yalla

## لقاء يجمع المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية مع السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب

في إطار انفتاح المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية على المؤسسات التشريعية والتنفيذية، عقد وفد من المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، برئاسة السيد أحمد بوكوس عميد المعهد، لقاء مع السيد عبد الواحد الراضي رئيس مجلس النواب، بمقر المجلس يوم 15 مارس 2011.

خلال هذا اللقاء، الذي مر في أجواء ودية، عبر السيد رئيس مجلس النواب عن إعجابه بمنجزات المعهد، مؤكدا على أن الخطاب الملكي السامي ل 9 مارس فتح آفاقا جديدة أمام الأمازيغية، مذكرا بما جاء في الخطاب الملكي، حيث اعتبر الأمازيغية عنصرا مركزيا في الهوية المغربية، المتسمة بالتعدد والتنوع وهذا ينعكس على المغرب ويستلزم الحفاظ على مكوناته و الاعتزاز بها، وأن التقدم الذي يعرفه المغرب والتسامح والانفتاح الذي يميزانه يسمح له بتبني القيم الكونية، قيم الحداثة والديمقراطية، وهو ما يشكل الاستثناء المغربي.

من جهته أشاد السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بهذا اللقاء الودي، وأعطى توضيحات حول عمل المعهد وأنشطته وإنجازاته، وقدم للسيد الرئيس نماذج من منشوراته، كما عبر عن تبني المعهد للرؤية التي تجعل من الأمازيغية صلب هويتنا وثقافتنا، وهي الرؤية التي جاءت في الخطاب الملكي السامي لأجدير 2001 وخطاب جلالة الملك ل 9 مارس 2011 بخصوص دسترة الأمازيغية.

ضمنا لذلك، أضاف السيد العميد، سن المعهد استراتيجية انفتاح على الأجهزة التشريعية والتنفيذية، فأبرم عدة اتفاقيات شراكة مع مؤسسات وطنية وأجنبية ومن أهمها تلك التي أبرمت مع مجموعة من القطاعات الوزارية، خاصة وزارة التربية الوطنية ووزارة الاتصال ووزارة الثقافة ووزارة الداخلية وبفضل هذه الشراكات تحقق العديد من المكاسب والمنجزات تروم كلها النهوض بالأمازيغية وتم إدماج الأمازيغية في المنظومة التعليمية وتم إحداث مسالك أمازيغية ببعض الجامعات.

وأثار السيد العميد بعض القضايا المرتبطة بضرورة مأسسة الأمازيغية لغة وثقافة عبر دسترتها وتجويد التعليم وإعطائه الأهمية الضرورية، سواء من خلال سن نصوص تشريعية ملائمة وإحداث مناصب شغل تسمح بتوظيف مؤطرين يساهمون في تعميم تدريس الأمازيغية أفقيا وعموديا، وفيما يخص إدماج الأمازيغية في الإعلام العمومي، خاصة بعد إحداث القناة الأمازيغية، اعتبر السيد العميد بأن الدولة بذلت مجهودات جبارة بهدف النهوض بالتنوع الثقافي واللغوي في المشهد الإعلامي الوطني مما مكن المغرب من تبوأ مكانة متميزة على الصعيد الجهوي والدولي.

وفي ختام هذا اللقاء وفي أفق خلق شروط التتبع وآلياته، اقترح السيد رئيس مجلس النواب على الوفد الممثل للمعهد، عقد لقاءات مع رؤساء لجان مجلس النواب ورؤساء الفرق البرلمانية لطرح كافة القضايا المتعلقة بإدماج الأمازيغية في سائر القطاعات.

## اتصالات المغرب تسوق مجموعة جديدة من الهواتف النقالة بالأمازيغية

أعلنت مؤخرا شركة اتصالات المغرب عن تسويق مجموعة جديدة من الهواتف النقالة بالأمازيغية

وأكدت اتصالات المغرب أن بعض الشبكات الإجتماعية اعتبرت هذا العرض بمثابة إستجابة حقيقية لما جاء في الخطاب الملكي للتاسع من مارس حول الأمازيغية. أما بالنسبة لنشطاء الحركة الأمازيغية فقالت أنهم تقبلوا العرض بشكل إيجابي.

وقد عملت شركة اتصالات المغرب على اخبار زبنائها أنه بإمكانهم أستخدام حروف تيفيناغ في القائمة الخاصة بهم وعلى لوحة المفاتيح وكذا لكتابة الرسائل




### إعلان عن الترشح للمشاركة في الدورة التكوينية الخامسة في تقنيات كتابة السيناريو

ينظم المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية بشراكة مع المركز السينمائي المغربي الدورة التكوينية الخامسة في تقنيات كتابة السيناريو مخصصة لكتاب السيناريو باللغة الأمازيغية. المرحلة الأولى من 16 إلى 21 ماي 2011 بمقر المعهد.

وعلى المترشحين الراغبين في الاستفادة من هذه الدورة التكوينية أن يستوفوا الشروط التالية:
- أن تكون للمترشح تجربة سابقة في مجال كتابة السيناريو؛
- أن يكون بصدد إعداد مشروع سيناريو؛
- يستحسن أن يكون المترشح متقنا للغات الأمازيغية والعربية والفرنسية.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1) طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2) بيان سيرة؛
3) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
4) رسالة تحفيز؛
5) ملخص لمشروع السيناريو.

وستتولى لجنة الانتقاء المشتركة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والمركز السينمائي المغربي دراسة المشاريع المقدمة إليها لتعلن بعد ذلك عن لائحة المترشحين الذين تم انتقاؤهم.
وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

على الراغبين في المشاركة في هذه الدورة التكوينية إيداع ملفاتهم أو إرسالها باسم السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 11 أبريل 2011 إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

العالم الأمازيغي AMAZIGH
• المديرة المسؤولة
أمينة الحاج حماد أكدورت ابن الشيخ
• هيئة التحرير:
رشيد راخا
رشيدة إمرزيك
• المتعاونون:
إبراهيم فاضل
صالح بن الهوري
نزيه بركان
• كتاب الرأي:
علي أوعسري
أحمد عصيد
محمد بسطام
علي أمصوبري
مبارك بولكيد
• الإخراج الفني:
رشيدة إمرزيك
• المكلف بالموقع الإلكتروني:
سمير بودواسل
• السكرتارية:
فوزية بكا
• ملف الصحافة:
■ الإيداع القانوني: 2001/0008
■ الترقيم الدولي: 1476-1114
■ رقم اللجنة الثنائية للصحافة المكتوبة أ.م.ش 046-06
• الإدارة والتحرير:
3 زنقة دكار الشقة 7 الرباط
Télé/Fax: 05 37 72 72 83
E-mail:
amadalamazigh@yahoo.fr
Set Web: amadalpresse.com
كل المراسلات تتم بإسم:
EDITIONS AMAZIGH
• السحب:
MAROC SOIR
• التوزيع:
SOCHEPRESS
• الجريدة تصدر عن شركة
EDITIONS AMAZIGH
• Editeur
Rachid RAHA
• R.C.: 53673
• Patente: 26310542
• I.F.: 3303407
CNSS: 659.76.13
Compte Bancaire:
BMCE-Bank - Rabat centre
011.810.000.01921.000.6251419
• سحب من هذا العدد:
10.000 نسخة

# ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⴹ ⴰⵙⵓⴷⵔⴰⵎ ⵉ ⵜⵔⴰⴱⴱⵓⵜ ⵏ BMCE Bank

ⵜⴰⵣⵓⵔⵉ '10

## 2010 : ⴰⵙⴳⴳⵯⴰⵙ ⵏ ⵜⵖⵓⴷⵉ ⵜⴰⵎⴷⴷⴰⴽⵎⵓⵜ



[illegible]



## [illegible]

| | 2010 | 2009 |
|---|---|---|
| [illegible] | | |
| BMCE CAPITAL | 100,00% | 100,00% |
| BMCE CAPITAL GESTION | 100,00% | 100,00% |
| BMCE CAPITAL BOURSE | 100,00% | 100,00% |
| MAROC FACTORING | 100,00% | 100,00% |
| SALAFIN | 73,87% | 73,87% |
| MAGHREBAIL | 51,00% | 50,09% |
| BANK OF AFRICA | 55,77% | 42,50% |
| BMCE BANK INTERNATIONAL PLC | 100,00% | 100,00% |
| BMCE INTERNATIONAL MADRID | 100,00% | 100,00% |
| LA CONGOLAISE DE BANQUE | 25,00% | 25,00% |
| LOCASOM | 73,00% | 72,15% |
| [illegible] | | |
| BANQUE DE DEVELOPPEMENT DU MALI | 27,38% | 27,38% |
| CASABLANCA FINANCE MARKETS | 39,00% | 33,33% |
| EULER HERMES ACMAR | 20,00% | 20,00% |
| HANOUTY | 45,00% | 45,00% |
| EURAFRIC INFORMATION | 41,00% | 41,00% |
| CONSEIL INGENIERIE ET DEVELOPPEMENT | 38,90% | 38,90% |

إعداد: رشيدة إمرزيك

**في إطار الدينامية التي يعرفها الشارع المغربي على خلفيات مطالب حركة 20 فبراير وما تلاها من الإجراءات بما في ذلك النقاش الذي انصب أخيرا على مضامين الخطاب الملكي للتاسع من مارس، ونظرا لأهمية الموضوع الخاص بالتعديلات الدستورية إرتأت العالم الأمازيغي أن ترصد أراء ومواقف العديد من الفعاليات السياسية والجمعوية حول الموضوع لإطلاع الرأي العام حول ما استجد في الموضع، تفاصيل اخرى تجدونها في هذا الملف.**

# لا بديل للأمازيغ عن أمازيغية رسمية في الدستور

## الخطاب الملكي ل9 مارس 2011 حول الامازيغية : هل هو تحرير المستقبل من الماضي أو تحرير الماضي من المستقبل ؟؟

أنغير بوبكر

قبل الخوض في تأمل افتراضات هذا السؤال المزدوج ، يجدر التوقف عند مناسبة طرحه ، التي هي الخطاب الملكي ل9 مارس 2011 والذي كان خطابا مباشرا وجوابا صريحا على تظاهرات 20 فبراير المطالبة بالإصلاحات السياسية والدستورية .

كانت الامازيغية دائما وعبر التاريخ المتضرر الرئيسي من كل التحولات السياسية المجتمعية التي تموج في المجتمع المغربي رغم أن الأمازيغ هم صانعوها في الغالب الأعم فيكفي أن نرجع الى الماضي قليلا لنرى المقاومة الامازيغية الحقيقية والشرسة للاستعمار الاسباني والفرنسي لبلادنا والعدد الكبير من الفدائيين الذين استشهدوا فداءا لاستقلال الوطن وذودا عن ترابه وتاريخه إلا أن هذه التضحيات الكبيرة للمقاومة الامازيغية في كل المناطق والجهات المغربية في الريف والأطلس المتوسط والجنوب والصحراء لم تقابل إلا بالتهميش والنكران والإقصاء والتصفية الجسدية للمقاومين مباشرة بعد الاستقلال السياسي للمغرب إذ سرعان ما تسلطت قوى الخيانة والغدر على مقدرات المغرب السياسية والاقتصادية وأدارت وجهها للمقاومة الامازيغية وأصبحت الامازيغية موردا سياحيا لا اقل ولا أكثر يتم عرضه للسياح الأجانب قصد الاستمتاع به وجلب العملة الصعبة لشركات صانعي القرار بالمغرب المعمرون الجدد بطبيعة الحال . لذلك فلا غرابة أن نجد من المغاربة الأمازيغ اليوم من يترحم على أيام فرنسا بالمغرب ، ويحس بالحكرة ونكران الجميل من نخبة سياسية مسيطرة لم تعمل أي مجهود أو نضال حقيقي لاسترجاع المغرب من براثن الاستعمار إلا لغة المذكرات والعرائض المطالبة بالإصلاحات وبالمفاوضات السياسية في فنادق مصنفة في الخارج وجاءها الاستقلال السياسي بطبق من ذهب ، واستمر تهميش الإنسان الامازيغي وحتى الجغرافيا الامازيغية ففرض الفكر العروبي تارة والاسلاموي تارة أخرى ونعتت الامازيغية الامازيغية تارة باللاحداثيين وتارة أخرى بالمتصهيننين والنتيجة الواضحة المفضوحة هي إقصاء الامازيغي من كل مناحي الحياة واستمرار تهميش المناطق الامازيغية وتصنيفها ضمن مناطق المغرب الغير نافع ، الى غاية 1994 ليس هناك أي إشارة ولو سلبية عن الامازيغية وعن تاريخ المغرب لا في المقررات الدراسية ولا في الخطب الرسمية ولا في أدبيات معظم القوى السياسية المهيمنة بالمغرب إذا ما استثنينا قوى اليسار الجذري وتحديدا الى الأمام التي كانت الامازيغية من بين المواضيع التي يتم مناقشتها في أقبية السجون بين مناضل المعتقلين آنذاك وكانت بعض الإشارات إليها وهي متقدمة بطبيعة الحال في حينها في أدبياتها السياسية كما هو الحال في المواقف التقدمية والديمقراطية للمناضل المغربي المرحوم أبراهام السرفاتي والمناضل الحقوقي المرحوم إدريس بنزكري واللذان كانا من السباقين الى طرح المسألة اللغوية والثقافية بالمغرب وعلاقتها بالتحرر الوطني والطبقي ، ذكرنا اليسار الجذري المغربي ومواقفه التقدمية من الامازيغية اعترافا منا بفضله على القضية الامازيغية والاعتراف والعرفان لابد منه لمن يعاني أللاعتراف والنكران من أطراف سياسية أخرى لم يكن الهم الفكري والثقافي والنضالي من أولوياتها بل مراكمة السلطة والامتيازات كما هو حال مجموعة من الأحزاب السياسية المغربية المحسوبة على الامازيغية لكنها لم تكن القضية الامازيغية بالنسبة لها إلا فزاعة تحركها كلما أحست بالخطر أو استهدفت المصالح السياسية الشخصية لأعضائها والشعب المغربي يعرف جيدا الغث من السمين والطالح من الصالح في هذا المجال ، بعد 1994 كان الخطاب الملكي للمرحوم الحسن الثاني الذي كان إجابة على انتفاضة الرشيدية واعتقال عدد من المناضلين الأمازيغ في تظاهرات فاتح ماي والمطالبين بدسترة الامازيغية وإدماجها في المنظومة التعليمية ، فكانت مهزلة نشرة اللهجات وتواصل الضحك على الذقون وأصبح الوعي الامازيغي يتطور تدريجيا بموازاة مع الحكرة والتهميش والإقصاء مجسدا تعبيراته المباشرة في الحركية الجمعوية الامازيغية التي استطاعت برغم الإمكانيات الضعيفة والعمل الفردي لمعظم جمعياتها ورغم القمع والتضييق أن تكون رقما سياسيا في الساحة الوطنية والدولية قبل ذلك ولابد هنا أن نقف لنشكر كل المناضلين الأمازيغ في شمال المغرب وجنوبه شرقه وغربه على التضحيات التي قدموها من اجل أن تبقى الامازيغية رغم كل المؤامرات المسبوكة ضدها والتي لاتزال مستمرة الى اليوم ، ولابد أن نشكر المناضلين الذين ناضلوا في المحافل الدولية من اجل أن تبقى الامازيغية عصية على التهميش والإقصاء ونذكر منهم على سبيل الذكر لا الحصر الأساتذة: حسن ادبلقاسم واحمد الذغرني واحمد ارحموش ورشيد راخا وآخرون الذين لهم الفضل الكبير في تدويل القضية الامازيغية وربطها بالمنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب وساهموا بشكل كبير في تعريف العالم بشعب اسمه الشعب الامازيغي وبلغة اسمها الامازيغية وقضوا على احتكار العروبة والاسلاموية للمشهد الثقافي الوطني ، والمناضلين الأمازيغ في الريف الذين استطاعوا أن يحافظوا دائما وابدآ في كل علاقاتهم الخارجية بالقضية الامازيغية كقضية مركزية في شراكاتهم مع نظرائهم الأوروبيين في المجتمع المدني الأوروبي الى هؤلاء وجميع المناضلين الأمازيغ أينما كانوا في المواقع الجامعية وفي السجون المخزنية أو في يوميات المجتمع المدني تحية تقدير وعرفان على نضال من أجل أن تبقى لغتنا هويتنا الامازيغية حاضرة في الوعي الثقافي والسياسي المغربي ، بعد سنة 1994 اشتعل الوهج النضالي الامازيغي فتمخض عن وثيقة بوزنيقة 2000 وإنشاء المعهد الملكي للثقافة الامازيغية سنة 2001 والذي كان مصيدة منصوبة باحترافية للعمل الجمعوي الامازيغي فتمت شرذمته وإلهائه و اغتيال نضاليته فانهزمت الحركة الجمعوية الامازيغية كما انهزم المعهد الملكي للثقافة الامازيغية إذ كان تصارع المناضلون من الجانبين فخسر الجميع ونجح الطرح ألاستئصالي الاقصائي في المغرب في بسط سلطاته السياسية والثقافية وتم إيهام الناس بذلك وأن الامازيغية ممكن أن يتم حلها بمؤسسة هنا أو هناك في الوقت الذي أيقن فيه الجميع بأن القضية الامازيغية قضية سياسية بامتياز ومقاربتها رهينة بالنضال على المستوى السياسي ذلك ما فهمه الأستاذ احمد الذغرني عندما بادر الى تأسيس الحزب الديمقراطي الامازيغي لكن آلة القمع والتضييق وقفت بالمرصاد لهذا المشروع التاريخي الذي تكالب عليه الكثيرون دولة وأحزاب وحتى بعض الفعاليات الامازيغية الضيقة النظرة الاستراتيجية ، لكن المهم انه فتح باب النقاش السياسي المباشر وأوضح أن الصراع بالمغرب صراعا سياسيا صحيح ولكن كذلك ثقافي و هوياتي وفي بعض الأحيان عشائري عائلي وحتى عنصري ، والحزب الديمقراطي الامازيغي حورب ليس لأنه حزب سيزاحم الأحزاب الكبرى المستقوية بنفوذ الدولة والمال ولكنه حزب من شأنه أن يوضح ويقوم بتوعية حقيقية للمواطن المغربي عن أوجه توزيع السلطة والثروة بالمغرب ودور العناصر الميثا _سياسية في ذلك .

الخطاب الملكي ل9 مارس 2011 خطاب تاريخي بامتياز إذ انه لأول مرة يتحدث ملك البلاد عن التعدد الثقافي واللغوي بالمغرب ويضع الامازيغية في صلبه ، أي أن الخطاب الملكي ربما أراد أن يحرر المستقبل السياسي والثقافي المغربي من ماضي استحوذ فيه الفكر الأحادي المطلق ثقافيا ودينيا وسياسيا على كل شئ وأصبح التعدد نشازا ومروقا ، الخطاب الملكي نفض لغبار التاريخ ونبش في ذاكرة حية مجهولة ومنسية وموشومة بلغة المرحوم الخطيبي وربما يكون الاعتراف الملكي للتعدد الثقافي واللغوي بالمغرب ايدانا بسقوط صقور الاستئصال المسيطرين على المحيط الملكي وتصحيح لوضعية خاطئة ، فعندما كان مثلا الروائي حسن أوريد ناطقا رسميا باسم القصر الملكي اعتبره المغاربة قاطبة والامازيغ على وجه الخصوص تكريما واعترافا واحتفاء بمثقف امازيغي يجسد بشكل من الأشكال الوعي العصري الامازيغي في محيط القصر الملكي ، لكن استبعاده من مربع الحكم وما تلا ذلك من تطورات ومنها اعتقال النشطاء الأمازيغ أمثال المناضل شكيب الخياري كان ايدانا بتحكم الجناح ألاستئصالي العشائري بدواليب القرار السياسي بالمغرب ، وكان هذا التحليل البسيط هو حديث العامة من أبناء الشعب المغربي ولم يتحول قيد أنملة إلا بعد خطاب 9 مارس 2011 حيث اعتبره الكثيرون من أبناء الشعب المغربي ايدانا بصفحة جديدة بين الملكية والامازيغ بالمغرب ، رغم ان التخوفات والتوجسات لاتزال قائمة من وجود مثبطات وقوى استئصاليه قد تعرقل المسعى الملكي الحميد لاعتراف الحقيقي باللغة والثقافة الامازيغيتين بالمغرب ، فبعد الأصوات بدأت تحذر من مغبة الاعتراف الدستوري باللغة الامازيغية كلغة رسمية وهي بطبيعة الحال تدافع عن مصالح سياسية قائمة تستفيد من أحادية اللغة والثقافة والعائلة وغيرها من الاعتبارات ، لذلك السؤال عن تحرير المستقبل من الماضي يتطلب خطوات وإرادة سياسية واضحة تقوم على توزيع عادل للسلطة والثروة بين كل مكونات الشعب المغربي ، فحكومة عائلية كالحكومة العائلية الحالية لا يمكن أن تكون إهانة للمغاربة ولتنوعهم الثقافي والهوياتي فأين الأمازيغ فيها ؟ أين أهل الصحراء فيها ؟ أين أهل الشرق العميق فيها ؟ فهل عائلة واحدة أو عائلتين هما المغرب ؟ أم أن الاستعمار الفرنسي وهو استعمار دولة تم استبداله باستعمار عشيرة وعائلة؟

إن تحرير المستقبل من الماضي الرجعي الاقصائي يتطلب قرارات سياسية استعجاليه من قبل الدولة ومؤسساتها ومن قبل المجتمع المدني وتنظيماته وأهمها :

* الإقرار بدور المقاومة الامازيغية في استقلال المغرب وتعويض أبناء المقاومين الحقيقيين عن ما قساه آبائهم من جراء الاضطهاد الاستعماري وحل المندوبية السامية للمقاومين لأن اغلب منخرطيها ومنتسبيها لم يقاوموا احد.
* الاعتراف باللغة الامازيغية كلغة رسمية في الدستور المغربي المقبل .
* حل الحكومة والبرلمان وإعادة التقطيع الانتخابي وانتخاب حكومة تمثيلية حقيقية مكونة من جميع الثقافات والهويات والمرجعيات بالمغرب مع الاخد بعين الاعتبار التوزيع الجغرافي وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي ونفس الشئ بالنسبة للبرلمان الذي يجب أن يضم كل شرائح المجتمع من كل الثقافات والهويات والجغرافيات بشكل حقيقي بعيدا عن سلطة المال والتوجيه
* اختيار مستشاري الملك من جميع الثقافات والمناطق الجغرافية المغربية ليتسنى للملك التعرف حقيقة وعن كثب عن كل ما يعتمل داخل المجتمع المغربي والقطع مع الاحتكار العشائري لدور المستشارية .
* إعطاء الحق لكل الثقافات والهويات بالمغرب بحقها في التعبير السياسي عن نفسها ومنها الاعتراف بحق الحزب الديمقراطي الامازيغي والحزب الفيدرالي الامازيغي وغيرهم بحرية المشاركة السياسية في تسيير أمور البلاد .
* تمثيلية جميع المناطق الجغرافية وجميع الثقافات في المجالس الاستشارية المعينة والقطع مع الاحتكار العشائري والعائلي والزبونية في الاختيار وتوطيد ديمقراطية حقيقية في توزيع السلطة والثروة بالمغرب.

هذه بعض المقترحات البسيطة التي أراها كفيلة ببدء حوار وطني في المغرب شعاره توزيع عادل للثروة والسلطة بين جميع مكونات الشعب المغربي والتحول من دولة الرعايا والزبناء الى دولة المؤسسات المنتخبة والمسؤولة وإعطاء الأمازيغ حقهم المشروع في بلادهم بعيدا عن الاستئثار العشائري والعائلي بمقدرات المغرب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والمدخل الضروري لذلك هو إصلاح دستوري شامل وإعادة تشكيل خريطة سياسية مغربية قائمة على التمثيل المناطقي واللغوي في التعيينات الحكومية وفي التعيينات الدبلوماسية وفي مناصب القرار الإداري واعدة الاعتبار للمغاربة قاطبة وعدم تغليب فئة على فئة ولا ثقافة على أخرى فالمغرب قوي بتعدده وغناه وليس بفقر البعض المحظوظ وفقر الباقيات الصالحات من شعبه . ربما هذه هي مطالب الحركة الثقافية الامازيغية التي ستعبر عنها في المظاهرات المقبلة وربما هي الأرضية الأولى لبدء نقاش وطني لا غالب فيه ولا مغلوب ، فشكرا للملك محمد السادس على بدئه هذا النقاش فلنعبأ جميعا لنحرر المستقبل من الماضي ولا نجعل ظلمات الإقصاء بالماضي تنغص علينا أحلامنا بمستقبل حر وديمقراطي وتعددي .

* أنغير بوبكر
السلك العالي بالمدرسة الوطنية للإدارة بالرباط
فاعل حقوقي ومناضل امازيغي

## خديجة رياضي رئيسة الجمعية المغربية لحقوق الإنسان لـ «العالم الأمازيغي» :

# لجنة مراجعة الدستور فوقية وفاقدة للمشروعية الشعبية

* حاورتها ر.إمرزيك

* كان موقف الجمعية المغربية لحقوق الإنسان حول الأمازيغية في مؤتمرها السابع سلبي إلى درجة أن هناك فعاليات أمازيغية انسحبت من المؤتمر، والآن موقف الجمعية فيما يخص القضية الأمازيغية عكس ما كان في الماضي، ماذا تغير؟

** أولا أود أن أوضح أن موقف الجمعية من اللغة الأمازيغية في مؤتمرها السابع المنعقد سنة 2004 لم يكن سلبيا، لكن كان ناقصا. ذلك أن الجمعية لم تطالب قبل 2007، بدسترة اللغة الأمازيغية كلغة رسمية لكنها رغم ذلك كانت قد طالبت بتجاوز بطء وارتجالية تدريس اللغة الأمازيغية، وبإعطاء اللغة الأمازيغية مكانتها اللائقة بها كلغة وطنية في مناحي الحياة الإجتماعية، خاصة على مستوى التعليم ووسائل الإعلام الرسمية، وبتوفير الحماية الدستورية القانونية للغة الأمازيغية.

ثانيا، لم يكن انسحاب بعض المؤتمرين والمؤتمرات آنذاك راجع للموقف من اللغة الأمازيغية لأن الموقف المذكور اتخذ بالتصويت وبشكل ديموقراطي وصوت لصالحه المنسحبون أيضا. فالإنسحاب كان بسبب عدم التوصل إلى اتفاق في لجنة الترشيحات حول التمثيلية في اللجنة الإدارية، وقد تم تجاوز المشكل بعد المؤتمر.

أما تطور موقف الجمعية بعد ذلك إلى مطلب الترسيم فهو راجع في نظري لمسألتين : من جهة للمنهجية التي تتبعها الجمعية في كل القضايا التي فيها اختلافات في التقدير حيث تعتمد على إنضاج النقاش وتطوير المواقف بمشاركة الجميع، ومن جهة أخرى لصدور توصية اللجنة الأممية المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سنة 2006، التي طالبت الدولة المغربية بالإعتراف باللغة الأمازيغية كلغة رسمية مما دعم هذا الرأي داخل الجمعية واقتنع به العديد من الإخوة الذين كانوا يعتبرون أن هذا المطلب سياسي وليست له مرجعية حقوقية.

* الحركة الأمازيغية لها برنامج مطلبي مترابط أهمها دسترة الأمازيغية كلغة رسمية وهناك أيضا العديد من المطالب الأخرى كالأسماء والتعليم والإعلام، كيف يمكن التجاوب مع هذه المطالب؟ وهل انتم مقتنعون بما تم الإعلان عنه بخصوص التعديلات الدستورية؟

** ما جاء في خطاب الملك لا يرقى إلى مستوى التزامات الدولة المغربية في مجال الحقوق الثقافية الأمازيغية بالنظر إلى المرجعية التي تمت الإشارة لها بشأن التوصية الأممية التي أصدرتها اللجنة المعنية على إثر مناقشة التقرير الحكومي حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما لا يرقى إلى التزاماتها أمام الشعب المغربي من خلال ما تم التعبير عنه من طرف رئيس الدولة نفسه في خطابات سابقة. فالحديث عن الأمازيغية في خطاب 9 مارس لم يتجاوز الإعتراف بها كمكون من مكونات الهوية المغربية وهي مسألة لم تعد في حاجة إلى تأكيد لكن تحتاج إلى تجسيد من خلال الإعتراف المطلوب باللغة الحامية لتلك الهوية والحاملة للثقافة والعاكسة لها والضامنة لاستمرارها وتطورها وتقاسمها كهوية مشتركة لكل المغاربة. ثم إن الإعتراف بالهوية الأمازيغية أوالمكون الأمازيغي للهوية المغربية مسألة ترتبط بالديموقراطية ككل ومادام أن ما جاء في الخطاب حول الدستور كمضمون وكآليات لن ينتج عنه دستور ديمقراطي فلن يشكل أيضا دستورا متقدما من حيث الاستجابة لمطالب الحركة الأمازيغية ومطالب الحركة الحقوقية بهذا الخصوص.

أما المطالب الأخرى، وإن كان موقع اللغة في الدستور أساسي، فهي مطالب تتحقق نتيجة النضال اليومي للحركة الأمازيغية الديموقراطية والحركة الحقوقية بالضغط على السياسات المتبعة والترافع لدى المسؤولين ومؤازرة ضحايا التمييز بسبب اللغة والتعريف بالمطالب الأمازيغية والتربية على الحقوق الثقافية هونضال سيستمر كيفما كانت المكاسب المنتزعة في المرحلة الراهنة.

* هناك من لاحظ أن التقرير الذي تقدمت به لجنة الجهوية سابق لأوانه مؤكدين على أنه من الواجب التنصيص على هذه الجهوية دستوريا قبل الإعلان عنها، ما موقف الجمعية حول هذا المشروع ؟

** لحد الآن لم نحدد بعد موقفا مشتركا حول مشروع الجهوية الذي تم الإعلان عنه. لكن أود أن أسجل بشكل شخصي أن من أهم ما جاء به المشروع هو وضع آلية للمشاركة النسائية في تسيير الجهات. إلا أن هذه المسألة بدورها لا تكتسي أهمية حقيقية إلا إذا كانت الجهات مجالا للممارسة الفعلية للديمقراطية المحلية، في ظل استقلال للقرار بعيدا عن هيمنة الإدارة الترابية وكل ذوي النفوذ. وهذا ما يحيلنا مجددا إلى سؤال معيقات الانتقال الديمقراطي الحقيقي التي لا زالت متعددة ومنها ما جاء بها خطاب 9 مارس بنفسه من خطوط حمراء وتأكيد على ثوابت شكلت موضوع انتقاد العديد من الرافضين للطابع الاستبدادي للدستور الحالي سواء من الأكاديميين أوالنشطاء السياسيين أوالحقوقيين.

خديجة الرياضي

* الرأي العام المغربي يترقب بشغف كبير كيف ستتعامل اللجنة التي أنيطت بها مهمة إعداد الدستور مع قضية اللغة والثقافة الأمازيغيتين، بصفتكم من المهتمين بالشأن السياسي والحقوقي المغربي، كيف ستكون وضعية الأمازيغية في التغييرات الدستورية المقبلة؟

** بشكل عام وكما سبقت وذكرت، لا ينتظر الكثير من اللجنة المشكلة حاليا لمراجعة الدستور. فحركة 20 فبراير، التي كانت وراء الضغط الذي فرض فتح هذا الورش الدستوري (بعد سنوات من صدور توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي تضمنت الإصلاح الدستوري وبقيت دون تنفيذ)، هذه الحركة ترفض هذه اللجنة وتعتبرها فوقية وفاقدة للمشروعية الشعبية. ونحن في الجمعية كنا دائما نربط عند مطالبتنا بدستور ديموقراطي منذ أكثر من عشر سنوات، بثلاث مستويات يجب أن تتجلى فيها هذه الديموقراطية : مضمون الدستور وآلية بلورته وطريقة المصادقة عليه. وهذه الجوانب الثلاث مترابطة وغير قابلة للتجزيئ. وتعتبر القضية الأمازيغية من بين القضايا التي تعاملت معها الدولة بالكثير من الديماغوجية. ومن المستبعد أن تباشر لجنة مشكلة بشكل أحادي ولا تعبر عن القوى المطالبة بالحماية الدستورية للغة الأمازيغية أن تغير الكثير من الوضع الحالي. لكن، بين هذا الوضع الحالي وما يمكن انتزاعه مسافة تتحكم فيها موازين القوى ومستوى التعبئة التي يمكن أن تحققها الحركة الأمازيغية والحركة الحقوقية الحاملة للمطالب الأمازيغية الديموقراطية.

## بن يونس المرزوقي الأستاذ الجامعي في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

# دسترة الأمازيغية مبدأ عام يحتاج إلى تحديدات دقيقة

# التقسيم الجهوي يجب أن يدل على الانتماء إلى هوية جهوية

* حاورته رشيدة إمرزيك

* الخطاب الملكي الأخير للتاسع من مارس 2011 جعل الأمازيغية في صلب الهوية المغربية من منطلق كونها ملكا لجميع المغاربة بدون استثناء، ثم جعلها كذلك، من ضمن المرتكزات الأساسية للتعديل الدستوري المرتقب، كيف تلقيت الخطاب الملكي؟

** أولا ككل المهتمين بالشأن الثقافي والمسألة اللغوية بالمغرب، تلقيت هذا الخطاب بارتياح كبير رغم أن المعالم الأولى للحديث عن الأمازيغية في الخطابات الملكية للعهد الجديد كانت حاضرة في خطابات سابقة. كما أنني اعتبر أن الإشارة إلى الهوية كأحد محاور الإصلاح الدستوري المرتقب مسألة تحمل دلالات كبيرة، أهمها أن الإشارة كانت واضحة لإعطاء الإصلاحات كامل أبعادها بعدم التردد في طرح الأفكار. فعندما يحسم الملك في مسألة الهوية، فهو يضع الآخرين على السكة أجل عدم تضييع النقاش في مسائل محسومة. كما تعبر «جميع المغاربة» يجعل أي البحث عن خصوصية خارج الأمازيغية مضيعة للوقت.

* الخطاب الملكي أيضا أكد بصريح العبارة على دسترة الأمازيغية، ما هو في نظرك المرتقب بخصوص هذه القضية في الدستور المقبل؟

** بالنسبة لي، فالأمر لا يزال يحتاج إلى نقاش واسع. فدسترة الأمازيغية مبدأ عام يحتاج إلى تحديدات أدق. فإذا كانت التعابير الواردة في الخطاب الملكي كافية لتحديد الهوية المغربية، فإنه من المعروف في التجارب الدستورية المختلفة أن المسألة عند تطبيقها على قضية اللغة تقتضي الخيار بين مسألتين أو هما معا: ما رسمي وما هو وطني. وطبعا فإن الاحتمالات هنا ثلاثة: اعتبار اللغتين معا لغتين رسميتين ووطنيتين، اعتبار العربية لغة رسمية والأمازيغية لغة وطنية، اعتبار العربية لغة وطنية والأمازيغية لغة رسمية.

إن هذه الاحتمالات ستثير نقاشا مهما على هامش الإصلاحات الدستورية، وهو نقاش صحي، وحان الوقت ليصبح نقاشا علنيا بدل اقتصاره على فئات معينة وفي مناسبات محددة. لقد أصبح المواطن الآن في حاجة إلى أن يعرف مثلا أنه لوقت طويل ظن البعض أن اعتبار اللغة العربية لغة رسمية فيه حيف كبير، والأصح أن الحيف كان على اللغة العربية نفسها. إن العديد من الدول التي تعرف تعددية لغوية لم تجد من حل للتعاملات الرسمية إلا لغة أجنبية (الفرنسية أو الإنجليزية)، مما يُمكن معه القول، أن الإشارات الواردة في الدساتير السابقة كلها لم يكن لها أي معنى، بل إن الغرض منها كان هو تأجيل النقاش فقط.

بن يونس المرزوقي

ومن هذه الزاوية، فإنني اعتبر أن دسترة الأمازيغية كلغة رسمية يستلزم مجهودات كبيرة لتحويلها إلى لغة للتعامل الإداري. فالعربية مثلا رغم استعمالها لعقود عديدة لا زالت لم تقتحم العديد من المجالات خاصة من ذلك المجال الاقتصادي. فعلينا إذا القيام بمجهود واسع قصد وضع المسألة اللغوية في المغرب في طريقها الصحيح.

* طالبتم في لقاء سابق حول «آية جهوية لمغرب المستقبل» بجهوية هوياتية لا تفصل بين الناظور والحسيمة، هل استجاب التقسيم الجهوي الجديد لما تم التأكيد عليه في اللقاء المشار إليه؟

** فعلا، أن انطلق من تصور معين لطرح مسألة الجهوية، بل إنني لا زلت أدافع عن ضرورة اعتماد جهوية متقدمة مبنية على تقسيم جهوي فعال. وفي هذا الصدد، فإن التقسيم الجهوي يجب أن يدل على الانتماء إلى هوية جهوية.

لقد ظل المغرب لوقت طويل معتمدا على مركزية مفرطة حفاظا على الوحدة الترابية، لكنني أعتقد الآن أنه لا خوف على هذه الوحدة من أي انزلاق، بل العكس فإن الهوية الجهوية هي التي ستقوي الوحدة الوطنية. ولنا تجارب عديدة على المستوى الدولي. إن جل الدول المتقدمة أو الدول الديمقراطية هي دول، إن لم تكن فدرالية، فإنها تعتمد جهوية متقدمة إما على شكل أنظمة للحكم الذاتي أو على شكل جهوية سياسية. وقد أضاع المغرب وقتا مهما عندما منع تأسيس الأحزاب الجهوية، والتي كانت ستكون بحق معيارا مساعدا للوصول إلى تقسيم جهوي فعال.

وعلى أية حال، فإن التقسيم المقترح هو مجرد مشروع، لا يُمكن اعتماده إلا من خلال نصوص قانونية وتنظيمية صادرة عن الأجهزة المختصة، وستكون هناك فرصة لمعالجة الاختلالات التي ستظهر متن خلال التمعن في دراسته.

* العديد من المتتبعين للشأن السياسي بالمغرب انتقدوا المعايير المعتمدة في التقسيم الجهوي الحالي، برأيك هل انضبط هذا التقسيم إلى الموازنة بين الجهات اقتصاديا واجتماعيا، أم أن هناك اختلالات بين الجهات، وهل أنتم مقتنعون بذلك؟

** أنا اعتبر أن هذا التقسيم هو مجرد مشروع، يُمكن للأجهزة المختصة معالجته في وقت لاحق، كما أنني اعتبر أنه غير مبني على معيار موحد، ولا زالت نفس الأخطاء الواردة في التقسيم السابق قائمة. فمثلا الهوية الجهوية تقتضي أن تختفي أسماء المدن والقبائل، فكيف تريدني مثلا أن أدافع في الجهة الشرقية مثلا عن هويتين منفصلتين (الريف والشرق) في الوقت الذي أعرف فيه أن الأمر يتعلق بإقحام مصطنع؟ فكيف نضع في تسمية واحدة منطقة بحمولة تاريخية وثقافية إلى جانب منطقة بتحديد جغرافي؟ وكيف يُمكن أن نتحدث عن هويات جهوية ونحن نضع مناطق (جهة سوس ماسة) إلى جانب مدن (جهة فاس مكناس)؟

إن معيار التقسيم الجهوي يجب أن يكون موحدا في جميع مناطق المغرب. ومن هذه الزاوية أعتبر أن ستة أو سبعة جهات كافية في المغرب، وهي هويات معروفة يتداولها الشارع المغربي عند حديثه عن العادات والتقاليد أو اللغة أو التاريخ. كما أن تقسيما من هذا النوع، سيعطي دفعة قوية للعمل التنموي الجهوي.

* هناك من لاحظ أن التقرير الذي تقدمت به لجنة الجهوية سابق لأوانه مؤكدين على أنه من الواجب التنصيص على هذه الجهوية دستوريا قبل الإعلان عنها إلى أي حد هذا صحيح؟

** تقرير اللجنة عمل استشاري فقط. فالبلاد لا يُمكن أن تحكمها التقارير بل القوانين والأنظمة. ولكن نشر التقرير في حد ذاته مسألة مهمة جدا. فقد جرت العادة في العهد الجديد أن يتم نشر التقارير التي تُعرض على الملك، وهذه نقطة حسنة يجب أن نبحث عن الغرض منها والمتمثل في فتح نقاش عمومي أمام أنظار الرأي العام.

وبصفتي مهتما بالشأن العام، أعتبر أن نشر التقرير قبيل الإصلاحات الدستورية مسألة مهمة جدا. ويجب الإطلاع على الفقرات المخصصة لموضوع اللامركزية بصفة عامة والتي تبين أن الباب المتعلق بالجماعات المحلية سيتعرض لتعديل شامل. كما أن مسألة دسترة الجهوية موجودة في الدستور الحالي، والمطلوب الآن هو منحها مكانة متميزة فعلا ضمن الجماعات الترابية مع دسترة بعض المبادئ المتعلقة بعلاقة الجماعات الترابية كلها مع ممثلي السلطة المركزية وخاصة من ذلك الوالي والعامل، والإيجابي هنا هو أن تعمل التعديلات القادمة على إزالة القيود المفروضة دستوريا على الجماعات الترابية. وبعد التصويت على الدستور، سيكون المجال مفتوحا أمام المشرع لوضع التفاصيل اللازمة ضمن المجال الذي سيحدده الدستور.

# اللغة، الهُوية والإنتماء في الدستور الديمقراطي

أحمد عصيد

نلتقي اليوم في سياق دقيق يتسم بقدر كبير من الحساسية والخطورة، ذلك أنه في جميع أوجهه سياق لا نظير له من قبل، حيث سمحت الثورات الشعبية التي عرفتها كل من تونس ومصر وليبيا واليمن، بقلب المعادلة التي كانت تفرض على كل الفاعلين منطق الإستجداء السياسي للإصلاحات التي يوكل أمرها إلى الحكام ويترك لهم تقدير سقفها وحدودها حسب شروط النظام الذي يهيمن بأجهزته القمعية على كل مناحي الحياة، ولعلّ أهم خاصية للمرحلة الحالية هي أن الحراك الشعبي القوي قد جعل إرادة الجماهير تعود إلى الواجهة بعد عقود طويلة من الهمود، لترسّخ آليات جديدة للتغيير الديمقراطي عبر تحديد جوهر مطالب الإصلاح التي لا يمكن التنازل عنها، ثم فرضها ومراقبة مراحل تنفيذها خطوة خطوة.

وإذا كان من المستحيل أن يبقى المغرب في منأى عن هذا الحراك الذي كان له وقع الزلزال على كل بلدان المنطقة بدون استثناء، فإنّ واجب الفاعلين السياسيين والمدنيين أن يدركوا "روح المرحلة" ورهاناتها التي تبلورت من خلال حركة 20 فبراير.

ما هي مشكلة الدستور المغربي الذي ما فتئت القوى الديمقراطية تطالب بتعديله أو تغييره؟ إنها في الواقع ثلاثة أمور رئيسية يمكن إجمالها في ما يلي:

1) أنه دستور جاء من أعلى إلى أسفل أي وفق آلية القرار من فوق، مما يجعله يفتقر إلى أولى مرتكزات الدستور الديمقراطي ألا وهي التعاقد الإجتماعي، حيث فرض سياق الصراع بين المعارضة اليسارية الراديكالية والنظام الملكي في بداية الستينات أن يقوم المخزن التقليدي بالإلتفاف على مطالب المعارضة عبر وضع وثيقة دستورية خارج أي مجلس تأسيسي منتخب، وإنزالها بشكل سلطوي وإقرارها رغم مقاطعة أغلبية قوى الشعب المغربي للإستفتاء عليها. ولهذا ظلت معظم مطالب القوى الديمقراطية في الإصلاح الدستوري والسياسي بمثابة بوابة التغيير، باعتباره العامل الأكثر قوة الذي من شأنه أن يعطي الدفعة المطلوبة لتحقيق الإنتقال المأمول نحو الديمقراطية، و يرجع ذلك إلى تيقن هذه القوى من أن معضلة السياسة بالمغرب إنما تكمن في ازدواجية الدولة كما أسلفنا، أي في كونها قائمة على أسس متناقضة بعضها حديث وعصري، وبعضها تقليدي وعتيق.

والحقيقة أن هذه الإزدواجية ذات الصلة بالإرث الكولونيالي الذي وطد دعائم الدولة العصرية وأرسى أسسها بجانب مؤسسات "المخزن" التقليدي، قد أثرت سلبا على تطور الدولة والمجتمع المغربيين، ذلك أن النظام السياسي سرعان ما "لبس" هذه المؤسسات العصرية بعد الإستقلال، و قام بتكييفها في إطار أسلوبه القديم ولأهدافه الخاصة، وذلك بأن فصلها عن أسسها الفلسفية والقانونية، وحولها إلى آليات تقنية خارجية تعمل وفق فكر وروح المخزن التقليدي، مما شكل عرقلة دائمة في طريق المشروع الحداثي الديمقراطي المغربي على مدى نصف قرن، وكرس استمرار نفس السلوكات القديمة بأساليب ووسائل وتقنيات حديثة. وقد عبر عن هذا الإشكال بوضوح استمرار الملك في القيام بدورين متناقضين، يتم فيهما تبادل الأدوار بشكل فصامي شبه يومي، دور الملك ورئيس الدولة العصرية، ودور "أمير المؤمنين" الذي يتجاوز كل الضوابط والقواعد العصرية لممارسة الحكم انطلاقا من تأويل سياسي لأحد فصول الدستور يمنح الحاكم سلطات مطلقة، وقد عبرت السلطة منذ 1962 عن هذه الإزدواجية باستعمال شعار" الأصالة والمعاصرة" الذي كان يرد بكثرة في خطابات الملك الحسن الثاني، و الذي كان يعني في الواقع عدم الحسم في الإختيار بين التحديث والتقليد، وعدم تبني أي مشروع واضح يجعل المغرب ينتمي إلى العالم المعاصر،أو يعود إلى نمط الحكم القديم، مما جعل المغرب اليوم يعيش "مرحلة انتقالية" لا تنتهي.

2) أنه دستور يضمّ في ثناياه تناقضات جوهرية تنسفه من أساسه وتجعله وثيقة وجودها كعدمه، حيث تمّ إقرار العديد من مبادئ الدساتير الديمقراطية مع تحجيمها وإفراغها من مضامينها الأصلية بإقحام فصول نقيضة والتنصيص على مضامين لا تنسجم معها. وذلك استجابة لإزدواجية الدولة التي رغم واجهتها العصرانية الخارجية، إلا أنها أبقت على جوهرها المخزني التقليدي الذي اعتبرته أساس السلطة الفعلية، مما جعل المؤسسات العصرية تبدو كمجرد إطارات مساعدة للتنفيذ.

3) الخاصيتان السابقتان تجعلان الدستور المغربي مفارقا لواقع الممارسة السياسية اليومية، التي تعتمد أساسا على الشفوية والتعليمات الفوقية المناقضة لمبدإ الدستور الديمقراطي ولعمل المؤسسات، حيث لا يعود ثمة أي تأثير للفصول التي تتضمن قدرا من المضامين الديمقراطية، وهكذا غلب الطابع التسلطي للحكم الفردي على سمو القانون وعلى دولة المؤسسات.

فما هي مقومات الدستور الديمقراطي الذي يتطلع إليه المغاربة؟ إنها مداخل كثيرة لكنني سأكتفي منها بالجانب الذي كلفني بمقاربته منظمو هذا اللقاء، والمتعلق بالهوية والإنتماء والمسألة اللغوية، والتي هي إحدى المقومات الأساسية التي من شأنها تحديد ملامح الشخصية المغربية من خلال الوثيقة الدستورية.

لقد كان موضوع اللغة والهوية من القضايا الساخنة التي عرفها النقاش العمومي المغربي، ومرجع ذلك إلى عوامل ثلاثة، أولها تبنّي الدولة المغربية النموذج اليعقوبي الفرنسي القائم على التأحيد من أجل التوحيد، أي على إقصاء عناصر التنوع والإختلاف الثقافي و ترسيخ عنصر واحد وفرضه وإشاعته عبر المؤسسات بقوة الدولة وغلبتها، واعتبار ذلك إجراء ضروريا من أجل تحقيق الوحدة الوطنية، وهو ما ينتج عنه ميكانيكيا اعتبار عناصر التنوع عوامل فرقة وتفجير للإنسجام الإجتماعي، وثانيها اعتماد إيديولوجيا سياسية قومية عربية من طرف عدد من تيارات وأحزاب اليسار الراديكالي والإصلاحي باعتبارها كانت موضة العصر خلال الستينات والسبعينات من القرن الماضي، حيث كان للنموذجين الناصري والبعثي قوة تأثير وإلهام كبيرين على الفاعلين السياسيين المعارضين آنذاك، وثالثها اعتبار التعريب أحد أسس المنظومة التربوية بالمغرب، ولم يكن تعريب التعليم مجرد إجراء يهدف إلى ترسيخ مكانة العربية في التعليم بدل اللغة الأجنبية الفرنسية، بل كان يهدف أيضا إلى تعريب الشخصية المغربية وخلق انسجام هوياتي قسري عبر محو الهوية الأمازيغية للمغرب، ولهذا تمّ بموازاة تعريب التعليم محاولة تعريب أسماء الأمازيغ والمواليد وواجهات الفضاء العمومي بمنع الكتابة بالأمازيغية فيها.

وكان من نتائج هذه العوامل تهميش اللغة والثقافة الأمازيغيتين، وعدم مأسستهما دستوريا، مما جعلهما خارج النسق السياسي، وجعل كل اهتمام بهما يعدّ مآمرة ضدّ الإستقرار العام الذي ترعاه الدولة اعتمادا على مجموعة من الثوابت التي فرضتها من خلال نوع من الإجماع القسري، يتحدد عبر مفهوم اختزالي للوطنية المغربية.

## مطالب الأمازيغ في الدستور

يطرح كل نقاش حول التعديل الدستوري بالمغرب إشكالية الكيان الدولتي وجوهره، حيث لا يتعلق الأمر بمجرد ترميم الوثيقة الدستورية بإضافة بعض تقنيات العمل المؤسساتي الديمقراطي الحديث، بل يهم على وجه التحديد إعادة النظر في الأسس التاريخية والسياسية والثقافية لوجود الدولة المغربية وخياراتها الكبرى وتوجهاتها الرئيسية، حيث يطرح بجانب آليات ممارسة السلطة ودور الفاعلين الرئيسيين في الحياة السياسية، موضوع هوية الدولة والمجتمع المغربيين، والعمق الثقافي والتاريخي للكيان المغربي وللبناء الديمقراطي الوطني، وهو الإشكال الذي لا ينفصل عن موضوع اللغات بالمغرب. من هذا المنطلق استطاعت الحركة الأمازيغية أن تنفرد على مدى عقد ونصف بمطلب التعديل الدستوري في الجانب الهوياتي، الثقافي واللغوي، غير أن خطاب الحركة في هذه الحقبة شهد تحت تأثير أحداث متعاقبة وشروط عديدة تطورا كبيرا، أملته من جهة دينامية هذا الخطاب وتفاعله مع غيره من الخطابات السياسية والثقافية المجاورة له في ساحة العمل المدني والسياسي التي تتصف بالتردد، وكذا سياسة الدولة في مجالات الإقتصاد والتنمية وعلاقة المركز بالهوامش.

يفسر ما أسلفناه كيف ظلت الأمازيغية خارج المؤسسات، وخارج الحياة السياسية، فقد كانت قبل الحماية رمزا لبلاد "السيبة" المتمردة باستمرار على الحكم المركزي، وتحولت مع الحماية سنة 1930 إلى مؤامرة استعمارية، وأصبحت بعد الإستقلال تمثل العنصر النشاز الذي لا ينسجم مع خطة "الوطنيين" والمخزن في تحالفهما التاريخي من أجل تثبيت أسس الدولة الوطنية المركزية.

ولقد ظلت الأمازيغية، الهوية الأصلية للمغاربة، طوال عقود الإستقلال تمثل عنصر تهديد لـ"المونتاج السياسي" الذي تم بعد الإستقلال، والذي يقرن قوة الدولة بانسجام أسسها في إطار العنصر الواحد في الفكر والمذهب الديني واللغة والهوية، هذا العنصر الذي عليه تذويب كل العناصر الأخرى في بوتقة ما هو رسمي وإضفاء التجانس المطلق عليها، وجعل المجتمع المغربي في النهاية صورة مطابقة لمخططات السلطة، في خدمة حاجاتها واختياراتها المبدئية، وقد تمت المراهنة بوضوح على الهجرة الكثيفة نحو المدن لتذويب العناصر الإثنية المختلفة داخل التجمعات الحضرية، كما اعتبر التعليم والإعلام مؤسستين لتحويل الهوية وصنع هوية بديلة هي هوية الدولة.

يفسر هذا من جهة أخرى التغييب الكلي للأمازيغية من الوثيقة الدستورية المغربية، وعدم استحضارها في أي تعديل من التعديلات السابقة، طالما أن موضوع الإصلاح الدستوري ظل مجال تفاوض وتوافق محتكر من قبل الثنائي: القصر ـ أحزاب الحركة الوطنية.

وبهذا تم استبعاد أية إمكانية لمساهمة الأمازيغية من داخل المؤسسات في المجتمع، في مشروع التحديث، وذلك بسبب ما تحمله من قيم التعدد والإختلاف والحرية والتسيير الديمقراطي الجماعي الذي قامت على أساسه التنظيمات القبلية الأمازيغية، في مقابل العروبة والإسلام، الإيديولوجيا التي تمنح السلطة عكس ذلك إمكانية بناء شرعيتها على أساس التقليد الإستبدادي الذي ترسخ عبر قرون من التاريخ الإسلامي الرسمي للمغرب والمشرق.

انطلاقا من الإعتبارات السابقة تبين للفاعلين الأمازيغيين بأن الأمازيغية لا يمكن أن تحظى بمكان داخل المؤسسات الرسمية بدون اعتراف سياسي مجسد في الوثيقة الدستورية، وإذا كان هذا المطلب قد تم التعبير عنه بشكل خجول في ميثاق أكادير1991، فإنه قد اكتسى فيما بعد صيغا أكثر وضوحا وقوة في وثائق الحركة الأمازيغية التي صدرت ما بين 1996 و 2004، وكذا في الرسالة التي بعث بها المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية إلى الملك محمد السادس في شهر أبريل 2006. فمن مذكرة الجمعيات الأمازيغية إلى القصر الملكي، إلى البيان الأمازيغي مارس 2000، مرورا بميثاق المطالب الأمازيغية في الدستور، وانتهاء برسالة المعهد الملكي، تطورت مطالب الأمازيغيين المقترحة للإصلاح الدستوري لتتحدد في أهم عناصرها فيما يلي:

1) ضرورة التنصيص في ديباجة الدستورعلى البعد الأمازيغي للهوية المغربية، وعلى الإنتماء الشمال إفريقي للمغرب، واعتماد تسمية المغرب الكبير بدل "المغرب العربي" الإختزالية.

2) إعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية. ويعني هذا المطلب ضرورة توفير الحماية القانونية للأمازيغية داخل المؤسسات، حيث لا يمكن توفير هذه الحماية بدون الطابع الرسمي للغة، وقد تبين من التجربة الجزائرية بأن الإكتفاء بالتنصيص على "اللغة الوطنية" في الدستور لا يكتسي أية إلزامية، وأنه مجرد إجراء رمزي لا يؤثر في وضعية اللغة المراد رعايتها والنهوض بها. بينما تسمح وضعية اللغة الرسمية بضمان مكانة اللغة داخل المؤسسات بشكل مشرّف، وأن تستعمل في كل مناحي الحياة وفي الفضاء العمومي، مما يحتم تأهيلها وتوفير شروط أدائها لوظائفها الإجتماعية المتعدّدة المستويات. وإذا كان البعض يتذرع بحجة واهية مفادها أن الأمازيغية لهجات متفرقة، فإن واقع الحال قد تجاوز الوضعية المذكورة بعد انطلاق تجربة تعليم اللغة الامازيغية ومسلسل توحيدها ومعيرتها منذ سنوات،حيث تتوفر الآن على معاجم وقواعد نحو وصرف موحدة، وعلى أنطولوجيات للأدب وتراكم غير قليل من الدراسات العلمية الدقيقة .

وإذا كان لدى المغاربة ضعف كبير في المعرفة والإطلاع على تجارب الشعوب في تدبير تنوعها اللغوي والثقافي، وفي معرفة مضامين الدساتير المختلفة، فإن المقارنة بين بعض نماذج الدستور في البلدان الديمقراطية من شأنه أن يمكن المغاربة من التخلص من هيمنة النموذج الفرنسي .

3) توسيع نطاق الحريات واعتبار المرجعية الحقوقية الدولية أسمى من التشريعات الوطنية.

4) إضفاء الإنسجام على الوثيقة الدستورية بإعادة النظر في ترسيم الديانة واستعمالها داخل دواليب الحكم بشكل يتناقى مع مبادئ دولة القانون والحريات، وإعطاء الصلاحيات الكاملة للمؤسسات الدستورية، ووضع الأسس القانونية للفصل بين الدين والدولة ضمانا لحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا.

5) إقرار جهوية موسعة تمكن كل جهة من الإستفادة من خيراتها الطبيعية والرمزية ومن طاقاتها البشرية. واعتماد تقسيم جهوي يقوم على اعتبار العامل التاريخي والثقافي تحقيقا للإنسجام المطلوب داخل الجهة من أجل التنمية. ويتخذ هذا المطلب لدى بعض التيارات داخل الحركة الأمازيغية طابع المطالبة بالدولة الفدرالية. وقد تبين من المشروع الذي تقدم به السيد عزيمان مدى إصرار المسؤولين المغاربة على النظر إلى موضوع الجهوية من مرجعية مركزية، مما جعل التقسيم المقترح كارثيا بالنسبة للجهات التي تهيمن فيها اللغة والثقافة الأمازيغيتين، والتي تمّ تشتيتها بشكل مقصود بدمجها مع جهات أخرى حتى يتمّ ضمان فرض خيارات السياسة المركزية ولو في إطار جهوي.

يتبين من هذه المطالب الأمازيغية أنّ الفاعل الأمازيغي لم يعد يحصر مطالبه في مجرد اللغة والثقافة والهوية، بل تجاوز ذلك إلى ربط مطالبه الثقافية بمقومات الدستور الديمقراطي الأخرى، حرصا على انسجام الوثيقة الدستورية المرتقبة، كما يتبين بأن الإعتراف الدستوري بالأمازيغية من شأنه أن يمكّن من إعادة تأسيس مفهوم الوطنية المغربية على أسس ديمقراطية.

* نص المداخلة التي ألقاها الأستاذ عصيد خلال ندوة "مقومات الدستور الديمقراطي" التي نظمتها الكنفدرالية الديمقراطية للشغل وجمعية عدالة بالرباط يوم 15 مارس المنصرم.

# الحماية القانونية للأمازيغية والجهوية المتقدمة في الدستور المغربي المرتقب

محمد الشامي

* اللغة الوطنية أول مطلب لدسترة الأمازيغية

يرجع أول مطلب لدسترة اللغة الأمازيغية إلى "ميثاق حول اللغة والثقافة الأمازيغيتين بالمغرب"، المعروف بميثاق أكادير، في 5 غشت سنة 1991، الميثاق الذي أعلن بصدده ميلاد الحركة الأمازيغية ، والذي أكد في صدارة مطالبه بإقرار اللغة الأمازيغية لغة وطنية دون المطالبة برسميتها. وحاليا يُنتقد هذا الموقف كثيرا دون معرفة أسباب النزول ودون معرفة أسباب اتخاذ هذا الموقف إذ ذاك. ولقد يوحي مصطلح الوطنية بالدونية إذا ما قورن بمصطلح اللغة الرسمية، ولكن إذا استحضرنا مفهوم اللغات الرسمية غير الوطنية بطل العجب. فمناضلو الأمازيغية كانوا يستنكفون من اللغات الرسمية غير الوطنية كوضع اللغة الإنجليزية في الهند ووضع اللغات الأوربية في إفريقية كالفرنسية والإنجليزية والبرتغالية لما لها من طابع استعماري واضح، حيث تقوم تلك اللغات بوظائفها المرحلية العابرة في انتظار إحلال اللغات الوطنية الناشئة محلها. وتجدر الاشارة إلى أن بعض الدساتير العالمية تشير فقط إلى اللغة الوطنية بحمولة ومضمون اللغة الرسمية ودساتير أخرى تعكس وضع بلدانها اللغوي بالتأكيد على تأهيله فقط مع إعطاء له نفس فرص النماء والتطور دون السقوط في متاهات المصطلح وما تُدْلِي بها اللغات من صفات ونعوت (وطنية أو رسمية) تفحمها في تراتبية غير مقبولة. فالمصطلح لا قيمة له في حد ذاته وإنما القيمة تأتي من المضمون الذي يعطى له. فالدستور المغربي ينبغي أن يعطي نفس المصطلح لثنائية اللغة الأمازيغية والعربية. مصطلح واحد وحمولة واحدة وعطاء واحد لفرص التطور والنماء.

* اليسار والتعديلات الدستورية

تطور الموقف فيما بعد وأصبحت الفعاليات والجمعيات الأمازيغية تطالب بدسترة الأمازيغية باعتبارها لغة وطنية ورسمية. حيث ذكرت بصفتين الأولى بحكم الواقع والثاني بحكم الموقف السياسي للدولة، ثم إنها إن ذكرت بمصطلح والعربية بمصطلح آخر قد يوحي ذلك بفرق وتراتبية يبعد الشعب المغربي عن الأمن اللغوي والثقافي المتوخيين من الدسترة. هذا ما أتى في مذكرة بشأن التعديلات الدستورية التي رفعت إلى القصر الملكي في يونيو سنة 1996، والموقف نفسه هو الذي اتخذه المجلس الإداري للمعهد الملكي للثقافة الأمازيغية كمؤسسة رسمية حيث قدم للملك عندما طُلب منه المشورة في الأمر. وفي مارس 2003 ظهرت "حركة المطالبة بدستور ديمقراطي" حركة يسارية قوية جمعت بين جمعيات أمازيغية وهيآت سياسية ، 27 جمعية وهيأة سياسية منها تامينوت وأمريك والبديل والنهج والطليعة والتقدم والاشتراكية وغيرها من التنظيمات المدنية يجمعها همّ التعديلات الدستورية كل من زاويته.

* سياسة الأبارتايد

وبعدها لم تتوقف الندوات والبيانات والاحتجاجات المطالبة بدسترة الأمازيغية وحماية مكتسباتها بقانون أسمى في البلاد ألا وهو الدستور، وخاصة بعد سياسة الميز،المعلن منه والخفي، التي ظهرت في العُشرية الأخيرة والتي تمارسها الدولة؛ حكومة ووزارات وإدارة عمومية بمساعدة اللوبيات المقاومة للدمقرطة والتغيير. الميز الذي يمنع تسجيل الأسماء الأمازيغية في الحالة المدنية ويمنع الحرف الأمازيغي من ولوج الفضاء العمومي ويحرم الأمازيغ من التحدث بلغتهم في المحاكم والإدارات العمومية ويمنعونهم من حقهم في استغلال أراضي الجموع والسلالات كما كان يفعل أجدادهم ويبعث على إجهاض تجربة التعليم الأمازيغي الذي كان من الممكن أن يكون مثالا يقتدى به في البلدان المغاربية والساحل.

* تخوف وتوجس

في خضم هذه الفترة العصيبة التي يعيشها أمازيغ المغرب وفي معمعة هبوب رياح الياسمين من بلاد هنباعل وفي حراك شباب 20 فبراير المحروسة، أتى خطاب 9ماس2011 في مرتكزه الأول، ليجعل الأمازيغية في صلب التعدد الهوياتي المغربي والبوتقة التي انصهرت فيه وما زال كل الروافد الحضارية الوافدة عليه. فرغم الأهمية التي أولاها الخطاب الملكي حيث جعلها في صدارة المرتكزات السبع فإن الغيورين عن الأمازيغية يتوجسون خيفة من جيوب المقاومة. مقاومة كل تغيير مفيد يجعل من الأمازيغية جوهر التعدد الهوياتي في التصدير ولغة رسمية في المبادئ العامة للدستور المغربي.

* ما ضاع حق وراءه طالب

دعا خطاب 9 مارس اللجنة المكلفة بالمشروع الدستوري المرتقب إلى عدم الاكتفاء بالسقف المحدد في المرتكزات السبع للخطاب الملكي وذلك ب " الاقتراح والعمل الخلاق لإنشاء منظومة دستورية متقدمة". لذا فإناللجنة ملزمة بالاجتهاد وتقديم مشروع دستور يترجم مطالب الشعب وطموحاته، وذلك باستيحاء دلالات الخطاب ومقاصده الإيجابية واستحضار الظرفية الياسمينية المواتية، بعيدا عن الوقوف الحرفي على عبارات الخطاب، بحثا عن الكوابح الذاتية المخزنية التي عادة ما تسكن اللجن الاستشارية المعينة. واعرض عن المناوئين الذين يريدون إكراه الأمازيغية بارتدائها رداء غير ردائها أو الذين ينادون بالتعريب وهم يريدون تخريب الأمازيغية. فاللجنة والحالة هذه لاينبغي أن تقف حرفيا على منطوق المرتكز الأول في الخطاب لتذكرالأمازيغية كبعد هوياتي فقط دون التنصيص على الاعتبار الرسمي للغة.ومن هذا المنطلق فإن جمعيات الحركة الأمازيغية و جمعيات المجتمع المدني وعلى رأسها حركة 20 فبراير وكافة الفعاليات الديمقراطية والمنظمات السياسية والنقابية أجمعت على أن تكون الأمازيغية لغة رسمية في الدستور المقبل. والمنظور الحقيقي للحماية القانونية للأمازيغية ينبغي أن يكون شاملا وميثوثا في فصوله مدعما بقوانين أخرى لتفعيله. وخاصة ما يتعلق ب:

- الطابع التعددي للهوية وفي صلبه الأمازيغية
- ترسيم اللغة الأمازيغية بجانب اللغة العربية، دون ميز في الصفة ودون تراتبية توحي بالدونية أو الاستعلاء بين اللغتين
- دسترة الإنتماء الجغرافي؛ الإفريقي- المتوسطي باعتبار المغرب جزء من المغرب الكبير( شمال إفريقيا ) وبلدان الساحل بما فيه مصر والنيجر ومالي وبركينافاصو وجزر الكناري. وهذا الانتماء هو الواقع لا من حيث السعة ولا من حيث التعدد
- التنصيص على تنمية الثقافة الأمازيغية في الجهات المستحدثة أي في إطار جهوية متقدمة تراعي الكيانات الثقافية
- التنصيص على المساواة بين الأمازيغية والعربية ونقصد بالمساواة منح نفس الحظوظ ونفس فرص النماء والتطور للغتين معا
- دسترة حقوق الإنسان وخاصة توصيات هيأة الانصاف والمصالة بما فيها الجانب المتعلق بالحقوق اللغوية والثقافية الأمازيغية
- التنصيص على العرف الأمازيغي باعتباره مصدرا من مصادر التشريع .

# القضية الأمازيغية وإمتحان الديمقراطية في المغرب

شكلت الحركة الأمازيغية في عمقها الإنساني التحرري أحد أهم القضايا التي إستأثرت الشارع السياسي في شمال إفريقيا عامة و في المغرب خاصة، فأفرزت تصورات ومفاهيم جديدة بغية التأسيس لفكر سياسي جديد مبتغاه الرئيسي، بناء فكر ديمقراطي منسجم مع الثقافة الوطنية الأمازيغية والأصلة لشعوب شمال إفريقيا. فما علاقة الديمقراطية بالأمازيغية ؟ وهل يمكن بناء مشروع مجتمعي ديمقراطي يتنكر لثقافته الوطنية ؟ فإذا كانت القضية الأمازيغية قضية وطنية . فما موقعها لدى الفاعل السياسي المغربي؟ إلى أي حد يمكن إعتبار مطلب ترسيم الأمازيغية في الدستور المغربي مطلبا ديمقراطيا يستوجب إقراره الفوري ضمن التعديلات الدستورية المرتقبة؟ لقد تأسس الفعل الديمقراطي الأمازيغي على مبادئ راسخة مستوحاة من القيم الإنسانية و المبدئية للأمة الأمازيغية لخلق نموذج وطني يستوعب هويته الأصلية الحقيقية بهدف تصحيح الحالة الشاذة التي تأسست عليها الدولة المغربية، فإن أي متتبع لتاريخنا الوطني سيستشف من خلال الوهلة الأولى، أن الدولة المغربية تأسست سنة 1912، أي تاريخ توقيع معاهدة فاس التي خولت لفرنسا أن تستعمر المغرب، فكانت المهمة الرئيسية للدولة المستعمرة أن تستغل الخيرات الوطنية بتحالف تاريخي ومصلحي مع محميي فرنسا من خونة الحقبة الإستعمارية، لتدمير البنى الحضارية والثقافية والبشرية للشعب الأمازيغي ليتسنى لفرنسا ولأبنائها البررة، أن تستحوذ على القرار السياسي وأن تهمش إيمازيغن عن أي دور مستقبلي في السياسة الإستعمارية الفرنسية، وهكذا ولأول مرة في التاريخ الوطني، ستتولى نخبة مدنية ذات جذور أندلسية من خونة الإستعمار وبإشراف مباشر من فرنسا الإستعمارية،من إنجاز المهمة المقدسة و الحضارية في نشر الديمقراطية و الحضارة للشعوب المستعمرة،فكانت مذكرة المطالبة بالإصلاحات المقدمة من طرف النخب المدنية خير دليل على ما ذكر أنفا،بحيث هنّأت فرنسا بقضائها على المقاومة الوطنية الأمازيغية ليخلو لها المجال لتنفيذ المهمة التاريخية، فيأسم الحضارة والديمقراطية أحدثت فرنسا جهاز الإدارة بتنسيق مع النخب المدنية، فباشرت ورشها الكبير المتمثل في تعريب الإنسان و المجال بهدف خلق دولة ذات لغة رسمية واحدة، نزعتها الإيديولوجية مناهضة الأمازيغية وتقويض الوجود الأمازيغي وبعد أن إطمأنت على مصالحها السياسية والإقتصادية، غادرت المغرب ولم ترفرف بعد ذلك علم ليوطي، ليعلن عن إستقلال المغرب سنة 1956.

ومع خروج فرنسا من المغرب باشرت الدولة بشكل سريع إلى تنفيذ المشروع الفرنسي في إقامة دولة عربية في المغرب، فكان دستور 1962 المعبر الرئيسي عن هذه الإرادة السياسية في إقصاء الأمازيغية، تحت مبرر المحافظة على الوحدة الترابية، وفي ظل هذا الدستور الذي يمنح لرئيس الدولة السلطة المطلقة بوصفه أمير للمؤمنين و شخص مقدس .

نشأت في المغرب معارضة سياسية تحت لواء الفكر الإشتراكي هذه المعارضة للأسف ، كررت نفس أخطاء السلطة في تعاملها مع الأمازيغية، بحيث أقصت الأمازيغية كلغة وثقافة وهوية في برامجها السياسية وحتى في مشروعها الإشتراكي، بل قد لعبت على وتر المناطق الأمازيغية لحشد المناصرين والمؤيدين .

وهكذا ورغم أن فكرة الإشتراكية والشيوعية أيضا في كتابات ماو تسي تونغ، وتروتسكي و إنكلز .... قد ناصرت حق الشعوب المضطهدة، إلا أن اليسار الإشتراكي و الشيوعي في بلادنا إرتم في أحضان الفكر الشرقاني العروبي حيث شكلت الأمازيغية عقدة تاريخية ونذب لا يغتفر في أدبيات اليسار المغربي. وهكذا تحالفت المعارضة و الموالاة لأول مرة في تاريخهم أنذاك على محو الوجود الأمازيغي في المغرب .

وبإنتصار الثورة الإيرانية نشأت وترعرعت في المغرب، حركة إسلامية نشيطة ذات توجهات إسلامية مختلفة منها السلفية والحركية، ومع تراجع الإشتراكية في العالم الثالث مقابل صعود النموذج الليبرالي الأمريكي وبتحالف تاريخي بين الليبرالية والإسلاموية وبتمويل وهابي سعودي نشيط.

إزدادت الحركة الإسلامية قوة و نشاطا في المعادلة السياسية المغربية ، و ذلك لمعارضتها الواضحة لإختيارات الدولة المغربية وشكلت الأمازيغية لفصيل مهم للحركة الإسلامية القربان السياسي الذي يجب التضحية به، وهكذا شن الإسلامويون حربا دينية مقدسة ومباركة على الأمازيغية فإعتبروها لغة مدنسة، ولغة الجاهلية وبقايا عبادة الأوثان في المغرب، مقابل التطبيل والتمجيد لمفاخر العرب والعروبة على حساب هويتنا الوطنية الأمازيغية. فهل هذا هو الإسلام الذي جاء به الرسول محمد ؟

إن الإسلام الذي جاء به النبي محمد كان واضحا في تعامله مع ثقافات العالم، بل جعل من حكمة الإعتراف به أحد الأسس التي تأسست عليها الديانة الإسلامية. وهكذا تحالفت المعارضة مرة أخرى مع المخزن المغربي تحت راية محاربة الوثنية الأمازيغية والتقرب إلى الله . وبقيت الأمازيغية كطابو سياسي تنتظر يوم الخلاص.

وبإعتبار أن الحرية والعدالة تسمو على مكائد العنصريين، وبإعتبار أن الأمازيغية حرية والحرية أمازيغية، إنفتح السجن العنصري لتعلن الأمازيغية في ربيعها الأمازيغي عن بزوغ الفكر الوطني الأمازيغي، فشكلت أحداث تافسوث ن رقبير ن أدزيار،التحول الكبير في تاريخ شمال إفريقيا.

في ظل هذه الظروف، نشأت الحركة الأمازيغية في المغرب في ظل المعاداة الواضحة لكل الإختيارات السياسية والإيديولوجية في المغرب للأمازيغية، فكانت للحركة الأمازيغية إختياراتها السياسية والوطنية فإنتقدت مقاربة الدولة المغربية للأمازيغية ولأحزابها ولباقي التنظيمات السياسية الأخرى، بل عبرت بشكل واضح عن رفضها لكل الدساتيرالعروبية والممنوحة للشعب المغربي، فقدمت تصورها السياسي لطبيعة الدولة التي يجب أن تكون في المغرب .

لايمكن لأي مشروع مجتمعي ديمقراطي حداثي أن يتنكر لهويته الوطنية، ولا يمكن لأي ديمقراطية أن تسمو على الحق في الإختلاف والتعدد، هذه المبادئ الراسخة هي التي حركت العقلية الأمازيغية، فبدون الأمازيغية لايمكن الحديث عن الديمقراطية وبدون الديمقراطية لايمكن الحديث عن الأمازيغية، وبذلك سيشكل الفكر الديمقراطي المنطلق الرئيسي للفكر الأمازيغي بالمغرب، وبهذا قدمت الحركة تصورها الواضح لمفهوم الدولة، فإعتبرت أن هذه الأخيرة يجب أن تكون منسجمة مع واقعها الثقافي والحضاري والهوياتي، وبما أنها تتنكر لواقعها الأمازيغي الشعبي، فإنها دولة معادية للديموقراطية بحيث تتنكر للحق الأمازيغي،وتتمادى في الإستمرار في سياسة الميز العنصري تجاه الأمازيغ . الدول الديموقراطية تعتبر المسألة الدينية، مسألة شخصية لمواطنيها ومعتقد شخصي يجب حمايته من أي تسييس واضح له، سواء لإقصائه أو لإتخاذه مطية للوصول إلى سدة الحكم، فإن الحركة الأمازيغية قدمت ورقة العلمانية كضمانة وطنية ودستورية لحق المارسة الدينية

وشكلت الحكامة الجيدة وسياسة القرب أحد أهم المحاور التي إشتغل عليها الخطاب السياسي الأمازيغي، فطرح تصور الدولة الفيدرالية لتمتيع الجهات ذات الخصوصيات التاريخية والثقافية الحق في تسيير شؤونها في إطار الحكم الذاتي كما هو متعارف عليه دوليا وفي هذا السياق أكدت الحركة عن رفضها المبدئي والضمني للتقسيم الجهوي الحالي لإفتقاره لأسس النظام الديمقراطي، ونظرا لكونه تأسس على الهاجس الأمني، وعلى المقاربة التسلطية لجهاز الإدارة الداخلية ولا يراعي الخصوصيات الثقافية والتاريخية المشتركة، وبحكم غياب رؤية سياسية واضحة المعالم للمخزن المغربي، أضحى من الضروري، على الطبقة السياسية أن تحدد موقفها الواضح من الجهوية الموسعة التي يطرحها النظام المغربي، بحيث مازال يسلط قانون الأحزاب العنصري المؤطر للأحزاب السياسية على رقبة الحركة الأمازيغية ويمنعها من تأسيس أحزاب سياسية وطنية أو جهوية تؤمن بالمشروع الأمازيغي .

إن كانت هناك إرادة سياسية حقيقية لتقاسم السلطة بين المركز و الهامش، فعلى الفاعل السياسي أن يدرك أن من المبادئ العامة المؤطرة للجهوية الموسعة نجد مبدء الحكامة الجيدة ، التي تخول للمواطنين الحق في التعبير عن أنفسهم في إطار أحزاب وطنية أو جهوية تعبر عن كيانهم الثقافي و الحضاري ، في إطار تنافس شريف و ديموقراطي ، بين البرامج السياسية. فهل للمخزن المغربي الجرأة السياسية للدخول في نادي الدول الديموقراطية؟

* بقلم ياسين عمران

# توضيحات لمطالب الأمازيغ في الدستور

تهدف المطالب الأمازيغية في الدستور إلى تحصين الأمازيغية هوية ولغة وثقافة والحفاظ عليها وضمان حمايتها القانونية وإشعاعها في المجتمع على كافة المستويات، ورغم أن هذه المطالب قد تمّ رفعها وتوضيحها من طرف الفاعلين الأمازيغيين على مدى عقود، إلا أنها ما زالت تتسم في أذهان المواطنين والأطراف السياسية والمدنية الأخرى ببعض الغموض، مما يقتضي توضيحها في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ المغرب، سعيا إلى خلق الإجماع الوطني المطلوب حولها باعتبارها مطالب ديمقراطية لا تنفصل عن المشروع الديمقراطي الوطني. كما أنها جزء من الالتزامات التي تعهدت الدولة المغربية باحترامها في إطار تفاعلها مع المطالب الحقوقية داخليا و مع نداءات المنتظم الحقوقي الدولي. وفيما يلي هذه المطالب الأمازيغية مع التوضيح والتفسير:

1) التنصيص في ديباجة الدستور على هوية المغرب الأمازيغية، مما يسمح بإعادة تأسيس «الوطنية المغربية» من منظور تعدّدي ديمقراطي وتجاوز الطابع الإختزالي للهوية، وذلك لأنّ الأمازيغية قد ظلت على مدى آلاف السنين بمثابة الثابت الحضاري المميز لشمال إفريقيا والمغرب، ورغم اختفاء العديد من اللغات والثقافات والحضارات القديمة، إلا أن الأمازيغية ظلت متواجدة في تفاعل عميق مع مكونات حضارة البحر الأبيض المتوسط وإفريقيا، ولعبت في تاريخ المغرب دور العنصر ألتوليفي الجامع الذي صهر داخله مختلف المكونات الوافدة، مما يفسّر انطباعها بطابع أمازيغي خصوصي.

2) التنصيص على الإنتماء الإفريقي للمغرب مع استبدال عبارة «المغرب العربي»، التي تتسم بالإختزالية والإقصاء، بعبارة المغرب الكبير أو شمال إفريقيا، و ذلك لأنّ عبارة «المغرب العربي» كانت موضوع تحفظ رؤساء الدول المغاربية لأنها لا تضمّ كل المكونات الهوياتية للمغارب، باستثناء العقيد الليبي معمر القذافي ـ الذي كان يتبنى إيديولوجيا قومية عربية متطرفة ـ والذي هدّد بالإنسحاب من مؤتمر القمّة المغاربية بمراكش في حالة ما إذا لم يتمّ الإحتفاظ بهذه العبارة، وقد أشار الملك الراحل الحسن الثاني إلى تحفظه على التسمية في خطاب رسمي موجه الى الشعب المغربي آنذاك.

3) إعطاء اللغة الأمازيغية وضعية اللغة الرسمية بجانب العربية من أجل تحقيق المساواة والعدل بين كافة المغاربة، وتعدّ وضعية المساواة بين اللغتين الإختيار الوحيد الكفيل بضمان الحفاظ على الأمازيغية وصيانتها والنهوض بها وتهيئتها، حيث لا يضمن تمييزها بوضعية «اللغة الوطنية» أية إلزامية من الناحية القانونية داخل المؤسسات، إضافة إلى أنه سيعدّ مؤشرا لاستمرار الميز ضدّها على شتى المستويات، كما أن صفة اللغة الوطنية هي تحصيل حاصل بالنسبة للأمازيغية التي هي وطنية بحكم التاريخ والواقع والحضارة، ولا يتعدّى التنصيص عليها بهذه الصفة حدود الإعتراف الرمزي لا غير، الذي لا يسمح لها بممارسة العديد من الوظائف التي تستطيع القيام بها والإسهام في التنمية الوطنية.

وفيما يخصّ تعددية اللغات الرسمية في الدستور الواحد فثمة تجارب كثيرة لعدد كبير من البلدان الديمقراطية في العالم والتي تتبنى هذا النهج ومن أبرزها سويسرا 4 لغات رسمية، الهند 23 لغة، كندا لغتان، بلجيكا 3 لغات، جنوب إفريقيا 11 لغة إلخ.. وهي التجارب التي غفل عنها المغاربة بسبب انغلاقهم في النموذج الفرنسي الإستيعابي، مما يحتم الإقتداء بها ومعرفة كيفية تدبير التعددية اللغوية بأساليب ديمقراطية.

ومعلوم أن اللغة الأمازيغية قد أدرجت في التعليم منذ 2003، وتتوفر الآن على معاجم عصرية وقواعد صرف ونحو موحّدة وعلى أنطولوجيا للآداب وكتب مدرسية و حوامل بيداغوجية وكل مقومات اللغة العصرية. ولم يعد هناك مجال لاعتبارها غير مهيأة لاعتراف دستوري كما يقول البعض من الذين لم يتابعوا مسلسل مأسسة الأمازيغية منذ عشر سنوات.

4) إقرار تقسيم جهوي يقوم على أساس الجهات التاريخية الكبرى (ست إلى سبع جهات) ، ذات الشخصية الثقافية المنسجمة، ضمانا لشروط إنجاح مشاريع التنمية، وتفادي تشتيت الجهات المنسجمة لأسباب أمنية أو أية اعتبارات غير تنموية، كما هو مقترح في المشروع الذي تقدمت به لجنة الجهوية، والذي لم يأخذ بعين الإعتبار العوامل التاريخية والثقافية ذات الأهمية الكبرى في توفير اللحام السوسيوثقافي بين المواطنين داخل الجهة، مما يساهم في رفع إنتاجيتهم وتحقيق التواصل والتضامن فيما بينهم.

* المرصد الأمازيغي للحقوق و الحريات

# الخطاب الملكي اعلان عن خروج المغرب من دوامة الايديولوجيا الى فضاء العقلنة

من واضح أن الخيار الديموقراطي الذي جعله الخطاب الملكي ليوم 9/3/2011، من الثوابت المقدسة للإصلاح الدستوري، باعتباره يشكل كما قال جلالة الملك الضمان القوي، والأساس المتين لتوافق تاريخي، الذي يدخل ضمن المصالحات التاريخية الرائدة، التي أشار اليها جلالته في نفس الخطاب، واضح أن هذا الخيار الديموقراطي هو الذي استند اليه جلالته لجعل الأمازيغية في صلب الهوية المغربية المتعددة الروافد، من منطلق كونها ملكا لجميع المغاربة بدون استثناء، ثم لوضع صورة الهوية بهذا الشكل، من ضمن المرتكزات الأساسية للتعديل الدستوري المرتقب.

اذن يتنصص الدستور الجديد على هذا المرتكز سيعلن لأول مرة أن السمة الجوهرية التي تميز هوية المغرب والمغاربة عن باقي هويات شعوب العالم هي الأمازيغية.

وهذا الإعلان عن الوعي بالذات، وبحقيقة الهوية المغربية، يشكل بدوره اعلانا آخر عن تخلص شعبنا أخيرا من العمل بالأيديولوجيا المبنية على الفكر المغلوط، واعتماده على العقل والعلم اللذين يعتبران اساس الخيار الديموقراطي المشار اليه آنفا، بدليل ان مجتمعنا ما كان ليكتشف حقيقة نفسه، لو لم يهتد اليها بنور العقل والعلم.

اذ من المعلوم أن هذه الأيديولوجيا هي التي حجبت عن مجتمعنا معرفة حقيقة الكثير من الأمور، وهي التي منعته بالتالي من التنصيص على هذه الخصوصية الأمازيغية في القانون الأساسي للمملكة الصادر سنة 1961، وكذا في سائر الدساتير التي عرفها منذ حصوله على الإستقلال، بل هي التي كانت السبب في تهميش ملوكنا السابقين للأمازيغية في مختلف العصور، وفي تهافت أفراد شعبنا على تعلم العربية بعشوائية، وعلى انتحالهم النسب العربي، لترسيخ فكر هذه الايديولوجية في اذهانهم ان هذا الامر يضمن لهم اكتساب اجر الدنيا وثواب الاخرة، مما أدى الى حدوث شرخ في كيان شعبنا بين ناطقين بالدارجة الذين يتوهمون أنهم من أسلاف العرب، وبين الناطقين بالأمازيغية الذين يعتقدون أنهم من بقايا الشعب الأمازيغي المنقرض.

ومن هنا اذن تكمن الصفة الثورية لهذا الخطاب الملكي، ونذرته، وتميزه التاريخي، وغير ذلك من الأوصاف التقديرية والتعظيمية التي عبر عنها الكثير من الملاحظين من المواطنين والأجانب، لأنه واقعيا وموضوعيا ليس من السهل اخراج بلادنا من جاذبية الدوامة الايديولوجية التي كانت تدور في فراغها المظلم والبارد طيلة أربعة عشر قرنا تقريبا، الى الفضاء الرحب للعقلنة والحداثة، الذي سيتموقع فيه المغرب بجانب الأمم المتقدمة، من منطلق ادراك حقيقة ان العقل وحده، هو الذي يشكل المعيار الحقيقي للتمييز بين الدول المتخلفة والدول المتقدمة، وليس العمارات الشاهقة أو المتاجر الراقية، أو المصانع الضخمة، أو السيارات الفخمة أو غير ذلك من الوسائل المادية للحضارة.

ومما لاشك فيه أن اللجنة الإستشارية التي عينها جلالة الملك لمراجعة الدستور، ستعي الطابع السيادي الذي أضفاه جلالته على الأمازيغية لربطه اياها بصلب الهوية الوطنية من جهة، وبالملك المشترك لجميع المغاربة بدون استثناء من جهة أخرى، خلافا للمنظور الأيديولوجي السابق الذي كان يحصرها في فئة معينة من الشعب.

وهذا الطابع السيادي للامازيغية يقتضي في اعتقادي أن تقوم هذه اللجنة بالتنصيص في مشروع الدستور على الهوية المغربية بنفس الصيغة المحبوكة والدقيقة الواردة في الخطاب الملكي المذكور، لكونها تعبر بحق عن حقيقة هذه الهوية، من حيث المعنى والمبنى.

ثم التنصيص ثانيا على جعل الأمازيغية لغة رسمية الى جانب العربية استنادا لمبدأ اعتزاز الشعوب عامة بالقضايا المرتبطة بسيادتها وبحقوقها الطبيعية، ثم من منطلق ان ادراج القضايا السيادية في الدساتير تعتبر مسالة مبدا ، لا يقبل التاجيل او التدرج او اشتراط بلوغ مستوى معين من الرقي والتقدم أو غير ذلك من الشروط الأخرى ، بدليل ان شعبنا قام بادراج اللغة العربية في الدستور الاول بعد حصوله على الاستقلال، على الرغم من ثبوت قصورها المعرفي انذاك، وعدم بلوغها مستوى اللغة الفرنسية واللغة الاسبانية، لانه كان يعتبر هذا الامر مسالة سيادية لا تقبل الانتظار.

بقلم: ذ: الصافي مومن علي

اذن يجب التفريق بين الاعتراف بالحق السيادي من جهة، وبين تطبيق هذا الحق، وأجراته أو تنفيذه على أرض الواقع من جهة أخرى، فالأول غير قابل للتاجيل أو التدرج أو أي شرط اخر، اما الثاني فيقبل ذلك.

ومن هنا ينبغي في نظري مراعاة الوضع الهش الحالي للامازيغية، وقصورها الموضوعي في جل الميادين، ومحاولة معالجة هذا الواقع بصيغة توفيقية تنص على ضرورة ترسيمها في الدستور، لاكتساء هذا الترسيم طابع الحق السيادي الغير القابل لاي تاجيل او تدرج او غير ذلك من الشروط، ثم على ضرورة اخضاع عملية ادماجها في مؤسسات الدولة ومرافقها العمومية للتدرج، قصد توفير الشروط اللازمة لانجاح هذا الادماج .

هذا ما ارتأيت الإدلاء به مساهمة في النقاش الوطني الموسع لإنجاح هذا الورش الدستوري الذي دعا اليه جلالة الملك.

*محام بالدارالبيضاء

# جعجعة.. ولا طحين

ما إن أنهى الملك محمد السادس خطابه الموجه للأمة المغربية ليوم 9 مارس حول بعض الترميمات الدستورية، حتى بدأ محترفو التهريج، من سياسيين وإعلاميين، في التسابق على نشر الوهم وغرسه بعقول «الشعب» المسكين ، نافخين في الخطاب، مفسرينه للمتلقي، على أنه بشارة خير لمغرب جديد ديمقراطي على شكل فردوس أوربي ؛ تسوده ملكية برلمانية ! هذا ، صحافي» يقدمها بقلمه لقارئه على النموذج الأسباني، وذاك « سياسي» يقارنها ويشبهها بالنهج السويدي أوالبريطاني...وكأني بهم يبيعون جلد الدب قبل أصطياده كما يقال دون أي خجل. بينما الواقع هو أن جلالته بريء من كل هذا السراب الذي يروج له هؤلاء الكذابون الوصوليون المتملقون، إذ أشار في خطابه إلى إصلاحات جزئية تهم دسترة الأمازيغية لغة المغاربة الأصليين ، ومنح بعض الصلاحيات للوزير الأول، ولم يتحدث قط عن تغيير يرسخ للملكية يسود فيها ولا يحكم . لأن موقفه تجاه هذا النوع من الملكيات الديمقراطية معروف، حيث سبق له أن وضحه لصحيفة التايم الأمريكية عندما فسر لها الأمر قائلا «إن المغاربة ليسوا هم الاسبان... إن الديمقراطية لا سبا نية صا لحة لا سبا نيا ، و ا لمغر ب يجب أن يأخذ بنمط ديمقراطي ذي خصوصية مغربية» إنه كلام موضوعي منطقي صريح مائة في المائة، يعكس موقف السياسيين الشجعان، لأنه يتسم بالاستقامة والوضوح والصدق . فمن الكذب والجبن أن يعد المرء الناس بما هو غير واقعي (بالمستحيل) : لأن الديمقراطية، شأنها شأن البناء لا تنطلق من فوق نحو الأسفل، بل من القاعدة نحو القمة. هي من اختصاص وصنع الشعوب وليس الحكام، كما يثبت ذلك التاريخ الذي يؤكد لنا أنها لم تكن يوما صدقة تعطى، أو هدية تقدم في أطباق من ذهب، بل هي قضية معادلة لموازين قوى اجتماعية متدافعة متصارعة، تفرض التفاوض و الحوار - بين الحكام والمحكومين - المفضيين في الأخير إلى إرسائها .

* محمد شملال

# الاصلاح بين التجريدي والواقع

من خلال الخطاب الرسمي للدولة، نلاحظ أنه لا يخلو من ارتباك، حيث يحرص على الجمع كمنطلق بين تناقضات، حيث يجمع بين المقدسات و الديموقراطية و الانفتاح و توسيع مجالات الحرية وتعزيز منظومة حقوق الإنسان ، ونضرا لكون « الخطاب» استجابة لمتطلبات الشعب ، الاصلاح الدستوري كمفهوم شامل لا يكون حاجز وسجن نقط معينة « سبع نقط » هو اصلاح شمولي و جدري وفقا لمتطلبات الشعب .

في أولوية هده النقط السبعة، كانت هناك اشارة قوية لمصالحة النظام لشعبه في تكريس الدستور لطابع التعدد الهوياتي ، فهل دسترة الأمازيغية لغة رسمية الى جانب اللغة العربية سيرقى الى الانسجام بين الدولة وهوية الفرد التي تسود عليها ، وبين هوية السلطة و هوية الشعب الذي تحكمه ؟ هل سوف يتم تحرير الأمازيغية من الاعتقال ؟ هل سوف يتم فسخ ذلك الرباط الأسطوري الذي أحدثه الخطاب الفقهي بين الدين الاسلامي وقدسية اللغة العربية؟... وغيرها من الأسئلة المشروعة التي تبين جوهر الاشكال للدخول في مفهوم الاصلاح الشامل. كما لح الخطاب الرسمي على أهمية إصلاح القضاء و الارتقاء به في اتجاه الديموقراطية وتعزيز استقلالية و فصل بين السلط.. التنفيذية، التشريعية ، القضائية . لكون تداخل هذه السلط هو مصدر كل التجاوزات وخاصة السلطة القضائية لضرورة تمتيعها لستقلالية مطلقة . يقول مونتسكيو .. يجب استقلالية السلطة القضائية و سموها عن السلط ، حيث أن استقامة دولة القانون لاتتحقق الا برقابة القضاء . كما أن الاصلاح الحقيقي لهذا القطاع يتطلب تخلص ، وتصفية الارث التاريخي الفاسد لما نتج عنه في السنوات الماضية وذلك من انصاف ضحاياه لما عرفه من منزلقات خطيرة في ملفات سياسية ، وحقوقية ، وعدم افلات الجلادين من العقاب ، تأهيل هذه المنظومة تستدعي جعل المحاكم المغربية آلية عاكفة لصور المثالية للعدالة.

ان كل الاحتمالات التي تصب عليها الاصلاحات التي يتبناها الجهاز الرسمي في هذه الفترة الراهنة لما تعرفه دول شمال افريقيا من تحولات نتيجة انهيار جدار السيكولوجي الدي بني في مخيال الشعوب من الخوف.تستدعي منا احتداء اليقضة و النزول بشكل مكثف للاستمرار في التظاهر والاحتجاج من أجل المطالب المشروعة ، حتى لا يعتقد الشعب بأن هذه الاصلاحات ستحضى بنوع من التعامل الواقعي في حين لا تعدوا أن تكون الا مسكنات ايديولوجية. فالسياسة بالنتيجة وليس بالنوايا كما يقول ماوتسي تونغ .

فواجبنا اليوم رص الصفوف من أجل تحرير الأمازيغية من ايديولوجية الاستئصاليين ، وندعو كافة الحركة الأمازيغية من جمعيات و منظمات و مجتمع مدني و الحركة الثقافية الأمازيغية في كل المواقع الجامعية للتجنيد والوقوف وقفة رجل واحد من أجل رد الاعتبار للانسان الأمازيغي وخدمة القضية الأمازيغية بكيفية موضوعية لترسيمها في دستور ديموقراطي شكلا و مضمونا و اطلاق سراح معتقلي القضية الأمازيغية وكل المعتقلين السياسيين ومعتقلي الرأي في المغرب.

* حميد أعطوش
سجن تولال في 13/03/2011

### في ندوة صحفية بالرباط

# أعضاء اللجنة الإستشارية للجهوية يقدمون خلاصات عملها

أكد عمر عزيمان رئيس اللجنة الاستشارية للجهوية، في الندوة الصحفية التي عقدتها اللجنة يوم الاثنين28 مارس بمقر أكاديمية المملكة المغربية بالرباط، أن اللجنة الاستشارية أنهت عملها وهي الآن على كامل الاستعداد لإعطاء توضيحات حول الظروف والاعتبارات التي تحكمت في إنجاز المشروع.

وقال عزيمان، إن مهمة اللجنة كانت صعبة إذ كان مطلوبا منها وضع نموذج للجهوية المتقدمة من خلال عملية تركيبية لبنيان جديد يجمع العديد من المكونات والمنسجمة وتصب في نفس الاتجاه وقال أن هذا ما صعب عمل اللجنة.

وذكر عزيمان، أن الخطاب الملكي الذي أعلن تأسيس اللجنة في 03 يناير 2010 سهل عمل اللجنة وحدد بوضوح مهامها والتوجهات الأساسية والمحورية لعملها، وأضاف أن جلسات الاستماع والإنصات التي عقدتها مع مختلف الفعاليات المغربية والتي بينت بوضوح إنتظارات الشعب المغربي. وانطلاقا من هذه العوامل وكذا المذكرات المقدمة للجنة وبناء كذلك على دراسة نماذج أجنبية، تم وضع اقتراحات للنماذج للجهوية والتي راعت مجموعة من الاعتبارات أولاها، والذي قال عنه عزيمان أنه كان المنطلق الذي انطلقت منه اللجنة وبنت عليه هذا المشروع.

وأفاد أن هذا المشروع ينبني على نموذج يندرج بكل وضوح في إطار الدولة الديمقراطية اللاممركزة والمؤدي إلى قفزة نوعية في دمقرطة المجتمع. وهذا الاختيار سيفضي، حسب عزيمان، إلى خلق جماعات ترابية منتخبة تتمتع بالمشروعية والمصداقية وإشراك المواطنين في تدبير الشأن العام وإشراك الفعاليات النسائية وإعطاء اختصاصات موسعة وصلاحيات تقريرية وتنفيذية حتى تكون الجماعات المحلية مسؤولة ووضع آليات للمراقبة والمحاسبة "من شأنها إعادة الثقة في المجالس المنتخبة.

وأكد أن الاختيار الثاني يرتكز على الوظيفة الأساسية للجهة والمتمثلة في أن أي جهة ستساهم بشكل فعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد لتصل بالمستوى النمو الاقتصادي إلى مستوى تطلعات وانتظارات المجتمع المغربي، مبرزا أن إشكالية التنمية في البلاد والفوارق المسجلة بين الجهات وضعف الخدمات العمومية واستمرار مظاهر التخلف فرضت وضع نموذج للجهة يشتغل أساسا على موضوع التنمية.

وأضاف أنه يجب تقوية الموارد البشرية للجهات وتحديث موارد جديدة والرفع من مستوى الكفاءات وخلق صناديق مالية لمحاربة الفوارق الاجتماعية.

ويرتكز الاختيار الثالث على إعادة النظر في العلاقات بين الجهة والمركز وبينهما والجماعات الترابية الأخرى موضحا أنه لتحقيق الأهداف المذكورة يلزم تجاوز منطق الوصاية والانتقال إلى منطق التعاون والتشاور والتشارك. وقال بهذا الخصوص أنه يجب إعادة النظر في العلاقة بين الجهة وباقي الجماعات الترابية وإعطاء مفهوم جديد للتعاون ما بين الجهات.

وقالت أمينة المر يني، عضو اللجنة، في الندوة ذاتها، إن اللجنة عليها أن تذهب إلى أبعد ما يمكن لإعطاء الجهوية المضمون الديمقراطي في معناه العميق.

وأكدت أن اللجنة ترجمت خلاصات أعمالها في ثلاث محاور أساسية وتتمثل في التطوير وتعميق النقاش حول المشروع وترسيخ التمثيلية الديمقراطية بالتمثيلية النسائية ومأسسة الديمقراطية التشاركية.

وأكدت أن مشروع الجهوية رعى مشاركة النساء في المجالس الجماعية، وقالت أن مأسسة الديمقراطية التشاركية ستحقق المشاركة المباشرة للمواطنين في التنمية ووضع آليات استشارية وفق ما يتطلبه القانون وإشراك المجتمع المدني والجمعيات المؤهلة والتي تحترم مجموعة من الشروط في مشروع الجهوية وهي طبعا مشاركة غير مباشرة. وإشراك القطاع الخاص وخلق صندوق التضامن لتأهيل الاجتماعي للجهات.

وأشار عبد اللطيف الجواهري، عضو اللجنة، عن إشكاليات الجهوية المتقدمة والمشاركة في ورش التنمية، موضحا أن اللجنة قامت بتشخيص شمولي للوضع القائم ووقفت على فوارق كثيرة وتراكمات وعجز بين الجهات وداخل الجهات وسجل أن 3 جهات فقط تتوفر على 45 بالمائة من الثروة الوطنية.

وركز على ضرورة خلق موارد للجهات لأنه لا يمكن قيام ديمقراطية أو تنمية من دون موارد كافية".

وأكد البردوزي محمد، عضو اللجنة، على أن الجهوية المتقدمة يعول عليها أن تكون رافعة للديمقراطية ورافعة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وأضاف أن الجهوية في إطار المشروع المقترح، يجب أن تكون مع بعديها التمركز واللاتمركز، مدرسة للحكامة الجيدة سواء في اتخاذ القرارات عن قرب من المواطنين أو المحاسبة المباشرة عن قرب بمختلف الوسائل المتاحة.

* إمرزيك.ر

# IL FAUT ARRÊTER LE LINGUICIDE DE LA LANGUE AMAZIGHE

*(QUAND UN PEUPLE N'OSE PLUS DÉFENDRE SA LANGUE, IL EST MÛR POUR L'ESCLAVAGE DIT R. DE GOURMONT)*

Les habitants de base de Tamazgha (Afrique du Nord) sont les imazighen depuis toujours. Ils n'ont jamais eu besoin dans le passé d'aller ailleurs pour survivre. Ils ont lutté contre les phéniciens, les romains, les vandales et les arabes. Ils ont vite balayé la brève colonisation française et espagnole. Pour résister, combattre et vaincre, ils se réfugient loin du littoral dans les Montagnes et dans leur Langue. Les occupants utilisent la force, la sujétion, les mythes, les dieux et les religions pour éteindre la langue amazighe, âme d'union. Les amazighes intègrent dans leur langage des apports positifs des dominants de passage tout en restant fidèles à leur langue. Au départ des colons européens(1956), la majorité des marocains était rurale et parle encore amazighe. Ce n'est plus le cas aujourd'hui un demi-siècle plus tard. Aux dires de tous, la langue amazighe est menacée d'extinction définitive dans une génération ou deux. Ce qui est supposé dans ce texte est que cette mise à mort (linguicide) de la langue amazighe est délibérée quelque part par obédience au Moyen Orient arabe.

Le panarabisme est une idéologie ethnique de l'élite arabe au 19eme siècle pour affronter les Turcs. Dans les années 50 du XXème siècle, le panarabisme devient un outil de la propagande de Nasser. Il prône « Une Nation de l'Océan au Golfe, une Religion, et une Langue : l'arabe ». Au Maroc, un vieux Parti de droite a le Pouvoir politique et économique depuis un demi-siècle. Ses leaders (zaîms) sont des citadins nantis, panarabes par intérêts et calculs de clan. Ils dissimulent leur crainte ancestrale du démon amazigh, mais ne cachent pas leur aversion de la langue amazighe. Ils profitent du contexte nassérien de l'époque et optent pour l'identité arabe. Ils manœuvrent dans les coulisses du Pouvoir et ils imposent la langue arabe à tous (amazighs, juifs, noirs). Plusieurs Constitutions sont préparées dans les hautes sphères de l'Etat et publiées depuis 1962. Elles sont plébiscitées par les urnes grâce aux soins des scribes et sbires du Makhzen. Elles décrètent toutes que l'arabe est langue officielle du Maroc. Elles ignorent la langue amazighe au lieu de la protéger par respect pour la majorité de la population. Le prétexte trompeur avancé est de remplacer les langues des colons par celle du Coran. L'usage la langue amazighe est alors banni de l'Administration, de la Justice, de l'Ecole, des services publics, et des médias. Les marocains parlant la seule langue amazighe sont éliminés de la scène culturelle, politique et économique. Ils ne s'adressent aux Institutions du Makhzen que contraints, ils parlent alors un arabe dialectal bâtard. Ils préfèrent régler leurs soucis et conflits entre eux dans la confiance et l'intimité de leur langue. Par ailleurs ils se méfient des barbus qui pullulent au pays et vocifèrent en tout lieu: « la langue arabe est sacrée, elle est choisie par le ciel pour s'adresser aux hommes d'ici bas, c'est la langue de l'au-delà ». La langue amazighe est devenue hors la Religion, hors la loi, une langue de rebelles, une âme à éteindre. Ses défenseurs sont accusés d'être en connivence avec les anciens colons et certains sont en prison. L'arabisation forcée n'est pas nouvelle dans l'Histoire de Tamazgha. Ainsi au XVIIème siècle, à défaut de génocide, les hordes arabes de Béni Hillal, faisaient le linguicide amazigh par la contrainte dans nos contrées du Sud. Leurs descendants et cousins, chefs du Polisario, feraient pire dans leur lugubre république arabe, si par malheur ils l'ont. Au pays ; hier et un peu moins aujourd'hui ce terrorisme linguistique est de mise : «Ne parle pas amazighe. Parle arabe, langue du Coran et de la Constitution, ou tais toi » vous dit avec agressivité l'arabophone. La langue amazighe parlée encore presque par tous les marocains dans les années 50 du siècle dernier, se trouve refoulée dans les campagnes ou reléguée au foyer en ville

Au Maroc les campagnes se vident, les villes s'emplissent, éclatent et se multiplient dans la misère. Les amazighes immigrent en groupes en Europe ou vont en masses dans les villes littorales du pays. Là, Hommes, ils sont ouvriers, serveurs, boutiquiers. Femmes, elles deviennent des bonnes à tout faire Pour survivre, ils doivent parler la langue du dominant économique en ville : l'arabe dialectal régional. Le citadin lui se perçoit Maître tenu de civiliser et par là d'arabiser ces Berbères venus des Monts. L'arabophone est monolingue et il s'en vante et l'amazigh est obligé d'être bilingue et il en souffre. Parler amazigh dans les milieux publics urbains est prohibé par les regards hostiles suivis d'invectives. Il y a une répression arabiste à peine voilée contre l'amazigh et sa langue dans la cité marocaine. Elle agit par anecdotes, blagues, et assertions mimant et ridiculisant les amazighs et leur langue en ville. N'importe quel vaurien arabophone peut lancer des avanies semi racistes aux boutiquiers amazighs. Le mot chleuh toujours utilisé pour interpeler l'amazigh en ville signifie brigand en arabe classique. Risquer à exprimer ses plaintes, ses besoins ou soucis en tamazight aux autorités de la cité est interdit. L'amazigh est poussé par les citadins à dissimuler sa langue, mais il est trahi par son accent naturel. Il souffre dans l'anonymat urbain et l'exclusion linguistique. Son discours intime en tamazight montre qu'il se perçoit étranger. Il se console dans sa petite boutique en écoutant des cassettes des chansons amazighes ou en fredonnant des chants amazighs pour endurer les travaux dans les chantiers. Il a tout laissé derrière lui dans les campagnes et les montagnes pour survivre dans la ville arabisée. Il se sacrifie pour réaliser un avenir meilleur pour ses enfants par l'Ecole publique plus accessible en ville. C'est justement là à l'Ecole que l'Etat arabiste l'attend pour anéantir sa langue amazighe.

Dans mon enfance les colons nous imposent leur langue à l'Ecole et excluent l'arabe et l'amazighe. En 1957 une commission de l'Education décide l'arabisation de l'enseignement et exclut l'amazighe. Des milliers d'enseignants marocains, sont recrutés à la hâte. Ils sont sans vocation, mal formés mal payés, mais ils sont les outils dociles de l'arabisation à outrance. La langue arabe devient la langue de l'enseignement de l'Ecole publique marocaine du cours préparatoire à la terminale. Les contenus scientifiques (mathématiques, Sciences physiques et SVT) sont mal arabisés, mal enseignés et mal assimilés. Les termes scientifiques arabisés adoptés créent souvent des obstacles épistémologiques Les contenus à fonds culturels (littérature arabe, histoire, instruction islamique et civique) encensent le Pouvoir, le panarabisme et le Moyen Age arabe. L'élève acquiert péniblement un arabe classique, non utilisé ni dans la société, ni dans l'Université, ni dans la formation, ni dans les métiers modernes. L'élève amazigh est enfermé par la langue arabe dans un univers archaïque qui n'est pas le sien. La langue amazighe est axée sur le vécu, la nature, l'amour et non sur les déserts, guerres, et Princes. Aucun texte des manuels scolaires en vigueur dans le pays ne fait allusion à la langue, la culture, l'histoire et l'identité amazighes. Pour ces écrits les amazighes n'existent pas. Là où il se trouve dans au village et en ville l'élève amazigh subit durant des années le conditionnement scolaire arabiste.

Résultat : l'enfant, l'adolescent et le jeune amazighs voient leur langue ignorée, se voient exclus de l'Histoire, de la culture et de l'identité du Maroc par les programmes en vigueur dans le Royaume. Ils quittent l'Ecole Publique illettrés, sans formation, chômeurs, mais arabisés. C'est peut être là le seul et vrai but de la Commission d'antan (1957). Un demi-siècle plus tard, l'Ecole publique marocaine est en faillite chronique au su de Monde entier. Mais peu importe pour les dirigeants, l'essentiel pour eux est de mettre les générations amazighes dans le moule panarabe. Leurs descendants vont dans les écoles privées ou affiliées aux ambassades européennes. Ils parlent mal l'arabe, ignorent et méprisent le tamazight. Ils remplacent déjà leurs parents et prennent les commandes du pays. De nos jours ce cynisme ne trompe plus personne. Malgré cela les mass médias traditionnels sont là pour continuer à occulter l'échec de l'arabisation et à accélérer la mise à mort de la langue amazighe

Le terme mass média englobe la Radio, les Journaux, revues, les TV et les NTIC dont l'internet. Au Maroc, les Radios nationales émettent en arabe ou en français. Elles louent la langue arabe, sous-estiment les autres langues surtout le tamazight qualifié de dialectes berbères. Elles présentent dans les heures de faible audience des chansons amazighes : « Voix, Rythmes des Monts et des Vallées ». Ce qui insinue qu'elles sont sans valeur artistique en comparaison avec « les mélodies andalouses ». Les Radios régionales sont arabophones même dans des Provinces amazighes, et sont peu écoutées. La radio nationale qui émet en amazighe, depuis longtemps certes, demeure sous équipée à dessein Elle se capte avec peine même dans les provinces amazighes et pratiquement pas du tout ailleurs. Elle présente des émissions qui s'écoutent le soir et la nuit à domiciles en famille presque en paria. Ces émissions glorifient le Pouvoir et louent la langue la culture et l'identité arabes en tamazight !. Elles sont écoutées non pour le discours démagogique mais pour entendre les chansons amazighes. Ces chansons reflètent la nature, la douleur la sagesse amazighes, et permettent de rêver de liberté. Par contre les TV du pays et celles d'Orient arabe ne donnent pas le droit de rêver. Elles accaparent la vue, l'ouïe, et aliènent l'esprit du téléspectateur amazigh. Les deux TV nationales (TVM et 2M) émettent en arabe et en français, et excluent la langue amazighe. Parfois elles présentent, tard dans la nuit des chansons amazighes pour combler le temps des grisés des villes. Mais les deux TV du pays parlent en amazighe et en heures de grande audience lors des mascarades électorales. Du coup on découvre que tels leaders arabistes convaincus parlent très bien le tamazight, langue de leurs parents, besoins obligent. Les amazighs sont désarmés et affligés devant ce rejet et mépris médiatique de la langue amazighe. Certes ils ont obtenu un début de gain de cause depuis peu, mais le mal est fait. La blessure faite par les Radio et les TV du pays dans la mémoire et la conscience collectives des amazighs est profonde. Cette plaie est aggravée et infectée tous les jours par la presse écrite nationale.

Les quotidiens et revues de droite ignorent, banalisent voire méprisent la langue amazighe. Leurs ténors et lettrés y dégurgitent leur logorrhée diurne sur la primauté et la sacralité de la langue arabe. Ils assurent doctement que « le tamazight est un dialecte de même origine que la langue arabe mais qu'il faut l'oublier ». C'est le discours du dominant envers le dominé: « nie ta langue amazighe, parle arabe et alors tu deviendras civilisé ». De leur côté les écrits de la gauche marocaine sensés défendre la justice, participent à ce linguicide de tamazight. Ils utilisent une autre logique pour ne pas trop blesser les sentiments de leurs militants pour la plupart amazighes. Ils argumentent que la lutte des classes et le socialisme sont les vrais buts des masses populaires. Dès lors, lutter pour la langue, la culture et l'identité amazighes est une déviation politique grave. Ils dissimulent mal que leurs leaders et cadres sont des nostalgiques de la domination arabe d'antan. Les plaintes maintes fois exprimées par la base amazighe de ces partis sont écoutées mais occultées. Par ailleurs depuis deux décennies la presse panislamiste apparaît et se développe, elle avance une autre rhétorique. L'argumentaire en est : « Nous sommes certes des amazighes par nos origines, mais nous sommes arabisés par l'Islam ». Défendre une autre langue en particulier la langue amazighe devient au sein de cette rhétorique un blasphème. Donc qu'elle soit de droite, de gauche ou panislamiste ou islamiste, la presse marocaine est contre la langue amazighe. Et depuis peu pour flatter l'ethnocentrisme arabe de ses lecteurs arabes, elle n'hésite pas à accuser les défenseurs de la langue amazighe de félonie voire de sionisme. Cependant un petit vent de liberté, depuis l'avènement de Mohamed VI a permis la parution d'une jeune presse amazighe (Le Monde Amazigh, Tawiza, Agraw, et revues). Elle défend une langue non reconnue par le Makhzen. Elle manque encore de moyens financiers et humains et de protection juridique Elle essaie cependant de défendre la langue amazighe, de la valoriser, de la développer et surtout d'inciter les marocains de tenir à la langue et à la mémoire de leurs ancêtres amazighes.

Ma mère est au seuil de la centaine saine de corps et d'esprit, dévote et implore Dieu en amazighe. C'est une bibliothèque vivante de langue, de citations, de poèmes et de sagesses amazighes. Elle nous répète toujours « Parlez le tamazight à vos enfants, l'arabe ils le parleront malgré eux ». C'est là le principe conservateur de l'amazigh et un message du fond des âges transmis par nos vieux parents. Mais force est de constater que nous les imazighen d'aujourd'hui ne le respectons pas en villes. Au foyer, nous avons perdu l'habitude de parler le tamazight avec les enfants. Ils passent une grande partie de leur temps dans la rue et à l'Ecole. Là ils sont obligés par la Société urbaine et par l'Etat de parler arabe. A la maison, ils sont soumis à l'endoctrinement continu des TV panarabes. De plus nous croyons à tort que leur parler arabe les aide dans leur scolarité et leur parler amazigh les handicape. Les enfants ont des dons innés pour apprendre les langues et une mémoire fraiche pour les retenir. Parler amazighe, arabe français et autres développe des logiques différentes et donc l'intelligence de l'enfant. Un enfant condamné à parler l'arabe seul est diminué et enfermé dans un monde restreint. En plus en Afrique du nord, il se déracine et perd sa langue et donc sa personnalité de base amazighe. Les enfants amazighes en ville écoutent les parents parler amazigh, ils le comprennent sans le parler. Devenus adultes, certains à force de labeur sont des riches, des notables ou des lettrés de renom. Ils se coupent de la masse amazighe, se parlent arabe, et se fabriquent des pédigrées arabes. Dans leurs mariages mixtes, c'est la langue du partenaire arabe qui domine avec ou sans remord. De nos jours beaucoup parmi nous s'avouent impuissants et démissionnent devant leur devoir de transmission de la langue amazighe. Les générations suivantes transmettront des brides, puis c'est le néant amazigh. Même la langue parlée n'est pas protégée par ses locuteurs assidus, elle s'est remplie d'arabismes et de néologismes malgré les louables efforts de l'IRCAM

Il ressort de ce qui précède que le linguicide de la langue amazighe est délibéré, non accepté et subi. Il faut espérer que la Démocratie qui souffle sur Tamazgha rende enfin justice à la langue amazighe. Ensemble nous avons fait le Passé de la nation marocaine et ensemble nous en ferons l'Avenir. Les amazighes acceptent la langue du Coran, leurs lettrés la parlent et la développent plus que d'autres. Dès lors, il est du devoir des arabophones du pays d'accepter, de parler et de développer le tamazight transmis à travers des milléniaires par nos ancêtres à tous les amazighs. C'est là sans doute le premier but du récent discours royal sur la révision de la Constitution (9/3/2011❋). Reconnaître la langue amazighe comme langue de tous les marocains et donc langue officielle est un Droit qui a trop tardé. Et pour nous amazighs d'ici et d'ailleurs la lutte continue pour que notre langue survive et se développe.

❋ **Azergui Mohamed**
**Pr Universitaire retraité**

❋« la consécration constitutionnelle de la pluralité de l'identité marocaine unie et riche de la diversité de ses affluents, et au cœur de laquelle figure l'amazighité, patrimoine commun de tous les Marocains, sans exclusive » discours de SM Mohamed VI le 9/3/2011.

## L'AMAZIGHITUDE❊ RESISTANCE ET DEVENIR

# REFEXION SUR LA REVENDICATION IDENTITAIRE AMAZIGHE

Par M. Med Ouramdane KHACER❊

Je pense que la politisation de la question amazighe s'inscrit dans une orientation contre productive. L'identité historique qui découle du combat identitaire appartient a tous les Algériens, je dirais même à tous les Amazighiens❊ Maghrébins–Nord Africains ? Pour comprendre cela, je vais développer un peu ma réflexion qui appelle cette réponse. Tout au cours de l'histoire, les Amazighs ont reçu différents apports qui ont nourri leur personnalité et leur culture. Ces apports ne peuvent pas constituer des identités. Les Amazighs avant d'être confrontés aux Phéniciens, aux Romains, aux Byzantins, aux Vandales, aux Arabes, aux Turcs et aux Européens, avant de parler et d'écrire en punique, latin, grecque, arabe, français, espagnole, italien, avant d'adopter les trois religions monothéistes, étaient des Amazighs, parlaient en amazigh et écrivaient en Tifinnegh tout naturellement. C'est cette amazighitude❊ qui tire ses racines du substrat amazigh qui a forgé les différentes identités nationales des pays de l'Amazighie❊, elle en constitue la sève et le socle. Elle est notre identité.

C'est cette conception de l'identité historique enracinée dans cette partie de l'Afrique qui doit être consacrée. C'est elle qui nous rassemble et nous unit. Elle ne peut pas être une dimension parmi tant d'autres. (Arabité, islamité, francité, hispanité, latinité, chrétienté…), elle est l'identité.

Nous pouvons donc considérer que les Amazighophones, les Arabophones et les Canariens de l'Amazighie❊– Maghreb – Afrique du Nord se fondent dans la même identité historique amazighe. Ce sont tous des Amazighs.

Quant à la langue amazighe, elle constitue le patrimoine commun. Elle a été la première langue naturelle de tous les Algériens et par extension de tous les Amazighiens pendant une grande période de l'histoire de ce pays et de cette grande région d'Afrique. Elle est aujourd'hui la langue maternelle de près de 40 millions de personnes.

Par conséquent, la co officialité de l'amazigh demeure un droit historique inaliénable. C'est une exigence, une chance et une échéance pour l'avenir des pays de l'Amazighie.

La solution de la question amazighe dans les pays de l'Amazighie interviendra qu'à partir du moment où nous commencerons à nous réapproprier notre Identité Historique Amazighe.

La revendication identitaire amazighe interviendra aussi avec l'avènement d'une véritable démocratie. C'est à cette condition que les pays et les peuples de l'Amazighie retrouveront leurs repères identitaires enracinés dans une Amazighitude ancrée dans l'histoire et la préhistoire nord–africaine. C'est ainsi qu'ils pourront s'inscrire dans un développement culturel harmonieux, participer à la modernité et à la course universelle de l'esprit humain.

Aujourd'hui, le désir d'autonomie par certains militants découle du déni identitaire.

Les tenants de l'Algérie algérienne libre et démocratique exigent la reconnaissance identitaire depuis le début de l'Etoile Nord Africaine. La revendication de l'autonomie est une suite logique à toutes les revendications d'officialisation de la langue amazighe qui remontent à l'indépendance de notre pays et qui demeurent lettres mortes. L'ostracisme du pouvoir face aux revendications légitimes d'une partie du peuple peut conduire certains militants à rechercher d'autres voies de salut.

Quant à moi je préfère le terme de régionalisation qui ne peut trouver son aboutissement que dans une Algérie libre et démocratique. En ce qui me concerne, depuis mon engagement au sein de l'académie berbère en 1969, je continu à me battre par le biais de l'association Afus Deg Wfus et aux travers de mes conférences pour la co officialité de la langue amazighe, la généralisation de l'écriture Tifinnegh et l'avènement d'une Union Amazighienne–Maghrébine–Nord Africaine qui intègre les Iles Canaries. (Le gouvernement autonome canarien a accueilli, participé à l'organisation et au financement du 1er Congrès Mondial Amazigh en 1997 à Tafira dans la Grand Canaria).

Cette union basée sur la reconnaissance des réalités socioculturelles de nos pays, sur les valeurs civilisationnelles et sur l'affirmation d'une identité historique Amazighienne assumée, doit permettre le développement des échanges dans tous les domaines ainsi que la réalisation de grands projets sur le plan culturel, scientifique, économique, industriel et environnemental par une coopération franche et fraternelle.

Après tant d'années de sacrifices, avant qu'il ne soit trop tard, il est grand temps pour les Etats d'Amazighie de répondre favorablement aux revendications légitimes par l'officialisation de la langue amazighe.

Aujourd'hui, il est admis que l'écriture Tifinnegh❊ constitue une référence et un symbole identitaires. Le choix d'une graphie pour une langue n'étant pas neutre, les caractères Tifinnegh constituent une garantie d'authenticité et une spécificité amazighe. L'amazigh doit s'écrire avec son propre système d'écriture, c'est–à–dire en Tifinnegh. Pourquoi aller chercher ailleurs ce que nous avons chez nous ?

Je dirai comme Mouloud Mammeri grand visionnaire que l'adoption des caractères Tifinnegh résulte du simple bon sens. Dda lmouloud écrivait dans la préface du livre de Hamouna « grammaire berbère » (Octobre 1987). « Nous avons utilisé les caractères latins pour des raisons pratiques mais demain le berbère doit s'écrire en berbère, c'est–à–dire, en Tifinagh aménagé, c'est le simple bon sens ».

Fidèle à cette grande figure de l'Amazighitude et défenseurs du Tifinnegh, les membres de l'association Afus Deg Wfus ont fait un pas dans ce sens en réalisant en 1993 le premier standard des polices de caractères en TIFINAGH issu de l'aménagement de l'Académie Berbère avec l'adaptation de deux les lettres et l'introduction du W.

Il y'a deux ans, en passant par la librairie de l'aéroport d'Alger, j'ai trouvé le coran en amazigh écrit en Tifinnegh (Standard Afus Deg Wfus) d'où ma fierté. Cette traduction en amazigh a été faite par Remdhan Ath Mensour, un génie de la littérature amazighe. Aujourd'hui c'est ce standard avec quelques adaptations réalisées par l'IRCAM (Institut Royal de la Culture Amazighe) qui est utilisé officiellement dans les écoles pour l'enseignement de la langue amazighe au Maroc.

A cet effet, je me félicite et me réjouis du choix judicieux de l'alphabet Tifinnegh qui a été fait par le Maroc pour l'enseignement de la langue amazighe. Une pensée à Mas Mahdjoubi Ahardan ce grand militant de l'amazighitude qui a eu l'intelligence de conseiller aux premiers membres de l'Académie Berbère l'utilisation de l'alphabet Tifinnegh et qui a publié dans l'hebdomadaire Marocain Tidmi n°38 en 1995 mon premier plaidoyer pour la généralisation de l'alphabet Tifinnegh.

C'est avec une grande fierté que j'adresse mes chaleureuses félicitations à tous les membres de l'IRCAM qui font un travail remarquable par une production scientifique, didactique et pédagogique et qui ont permis au Tifinnegh, deuxième alphabet avec l'amharique en Afrique d'intégrer l'Unicode.

J'adresse mes ferventes salutations, fraternelles et militantes aux deux recteurs de l'IRCAM Mas Mohamed Chafiq et à Mas Ahmed Boukous. Ils ont fait le choix du cœur et celui du bon sens en optant pour l'alphabet Tifinagh que nous ont légué nos ancêtres.

Bien qu'une grande partie des militants ait disparu, l'espoir est permis pour le mouvement culturel amazigh de faire aboutir ses revendications.

L'Académie berbère avait été durant une dizaine d'années le foyer de toute une génération de militants amazighs mobilisés pour la défense et la réhabilitation de la langue et de l'identité amazighes dans les pays de l'Amazighie. Le premier travail de vulgarisation de l'histoire, de sensibilisation et de conscientisation des populations par la diffusion de l'alphabet Tifinnegh a été principalement l'œuvre de cette Académie « Agraw Imazighen » de Paris, de l'Académie Berbère de Roubaix fondée par moi–même en 1971 ainsi que de l'Union du Peuple Amazigh (UPA) fondée en 1974 par le grand militant, regretté et ami Amar Neggadi.

Aujourd'hui, nous pouvons dire que cette Académie avec les autres organisations ont rempli leur mission avec succès. C'était le pot de terre contre le pot de fer. Face aux menaces et aux pressions incessantes, les premiers militants ont accompli avec courage et dignité la tâche de sensibilisation et de réhabilitation de l'identité, de la langue amazighes et de l'alphabet Tifinagh. Ce travail militant a engendré le printemps berbère de 1980 qui demeure l'un des événements majeurs de l'Algérie indépendante.

Grâce à ce travail désintéressé de sensibilisation et de conscientisation, les Amazighs se sont forgés aujourd'hui une mémoire et une identité commune qui s'étend de l'Egypte aux Iles Canaries, du nord de l'Algérie au sud du Niger.

L'espoir est permis. Création du HCA (Haut Commissariat à l'Amazighité) en 1994 en Algérie et de l'IRCAM en 2002 au Maroc. Suite aux grandes manifestations de Rabat, Marrakech et Agadir le 20 février dernier, le jeune roi Mohamed VI vient de déclarer le changement de la Constitution avec la prise en charge officielle de l'amazighité.

La relève est assurée. Dans tous les pays d'Amazighie, des étudiants, des jeunes et moins jeunes continuent le combat sous des formes variées avec de nouvelles stratégies. Des mouvements naissent un peu partout. De multitudes associations se sont crées à l'intérieur du pays, en Europe, en Amérique, et un peu partout dans le monde. Toutes les instances internationales sont investies par de nombreux militants amazighs organisés en ONG et internationalisent le combat identitaire.

Je laisse la parole au guide et au sage feu Mouloud Mammeri:

« Quels que soient les obstacles que l'histoire lui apportera, c'est dans le sens de sa libération que mon peuple, et à travers lui les autres, ira. L'ignorance, les préjugés, l'inculture peuvent un instant entraver ce libre mouvement mais il est sûr que le jour inévitablement viendra où l'on distinguera la vérité de ses faux–semblants. Tout le reste est littérature ».

Je profite pour avoir une pensée et rendre hommage à tous les compagnons du combat identitaire, je nomme Med Saïd Hanouz, Amar Naroun, Mouloud Mammeri, Ali Sayad, Slimane Azem, Haroun Mohamed, Smaïl Medjber, Amar Neggadi, Hend et Ramdane Sadi, Ben Mohamed, Abdelmadjid Bali, Hessas Abdelkader, Med Ouyahia, Hassan Hiréche, Bessaoud Med Arab, Mouloud Kaneb, Med Saïd Hamiche, Mustapha Aouchiche, Mustapha Bounab, Berkouk ahmed, Salem Ould Slimane, Djekouane Belkacem, Bairi Hend, Chebli Mohamed, Mohand Oussaïd, Makhlouf Rachid, Ali Fatah, Smahi Djilali ainsi qu'à tous les artisans de l'amazighitude.

Aujourd'hui même si le combat identitaire amazigh s'essouffle en Algérie, il continu à prendre de l'ampleur au Maroc.

Le Mouvement amazigh est l'expression d'une revendication identitaire, culturelle et linguistique, qui, au nom de la démocratie, revendique une prise en charge du patrimoine commun et présente une vision globale d'une Algérie moderne, libre, démocratique, tolérante, ouverte sur le monde. De ce fait, l'ensemble des revendications s'inscrit dans le combat pour la Démocratie et le respect des droits de l'homme. La revendication culturelle amazighe demeure indissociable du combat pour cette Algérie libre démocratique.

Au Maroc le mouvement culturel amazigh est porté par de nombreux intellectuels qui réclament tous l'officialité de la langue amazighe. Il existe au Maroc une stratégie de négociation et toutes les régions du Maroc sont représentées dans le mouvement culturel amazigh. Les Amazighophones au Maroc représentent près de 70% de la population.

Bien que les Amazighophones représentent de 40 à 50% de la population, portée par la seule région de la Kabylie, la revendication culturelle en Algérie depuis l'indépendance se solde à chaque période par des confrontations avec le pouvoir. Ces confrontations ont endeuillé plusieurs familles par le sacrifice de plusieurs Martyrs. Aujourd'hui l'Algérie reconnait l'amazigh comme langue nationale dans la constitution en faisant payer un lourd tribut à son peuple et à sa jeunesse. N'oublions pas que les grandes manifestations initiées par le mouvement des citoyens ont laissé plusieurs familles en deuil avec un terrible bilan de 132 Martyrs et plus de 5000 blessés.

Combien de Martyrs faudrait–il encore de sacrifices pour faire aboutir les revendications légitimes de tout un peuple ? S'il est certain que le statut de langue nationale confère à une langue un certain renom, c'est le statut de langue officielle qui lui donne des droits véritables. Son utilisation dans l'administration, à l'école, dans les médias etc… Il est urgent de satisfaire la reconnaissance officielle de l'amazigh et de lui attribuer des moyens juridiques et institutionnels indispensables à son réel développement.

La langue amazighe patrimoine commun des Amazighiens❊ deviendra officielle en Amazighie❊ une fois que ses pays s'inscriront dans des régimes démocratiques y compris La Libye. De nombreux militants Libyens sont passés par l'Académie Berbère. Les Libyens mènent depuis longtemps un combat pacifique pour la réappropriation de l'identité amazighe et la co officialité de la langue qui en découle. Cette co officialité de la langue amazighe est un droit historique inaliénable. Dans une Libye Libre est démocratique que j'appelle de mes vœux, la question ne doit même pas se poser.

Pour conclure, je cite notre guide, ce visionnaire en lui rendant un énième hommage. Je veux évoquer Dda Lmouloud❊ / Le réveil des peuples aujourd'hui lui donnent raison.

« Quand trop de sécheresse brule les cœurs,
Quand la faim tord trop d'entrailles
Quand on rentre trop de larmes,
Quand on bâillonne trop de rêves,
C'est comme quand on ajoute bois sur bois sur le bucher
A la fin, il suffit du bout de bois d'un esclave
Pour faire dans le ciel de dieu et dans le cœur des hommes
Le plus énorme incendie »

Ceux, qui comme moi militent depuis fort longtemps pour que soit reconnue la langue amazighe comme langue officielle à côté de la langue arabe, connaissent l'œuvre gigantesque de Dda Lmouloud.

IL a été et demeurera notre guide. Il a donné à la littérature algérienne ses lettres de noblesse. Sa grammaire berbère éditée en 1976 restera le fondement essentiel de notre langue. Sa sortie a permis son développement et a encouragé de nombreux jeunes à des créations d'œuvres littéraires ouvrant la langue et la culture berbères à l'universalité. Dda Lmouloud demeurera le symbole de l'éternité amazighe et celui de l'Homme Libre.

Son nom restera à jamais ancré dans la mémoire de son peuple et traversera les générations futures. Demain, je suis sûr que l'on dira la langue de Dda Lmouloud pour la langue amazighe, comme on dit la langue de Molière pour le français, de Shakespeare pour l'anglais et de Goethe pour l'allemand.

**DEFINITION PAR MED OURAMDANE KHACER**

Amazighie❊ = Maghreb, Afrique du Nord (Territoire avec les Iles Canaries)
Amazighien❊= Maghrébin, Nord Africain (Amazighophone, Arabophone, Canarien)
Amazighitude❊ = Berbéritude = Amazighité
Tifinnegh❊ = Tifinagh (Signifie notre trouvaille)
Dda Lmouloud❊= Mouloud Mammeri

❊ Ancien Membre de l'Académie Berbère
Président de l'association Afus Deg Wfus
A Roubaix le 15 mars 2011

## [illegible]

[illegible]



## [illegible]

1. [illegible] ?
2. [illegible] ?
3. [illegible] ?
4. [illegible] ?
5. [illegible] ?
6. [illegible] ?
7. [illegible] ?
8. [illegible] ?



## [illegible]

"[illegible] !"

[illegible] ?

## [illegible]



[illegible]


# Oui, je m’abonne à:

# Le Monde Amazigh

Nom :……………………………......................................

Prénom :……………….........................................................

Adresse :………………………...............…………………

Ville :………………………….............................................

Pays :………………….........................................................

Tél :……………………….....................................................

Fax :…………….................................................................

Email :……………......…… @.........................................

**Il vous suffit de renvoyer <u>ce bon rempli</u> avec précision ainsi que votre réglement par <u>mandat postale</u> à :**

**EDITIONS AMAZIGH**

**5, Rue Dakar Appt 7-Rabat 10.040 Maroc**

**Tél : 05 37 72 72 83**

**Fax : 05 37 72 72 83**

**E-mail :amadalamazigh@yahoo.fr**

**Maroc □ 1 an pour 200 DH □ 6 mois pou 150 DH**

**Europe □ 1 an pour 40 euro □ 6 mois pour 25 euro**

[illegible]



[illegible]



[illegible]







VoitureAuMaroc.com
Votre Voiture Vous Attend!
le portail automobile le plus consulté au Maroc.
10 Millions de pages vues par mois
plus de 20,000 visiteurs par jour.
www.VoitureAuMaroc.com

Plus de 40 000 Véhicules à votre disposition
Acheter ou Vendre Votre Voiture Sans Vous Deplacer!
"Neuf et Occasion"
Déposer une annonce gratuitement
05-22-22-89-68

ⵣⴳ ⴰⴽⵡ ⵉⵙⵓⵢⴰⵙ ⵓⵙⵎⵓⴽⴽⵏ ⴷ ⵉⴽⴽⴰⵏ ⵜⵉⵡⵓⵔⵉⵡⵉⵏ ⵢⴰⴹ. ⴷ ⵜⴽⵔⵣⴰ ⵜⴰⵎⴰⴼⴼⴰⵖⵜ.ⵓⵛⴰⵏ ⵉⵎⵙⵏⴰⵛⵛⴰⴳⵏ ⵉⵎⴷⴷⵓⴽⵎⴰⵏ ⵜⵓⵎⵔⵜ ⵏⵙ ⵉ ⵜⵎⵕⴰⵛⵛⵓⵜ GPC ⵉ ⵎⵓⵙⵔⴽⵡⵉⵜ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⴽⴽⵏ ⵉⴼⵙⵙⵓⵢⵏ ⵡⵓⵜⵓⵍ ⴷ ⵢⵓⵙⴰⵏ ⵉ ⵡⵣⵉⵍⴰⵍ ⴳⵔ ⵜⵙⵏⴱⴷⴰ ⵏⵙⵍⴼⵓⴼⵓⵄ ⴽⵓ ⵢⴰⵙⵙ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⵢ ⵏⵙ ⴳ ⵓⵏⵏⵉⵔⵙ.

ⵉⴷⴷⵓⵖ ⵜⴳⴰ ⵜⴰⵎⵣⵡⴰⵔⵓⵜ ⴳ ⵓⵎⵎⵓⵔⵡⴰⵙ ⵏ ⵙⵉⴼⴰⵜ ⵜⵉⵎⴹⵍⴰⵏⵉⵏ ⵉⵛⵡⴰⵏ ⴳ ⵓⵙⵏⵓⵛⵛⴳ ⵏ ⵜⴼⴰⵍⴽⵉⵜ ⴷ ⵜⴼⵛⵛⴰ ⴷ ⵓⵏⵏⵉⵔⵙ ⴳ ⵜⵡⵓⵔⵉ ⴷ ⵓⵄⴱⵓⴱⴹ ⵓⵎⵔⴷⵓⵍ ( ⵙ ⵜⵉⵏⵉⴳⵉⵜ ⵏ AFAQ France. ⵜⴰⵎⵔⵎⵓⵏⵜ ⵜⴰⴼⵔⴰⵏⵙⵉⵙⵜ ⵉ ⵓⵏⵏⵉⵔⵙ ⵏ ⵜⴼⴰⵍⴽⴰⵢⵜ). ⵍⵍⴰ ⵡ ⵜⴰⴽⴽⴰ GPC Carton ⵓⵜⵓⵍ ⵉⵖⵓⴷⴰⵏ ⴳ ⵍⵎⵓⵖⵔⵉⴱ.

ⵜⵉⵖⵓⵏⵉ ⵏⵖ : ⴰⵣⵉⵍⴰⵍ ⵏ ⵜⵙⵏⴱⴷⴰ ⵏⵏⵓⵏ ⴷ ⵓⵙⵎⵓⵜⵜⵢ ⵏⵙ ⴳ ⵜⵎⵓⵔⵜ ⵡⵓⴼⵓⵖ ⵏⵙ.

GPC : ⵉⴼⵙⵙⵓⵢⵏ ⵡⵓⵜⵓⵍ

www.gpccarton.com
contact@gpccarton.com

Site Mohammedia : 05 23 32 77 50
Site Kénitra : 05 37 37 17 67
Site Agadir : 05 28 24 88 72
Site Meknès : 05 35 53 72 60

GPC
PAPIER ET CARTON

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH

## COURS DE TAMAZIGHT

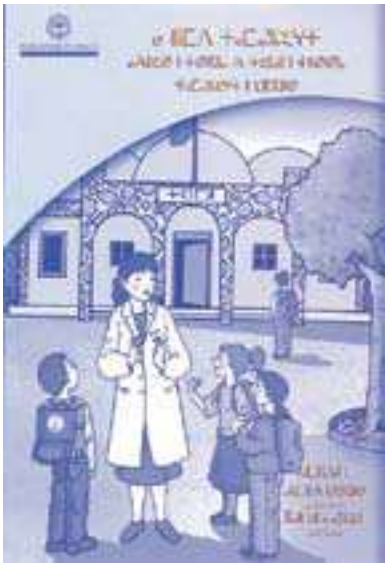



Chaque mois, "le Monde Amazigh" continue à vous livrer des cours de langue amazighe que la Fondation BMCE avait élaboré, en coédition avec la Librairie des Ecoles, comme outils pédagogiques sous forme d'un manuel intitulé "A nlmd tamazight" .

Sur le plan référentiel, "A nlmd tamazight" est un ouvrage pionnier qui adopte les directives définies dans les Discours Royaux et dans le dahir portant création et organisation de l'Institut Royal de la Culture Amazighe.

"Le Monde Amazigh" vous offre, cette fois-ci, des cours du parler du Souss, dont les auteurs sont Ahmed BOUKOUS et Fatima AGNAW.

"Le Monde Amazigh" tient à remercier Dr. Leila MEZIAN BENJELLOUN, présidente de la Fondation BMCE de nous avoir autorisé à publier ces cours, qui seront sans aucun doute de grande utilité aux enseignants et à ceux qui veulent apprendre la langue amazighe.

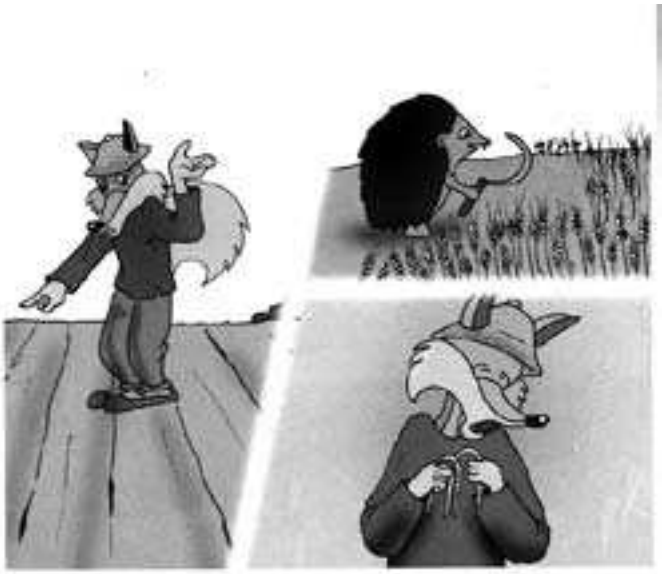

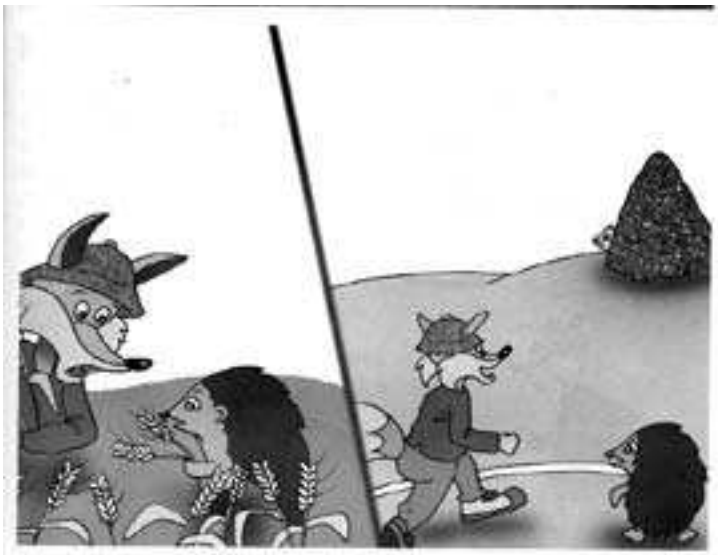

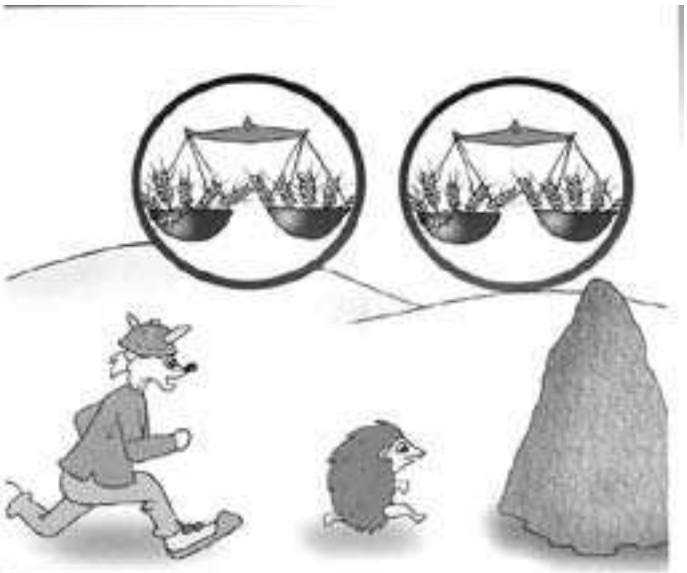

# Allocution du Président Othman Benjelloun à propos des performances de BMCE en 2010

Mesdames, Messieurs,
Merci de votre chaleureux accueil.
Cette enceinte est un endroit "magique" en ce qu'elle rassemble régulièrement des évènements où l'on annonce de belles réalisations et de beaux projets. Je suis très heureux que la présentation des performances financières de la Banque et du Groupe BMCE Bank n'ait pas dérogé à cette règle d'or.
Je suis d'autant plus heureux de vous rencontrer, Mesdames et Messieurs, que nous nous trouvons dans un contexte éminemment historique, du fait des évolutions et des révolutions économiques, technologiques et politiques qui se déroulent, sous nos yeux, à travers le monde, dans notre région environnante et, par certains de leurs aspects prometteurs, dans notre pays.
Dans un climat foncièrement sain et apaisé, rassemblés que nous sommes autour de notre Souverain, nous portons témoignage, d'une manière éclatante, qu'il y a de "la place pour l'avenir" dans un Maroc plus fort encore de ses réformes constitutionnelles et de ses libertés, plus fort encore de son pluralisme démocratique et de sa diversité, plus fort encore des difficultés qu'il aura su surmonter avec intelligence et doigté, aux termes d'un dialogue politique et social élargi et plébiscité.
Quelles que soient les péripéties vécues et les épreuves rencontrées, elles finissent par forger le Destin d'une Grande Nation – le Maroc– conduit par un Grand Roi, Sa Majesté Mohammed VI.
Je saisis l'occasion de cette rencontre avec vous, Mesdames et Messieurs les représentants de l'opinion publique, fidèle à ma vocation de citoyen engagé dans une œuvre contributive à la modernisation du système bancaire et financier marocain, pour réaffirmer ma foi inébranlable dans l'œuvre fondamentale de caractère économique, culturelle et sociétale menée dans ce pays–béni, sous l'impulsion de notre Souverain.
Aussi, mon action quotidienne continuera–t–elle de s'inscrire dans la voie que j'ai évoquée lors de notre précédente Conférence de Presse, à savoir m'investir, de plus en plus, dans le développement de notre Groupe, au–delà du Groupe BMCE Bank et en consolider ses trois piliers, autant de joyaux que sont la Banque, BMCE Bank, l'Assurance, RMA Watanya et les Télécoms : Méditelecom.
En l'espace de quelques jours, j'en aurais présidé les trois Conseils d'Administration. Ils eurent, chacun, à examiner les performances réalisées au titre de l'exercice 2010. Je puis vous assurer que le bilan de chacun de ces joyaux est très très positif.
Ils me portent à croire que la diversité d'une économie comme la nôtre, gage de sa meilleure compétitivité sur son sol et au–delà de ses frontières, reposera davantage sur l'action multidimensionnelle de groupes privés, précisément comme le nôtre : des groupes qui allient l'enracinement dans leur pays et des préoccupations stratégiques authentiquement nationales, avec du partenariat "industriel" étranger, dans des domaines d'excellence et de prédilection desdits partenaires.
Ainsi, peut–on, mutuellement et constamment, irriguer nos entreprises de savoir–faire innovant et d'opportunités élargies d'échanges et de développement.
Ainsi, peut–on assurer, à nos ressources humaines, des perspectives réelles de promotion professionnelle et sociale grâce à la mobilité fonctionnelle et géographique.
Au–delà, c'est ainsi que l'on peut multiplier les chances de voir le Maroc réussir sa vocation d'être, pour ses partenaires en Europe et ailleurs, "la tête de pont" vers l'Afrique. Mesdames, Messieurs,
Le système bancaire et financier est, au Maroc, aussi crucial pour son développement que les infrastructures physiques ou technologiques.

Othman Benjelloun

Ces "infrastructures" physiques ou "virtuelles" concourent, d'une manière aussi décisive les unes que les autres, à une croissance économique qui réussit à être élargie aux divers segments de la population marocaine, élargie aux économies au–delà du Sahara, élargie aux produits de plus en plus innovants, tout en restant accessibles au plus grand nombre.
C'est avec des infrastructures fortes comme celle d'un secteur bancaire et financier sain et solide, tout autant d'ailleurs que celles d'un système éducatif qui ouvre des opportunités réelles de promotion sociale, ou d'un système de santé de qualité ou encore celle d'une justice indépendante et équitable, qu'on peut répondre, valablement et durablement, à des revendications légitimes, véhiculées par l'opinion : produire, dans notre pays, davantage de richesses économiques et sociales qui soient équitablement réparties parmi les régions et les populations du Royaume.
En assistant à ce genre d'évènements qui "racontent" l'Histoire et l'Avenir d'institutions financières comme BMCE Bank, vous, Mesdames et Messieurs les Analystes et représentants de l'opinion publique, êtes les mieux placés, pour "faire le lien" avec les préoccupations majeures de nos concitoyens : en les informant, vous leur donnez, en même–temps, les clés de compréhension de ces réalités et de ces enjeux.
Lorsque nos banques affichent des résultats excédentaires, ceux–là ne viennent pas simplement servir des dividendes, du reste, légitimes pour des actionnaires ayant pris le risque d'engager leur épargne et celle de leurs mandants.
Ces résultats bénéficiaires et, en fait, bénéfiques permettent épargner de la richesse qui vient s'investir pour l'avenir de nos jeunes et de leurs emplois, pour le présent et le devenir de nos actifs et de nos seniors. Elle vient s'investir dans des relais de croissance pour l'économie marocaine, existants ou inexploités, que les institutions financières identifient aux fins de les développer au Maroc et au–delà des frontières.
C'est donc à cette aune que les chiffres que vous avez écoutés tout à l'heure, en termes de croissance à deux ou à trois chiffres, du Résultat Net Part de Groupe, du PNB, du total bilan…sont à apprécier.
C'est également à cette aune qu'il faut re–pondérer l'importance des chantiers d'amélioration de l'efficacité commerciale ou opérationnelle au sein de BMCE Bank ou encore, l'oeuvre de consolidation de filiales dédiées à "servir" cette mission et ambition de développement que nous nourrissons au Maroc et pour le reste de l'Afrique.
C'est à cette même aune qu'il faut replacer l'effort que nous avons mené au cours de l'exercice passé pour attirer vers notre Groupe, et au–delà vers le Maroc, l'investissement, venu consolider les réserves de change du pays, autant que pour consolider les fonds propres des entreprises concernées de notre groupe :
– les 3,4 Milliards de Dhs issus de la cession à la CDG des actions BMCE détenues en propre ;
– les 2,5 Milliards de Dhs, transférés en devises depuis l'étranger et injectés dans les fonds propres de BMCE Bank, à l'occasion de l'augmentation de capital réservé au Groupe Crédit Mutuel CIC ;
– les 500 Millions de Dhs, souscrits par l'ensemble du personnel du Groupe BMCE Bank à l'augmentation de capital qui lui fut réservée ;
– et les quelques 8 Milliards de Dhs, transférés en devises depuis l'étranger, suite à la cession d'une part du capital de Méditelecom à France Télécom.
Sur un plan plus esthétique, c'est à cette même aune qu'il faut "regarder" le nouveau concept architectural de l'Agence BMCE Bank dont 3 prototypes sont en cours d'inauguration à Casablanca, Rabat puis Fès. Au–delà des murs et des espaces, au–delà de cette architecture marocaine traditionnelle, alliée aux nouvelles technologies et à l'esthétique contemporaine, c'est le signe et le témoignage que le Groupe BMCE Bank, pionnier à bien des égards, innove pour bousculer les habitudes et les archaïsmes, pour faire "bouger les lignes" au–delà du conformisme et ouvrir de nouveaux espaces et de nouveaux horizons…
Mesdames et Messieurs,
Je voudrais conclure en réitérant notre entière appréciation pour la mesure et la justesse des analyses que vous faites de la multidimensionnalité de l'action de notre Groupe.
Je réaffirme aussi notre résolution à continuer, des années encore, à être des investisseurs et des développeurs, des entrepreneurs et des promoteurs au Maroc et du Maroc, en partenariat avec les pouvoirs publics et d'autres alliés dans tout ce que nous considérons, en notre âme et conscience, utile et constructif pour la prospérité et l'épanouissement de notre clientèle, de notre capital humain et, plus généralement, de nos "concitoyens", au Maroc et en Afrique.

30 mars 2011

# LES RÉVOLUTIONS DES VENDREDIS ET LE DEVENIR DU PROCHE-ORIENT ET DU MAGHREB

Par ces brusques flambées de colère et de révolte, les peuples du Proche–orient et du Maghreb vivent aujourd'hui un printemps révolutionnaire déclenché par la jeunesse arabo–maghrébine laquelle fit des Vendredis la journée de la proclamation des idéaux de leurs révolutions qui s'articulent autour des trois principes fondamentaux : Liberté, Dignité, Justice.
Or, les révolutions, les véritables, avait écrit l'historien de la révolution française Albert Mathiez, sont celles « qui ne se bornent pas à changer les formes politiques et le personnel gouvernemental, mais bien celles qui transforment les institutions et déplacent la propriété. Ces révolutions véritables dit–il, cheminent lentement invisibles avant d'éclater au grand jour sous l'effet de quelques circonstances fortuites ».
Les révolutions égyptienne, tunisienne, libyenne et yéménite pour le moment, surprirent, par leur soudaineté et spontanéité irrésistibles, ceux qui en furent les victimes et les auteurs parce qu'elles se sont préparées lentement et pendant des années sous des régimes de répression, d'injustice sociale et de mépris total des droits du citoyen les plus élémentaires. Ces révolutions sortirent donc des contradictions et du divorce total, chaque jour plus profond, entre les aspirations du peuple et les tenants du pouvoir absolu et corrompu.

**Les dessous de l'intervention occidentale et des Etats–Unis en faveur de ces révolutions**

Les pays occidentaux et les Etats–Unis et leurs alliés n'hésitèrent pas à se porter au secours de ces révolutions qui éclatèrent dans ce Proche–orient et au Maghreb qui demeurent tous deux un point chaud et stratégique de la planète. Chaud par leur pétrole et phosphate, chaud par leur place religieuse, chaud par leur position géopolitique.
Mais ne l'oublions pas. La politique de l'Occident tout entier n'a jamais été et demeure subordonnée à la morale religieuse ou internationale. La domination de ces parties du monde pour le contrôle de ses richesses et l'anéantissement de sa puissance dépassant les limites permises constituent toujours la base de la politique occidentale et de ses alliés .Ces impératifs politico–économique exigent donc de cet Occident d'intervenir dans ce Proche–Orient et dans ce Maghreb en pleine révolution pour sauvegarder leurs intérêts multiples et acquérir des concessions fructueuses en cherchant à orienter ces révolutions et à se montrer disposer à les soutenir. D'ailleurs les occidentaux n'attendaient que cette opportunité pour intervenir sachant pertinemment que cette évolution devrait arriver tôt ou tard. Dans son livre : Le Proche–Orient éclaté de Georges Corm, ce qui est arrivé aujourd'hui, l'historien suggère au Occidentaux les réflexions suivantes servant de base à la fois pour légitimer leurs interventions et soigner leurs images sombres aux yeux des peuples arabes et maghrébins afin d'attirer leur sympathie et leur confiance.

**Voici quelques réflexions de cet historien spécialiste du Proche–Orient :**

–Mettre fin aux fibres identitaires et revenir à la logique du droit internationale et de l'homme qui doivent cesser d'être honteusement manipulés pour favoriser les uns, et punir au–delà de toutes raisons les autres.
–Pour que la Paix soit possible et qu'une laïcité respectueuse de la foi des croyants de diverses religions puisse poindre au Proche–Orient, il faut donc aussi des régimes arabes qui n'aient pas peur de leurs peuples et des peuples qui n'aient pas honte de leurs régimes ou qui n'y voient pas seulement le règne de l'injustice et de l'avilissement.
–L'intégration des mouvements islamiques dans un jeu politique ouvert et institutionnellement solide et légitime est la seule solution aux poussées violentes de fièvre qui frappe des groupuscules prétendant parler au nom de l'Islam et assurer la rédemption des sociétés musulmanes avilies. L'expérience turque d'association au pouvoir d'un grand parti islamique a montré que le modèle algérien de violence opposant des groupes se prétendant islamiques à des militaires se prétendant démocrates n'est pas une fatalité inéluctable.
– Dans la péninsule arabique, il est clair qu'à terme, les dictatures vivant dans l'opulence au milieu de la détresse générale des autres peuples arabes devaient accepter le changement politique et le partage des richesses. La péninsule arabique ne pourra vivre éternellement à l'ombre des canonnières américaines, alors elles–mêmes source de stabilisation profonde de ces sociétés bédouines…l'application d'un islam puritain, en alliance aussi étroite avec les Etats–Unis ne pourra peut être pas demeurer éternellement la recette magique de gouvernement, ce qu'ont bien montré déjà les retombées des attentats du 11 septembre 2001 sur un pays comme l'Arabie Saoudite.
Allons nous donc assister à une restructuration de ce Proche–Orient éclaté et de ce Maghreb ébranlé à partir de ces réflexions? Un Proche–Orient avec une République d'Egypte riche en ressources humaines, avec une Libye riche en ressources pétrolières, une République Fédérale Syro–Libanaise, un Etat Palestino–Jordanien ayant pour capitale politique Aman et comme capitale religieuse Al Qods Al Charquia, un Etat Israélien condamné par son acte de naissance et son évolution au sein de cette société arabe à demeurer un grand mellah au Proche Orient.
Quant au Maghreb ébranlé par les révolutions tunisienne et libyenne, il reste en état de latence en attendant le devenir de ces révolutions maghrébines, et en attendant les réformes annoncées par Boutaflika, et par le Roi Mohammed VI qui a proclamé diriger une révolution froide, celle de la jeunesse et des changements.

❋ Zaki M'barek
Historien chercheur
Directeur de la Revue : Dossiers de l'Histoire du Maroc

العالم الأمازيغي
LE MONDE AMAZIGH

DIRECTEUR RESPONSABLE: AMINA IBNOU-CHEKH - DEPOT LEGAL: 2001/0008 - ISNN: 1114 - 1476 - N° 130 / Avril 2011-2961 - PRIX: 5 DH / 1,5EURO

# Le discours royal du 9 mars est un discours courageux selon le Centre Européen d'étude et d'analyse sur la migration « EUROZAM »

**Le Centre européen d'étude et d'analyse sur la Migration « EUROZAM », se réjouit du discours royal du 9 mars 2011. Discours, qui s'inscrit dans le souci de répondre aux doléances légitimes d'un bon nombre de Marocaines et Marocains qui n'ont jamais cessé de revendiquer des réformes institutionnelles et politiques.**

**Etant donnée la conjoncture que traverse actuellement notre région et après le mouvement du 20 février dernier, initié par des milliers de jeunes enthousiastes, qui dénoncent à la fois l'injustice, l'inégalité, la corruption et le dysfonctionnement des institutions, un tel discours peut être qualifié de courageux et responsable.**

**Paradoxalement, alors que les formations politiques et les centrales syndicales, censés être proches des citoyens ont boycotté le mouvement, le message scandé par ceux et celles qui sont descendus dans la rue ce jour-là, a été entendu par le Souverain. En effet, ce mouvement à qui il faut rendre hommage, a eu un effet salutaire sur le pays, puisque cette démarche a permis de faire comprendre à ceux qui ne l'avait pas encore compris, que l'ensemble des marocains sont demandeurs d'un nouvel élan du processus de réformes que celui engagé jusque-là.**

**Malgré qu'elles n'instaurent pas une monarchie parlementaire, les réformes annoncées par le Souverain constituent incontestablement un tournant dans l'histoire du Royaume, puisqu'elles annoncent la rupture avec une monarchie exécutive au profit d'un partage équilibré du pouvoir entre le monarque et un gouvernement issu des urnes. A partir de là, les principes énoncés vont non seulement dans le sens de la démocratisation de l'État dans son ensemble, mais aussi au niveau du champ politique.**

**En effet, la constitutionnalisation de l'amazighité, la consolidation de l'Etat de droit et l'élargissement du champ des libertés individuelles et collectives, l'indépendance de la Justice et la suprématie de la loi, la séparation et l'équilibre des pouvoirs et le renforcement du statut d'un premier ministre, véritable chef d'un pouvoir exécutif effectif, sont autant de réformes qui vont dans le sens d'une réelle volonté de démocratisation du Maroc.**

**Cette série de réformes globales se caractérisent également par la constitutionnalisation de la régionalisation avancée. Une régionalisation qui se voit dotée de larges pouvoirs de prise de décision et à laquelle prendront part les acteurs régionaux. En fait, le discours royal a tracé la feuille de route d'un nouveau Maroc. Mais, la réforme constitutionnelle ne doit pas ressembler à une retouche de façade. Au contraire, elle doit mentionner clairement les fondamentaux annoncés dans le discours royal.**

**Même si un certain scepticisme naturel envahit certains observateurs avertis des réalités de notre pays, il est permis d'être optimiste au vue de la conjoncture actuelle. Cependant la mise en œuvre de cette plate-forme exceptionnelle, nécessite efforts et vigilance. En effet, il ne s'agit pas seulement de changer la Constitution mais aussi les mentalités. Pour se faire, il va falloir que toutes les forces vives du pays s'y mettent sérieusement. Et tant que cet objectif n'est pas atteint, rien n'est gagné d'avance. Les Citoyens Marocains de l'Etranger s'inscrivent dans cette démarche et espèrent que cette dynamique puisse répondre également à leurs doléances adressées à travers un mémorandum au Souverain en octobre 2010.**

**Dans la conjoncture que traverse notre région, il faut espérer que le vent de liberté et de changement qui secoue la région, atteigne la jeunesse Sahraouie des camps de Tindouf pour qu'elle se mobilise enfin, pour se libérer des griffes des dirigeants du Polisario au service des intérêts des sécuritaires algériens.**

**Fidèle à sa démarche, le Centre EUROZAM poursuivra activement son travail de réflexion sur les droits des Citoyens Marocains de l'Etranger ici et là-bas. Dans cette perspective, il compte organiser avec ses partenaires en juillet prochain à Rabat un colloque sur l'évaluation du bilan des institutions chargées de la gestion du dossier de la communauté et le rôle que les CME pourraient jouer pour la concrétisation des décisions avancées dans le discours royal du 9 mars courant.**

**❈ Said Charchira**
**Directeur d'Eurozam, Centre Européen d'étude et d'analyse sur la Migration**
**Düsseldorf (Allemagne)**

# Le Congrès Mondial Amazigh réagit à propos des prochaines révisions constitutionnelles au Maroc

**Après la dynamique de combativité qui a été créée après les manifestations du 20 Février 2011 et dans le cadre des événements régionaux, tendus et précipités, qu'a connus la région de l'Afrique du Nord, vient le discours du roi Mohammed VI du 09 Mars 2011 dans lequel il a déclaré la révision de la présente constitution marocaine en annonçant quelques réformes politiques. Après une lecture et une étude du contenu de ce discours et des réactions survenues après, le Congrès Mondial Amazigh apprécie quelques réformes partielles contenues dans le discours concernant la révision constitutionnelle. Néanmoins, il enregistre quelques observations citées comme suit :**

**1-Le compte rendu du comité consultatif de la régionalisation ne répond pas aux aspirations du mouvement amazigh qui attendait une régionalisation politique basée sur des normes internationales et qui serait le principe de la réconciliation entre les régions et le pouvoir central.**

**2-La nomination d'un comité chargé de la révision de la constitution constitue une violation du principe de la démocratie participative qui doit faire participer le peuple dans la révision et la préparation des réformes ; comme elle ignore aussi les revendications importantes des jeunes du 20 Février et qui sont parmi les causes de la survenue du dit discours royal.**

**3-Le fait de citer tamazight dans le discours comme l'une des dimensions de l'identité marocaine plurielle sans signaler l'officialisation de la langue amazighe dans la constitution au même titre que la langue arabe constitue une attaque à la revendication essentielle du mouvement amazigh qu'elle considère parmi les priorités depuis des décennies et qui ne peut être sujette à aucun désistement ni marchandage.**

**4-Les sept fondements de la révision constitutionnelle proclamés dans le discours montrent que le plafond des réformes est limité. Ces fondements imposent le caractère archaïque et makhzenien de la constitution offerte et imposée au peuple depuis 1962.**

**5-Les réformes économiques et sociales audacieuses comme le partage équitable des richesses n'ont pas été proclamées.**

**Ainsi, le Congrès Mondial Amazigh réclame ce qui suit :**

**-Une réponse immédiate à toutes les revendications du 20 Février, y compris la dissolution du gouvernement et du parlement et la poursuite judiciaire des corrompus, sans essayer de les contourner par des discours théoriques.**

**-La nécessité de constitutionnalisation et d'officialisation de la langue amazighe dans une constitution démocratique et moderne qui garantie à la culture et à l'identité amazighes une égalité entière, et l'omission des expressions racistes telle que « le Maghreb arabe ».**

**-L'arrêt de la répression des protestations et des manifestants marocains à travers le territoire marocain et l'arrêt de l'attaque répressive de tous les Sit-in pacifiques qui s'organisent en faveur de la continuité du combat, surtout après le discours du 09 Mars 2011.**

**-Appelle à la poursuite de plus de mobilisation et plus de sensibilisation pour la réussite des manifestations du 20 mars jusqu'à la concrétisation de toutes les revendications.**

**❈ Brahim Benlahoucine UTALAT**
**Président du Congrès Mondial Amazigh**

## AWAL IDDEREN

محمد بسطام
bastam56@gmail.com

# الإشعاع المستمر

مواصلة منها لأنشطتها التواصلية، واستمرارا منها في أداء رسالتها الجمعوية، بما يخدم الفعل الأمازيغي المؤسساتي هذه المرة، وتحديا منها ومن طاقمها المتشبع بثقافة الإصرار لكل صنوف التشويش والفرملة، نظمت جمعية أسيكل بمدينة بيوكرى إقليم أشتوكن أيت باها يوما تواصليا فتحت خلاله النقاش المباشر مع ثلة من الأستاذات والأساتذة ورؤساء المؤسسات الابتدائية وبعض الطلبة الباحثين، وكان موضوع هذا التواصل الإيجابي هو المدارسة الميدانية لإشكاليات تدريس اللغة الأمازيغية على عدة مستويات شملت المعالجة المعلوماتية للكتابة بالأمازيغية وطرق تحويل نص مكتوب بالحرف اللاتيني إلى تيفيناغ، كما شملت المدارسة أيضا طرق تقديم الكفاية الأمازيغية في مختلف المستويات الدراسية، وكذا المضامين التركيبية والمعجمية والصرفية للكتاب المدرسي للغة الأمازيغية، وسبل بسيط العمليات الديداكتيكية للأستاذ والأستاذة حتى يتمكن كلاهما من تقديم الحد الأدنى في ظل غياب أستاذ متخصص على غرار بقية الوحدات الديداكتيكية ،وقد ختم اليم التواصلي بمبادرة استحسنها المستفيدون تمثلت في توزيع شهادات المشاركة عليهم .

وإذا كانت هذه قد أدت غايتها النبيلة نسبيا وجعلت الرؤى واضحة وكشفت عن وجود طاقات ومبادرات إيجابية بالمدارس الابتدائية ، إلا أن هناك مسافات وعراقيل وعقليات ما زالت معشعشة في واقعنا الميداني وهي الواقعة تحت تأثيرات المستوردات المشرقية، والممارسات الغوغائية التي عفا عنها الزمان، أضف إلى ذلك ما عبرت عنه بعض التيارات خلال المناقشة الدستورية تجاه الوضعية التي ترتضيها للأمازيغية، مثل الموقف الذي عبر عنه ذلك الحزب المقدس لحرف العربي في محاولة منه لاستفزاز الشعب الأمازيغي ومنظماته في وطنه باقتراح الترسيم الدستوري للحرف العربي دون غيره كأن هذا الحزب لايتابع ما يجري في البلدان الديكتاتورية العروبية من تحركات شعبية تسعى إلى التغيير لما هو أفضل، وإذا كانت الحركة الأمازيغية ومعها القوى المتنورة بالبلاد جادة في مسعاها الاقتراحي بغية تمكين الأمازيغية من كافةحقوقها، فإن هناك ورشا آخر يجب أن يفتح وهو الوقوف سدا منيعا في وجه كل الحركات التي تريد للمغرب أن ظل «مريدا» للشيخ المشرق، لأنه يصعب أن ينتج التنوير مع بقاء العقليات النرجيسية والجامدة، والعقليات الموغلة في القروسطية، فكلا العقليتان وجهان لعملة واحدة.

# إحتجاج صحافيي وعمال الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة

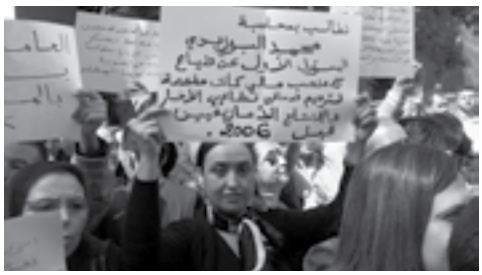



نظم مجموع من الصحافيين والعاملين المدمجين في الشركة الوطنية للإذاعة والتلفزة المغربية وقفة أحتجاجية أمام الشركة الوطنية للاداعة والتلفزة بزنقة البريهي وذلك يوم 25 مارس على الساعة العاشرة صباحا وشاركت في الوقفة مجموعة من الهيئات الإعلامية والحقوقية.

وجا تنظيم هذه الوقفة على خلفية ما يعرفه قطاعي الأخبار والإنتاج في SNRT من الغليان والتوتر الناتجة عن التجاهل المتعمد والتسويف الذي تنهجه الإدارة إزاء حقوقهم ومطالبهم في التسوية الفورية لملفاتهم العالقة منذ سنة 2006.

وتعود تفاصيل هذه القضية، حسب بلاغ اللجنة الممثلة للصحافين والعاملين بالشركة، إلى تاريخ 23 فبراير 2011 حين راسلت الإدارة أكثر من 140 من الصحافيين والعاملين المدمجين في إطار الشركة منذ 2006 قصد التوقيع على عقود عمل جاهزة وهذا ما اعتبره الصحافيون المعنيون استهتارا من الإدارة بالخدمات التي قدموها للإذاعة والتلفزة المغربية منذ سنوات قبل دخول الشركة حيز التنفيذ ، علما أن هؤلاء وعدوا قبل الانتقال إلى الشركة بالإدماج المباشر كما أن 15 منهم صدر في حقهم قرار بالتوظيف المباشر ( صحافيي الإنتاج والتحرير الأمازيغيين بالإذاعة الوطنية ) في RTM غير أن المدير السابق للموارد البشرية محمد البوزيدي الذي يشغل حاليا مهمة بالإدارة العامة لـ SNRT تجاهل متعمدا هذا القرار أو ربما تصرف في هذه المناصب المالية بطريقة غير قانونية.

وتعبيرا منهم عن حسن النية دخلت هذه الفئة في حوار مع الإدارة خاصة المدير العام محمد عياد ومدير الموارد البشرية محمد بوفراحي اللذان قابلا هذه المطالب بنوع من الاستخفاف والمماطلة رغم تأكيدات الرئيس المدير العام للشركة غير ما مرة على ضرورة التسريع في تسوية هذا الملف المطلبي بإشراك المعنيين بالأمر، وكمثال على هذا الاستخفاف بهذه المطالب، العبارة التي تفوه بها المدير العام محمد عياد أثناء لقاء مع اللجنة الممثلة لهذه الفئة حيث قال « واش عندي هنا ديوان المظالم» .

وبناءا عليه قررت هذه الفئة من الصحافيين والعاملين اللجوء إلى أساليب أخرى للدفاع عن حقوقها المشروعة وفي مقدمتها تنظيم وقفات احتجاجية مستمرة أمام مقر SNRT إضافة إلى مراسلة مؤسسة الوسيط والديوان الملكي وجهات أخرى قصد إيجاد حل فوري لهذه القضية إذا لم تستجب الإدارة لهذه المطالب خصوصا بعد استفزاز المدير العام للجنة الممثلة لهذه الفئة الذي قرر تأجيل حل هذا المشكل إلى غاية شهر يونيو القادم وهو موعد الاستحقاقات الكبرى للبلاد خاصة تعديل الدستور والإعداد للاستفتاء حول بنوده، استحقاق يتطلب تعبئة كل الطاقات عوض انشغالها بتسوية أوضاع قد تحل بجرة قلم.

# القنصلية المغربية بليل الفرنسية خارج التاريخ وموظفيها يهددون المواطنين بالسلاح الأبيض

* بروكسيل/سعيد العمراني

رائحة كريهة تنبعث من القنصلية المغربية بليل الفرنسية، تنم عن استمرار العهد البائد في القنصليات و السفارات المغربية بالخارج.

فإذا كانت رائحة الرشوة و الزبونية لازالت تزكم النفوس في العديد من القنصليات المغربية في العالم، و آخرها ما عرفته إحدى القنصليات المغربية بايطاليا، فان قنصلية ليل بفرنسا لم تكتفي بإهانة زوارها و استفزازهم فحسب، بل وصل الأمر بأحد الموظفين إلى تهديد المواطنين بالسلاح الأبيض، لا لشئ سوى انه احتج على الممارسات اللا إنسانية و الحاطة بكرامة الإنسان لبعض الموظفين و مواصلة ابتزازا تهم بكل الأشكال.

ففي يوم الجمعة 4 مارس الجاري مثلا، وقعت أحداث كادت أن تودي بحياة مواطن عندما حاول موظف بالقنصلية طعنه بمقص حاد داخل بناية القنصلية أمام مرأى ومسمع الجميع من موظفين ومسئولين و مواطنين، لكن للأسف لا احد تحرك لردع هذا الموظف المعروف بتعجرفه وتجريحه و سبه اليومي لكل من زار بناية القنصلية المغربية بليل لقضاء إحدى إغراضه الإدارية.

طريفة أخرى وقعت في نفس اليوم، عندما توجه مواطن آخر إلى هذه القنصلية لتجديد جوازات سفر أفراد عائلته من أجل التمكن من السفر إلى المغرب في أسرع وقت ممكن لحضور جنازة أمه الغالية التي وافتها المنية في المغرب. و بعد انتظار دوره في صف مكون من طابور بشري المتواجد داخل و خارج بناية القنصلية، قدم كل الوثائق المطلوبة لأحد الموظفين. هذا الأخير وتماما كما يعمل به في بعض الإدارات داخل المغرب للاسف، رفض تسلم الوثائق ببرودة دم، بدعوى أن القنصلية لا تقبل إلا الصور الشمسية التي تؤخذ من الآلة الالكترونية الموجودة في بهو القنصلية.

أمام استغراب المواطن لهذا الطلب العجيب، شرح له ظروفه النفسية و أن الآلة الموجودة لا تصلح لأخذ صور الأطفال الرضع مثلا. لكن الموظف أصر على موقفه، مما جعل المواطن المكلوم والمغلوب على امره تنفيذ أوامر الموظف و اخذ الصور الجديدة، و معاودة الانتظار من جديد في طابور بشري ثاني . لكن الفاجعة و الصدمة الكبرى تكمن، عند قرب وصول هذا المواطن لتسليم الصور العجيبة. غادر الموظف المعني و المكلف بالجوازات القنصلية مكانه. أمام هذه الصدمة بحث المواطن عن مكتب القنصل ليشرح له وضعيته و ما حدث له في القنصلية التي يترأسها بدون شفقة و لا رحمة. لكن المواطن المسكين جوبه من طرف الأعوان بان السيد القنصل العام غير موجود في مكتبه.

أمام انسداد كل الأبواب أمام هذا المواطن، حاول يائسا الاتصال بمكتب وزارة المكلفة بالجالية المغربية بالخارج بالرباط بحثا عن إيجاد حل سريع لمشكلة وثيقة إدارية بسيطة، لكن احد موظفي الوزارة بالرباط أجابه بأننا سنسجل شكايتك، و سنبث فيها فيما بعد. هذه التصرفات المتهورة لبعض موظفي الإدارات المغربية فوتت بدون رحمة و لا شفقة أمام هذا المواطن فرصة إلقاء النظرة الأخيرة على أمه، مما اضطر معها إلغاء سفره بالرغم من شرائه لتذاكر السفر.

الضحايا يتساءلون، إذا كان يوم الجمعة فقط وقعت فيه كل هذه الأحداث، فماذا يقع بين أصوار هذه القنصلية إذن؟ ألا يعيشون جحيما يوميا كان هذه القنصلية تعيش خارج زمانها و خارج القانون؟

وفي استجوابنا لبعض المغاربة بليل، فان أغلبيتهم المطلقة تؤكد بان هذه القنصلية، لم تواكب إطلاقا التطورات التي يعيشها المغرب. فلازالت الزبونية و المحسوبية و الرشوة تضرب أطنابها في كل مرافقها، كأننا في عهد إدريس البصري البائد. كما يتساءل البعض: أين هي وزارة الخارجية و وزارة عامر من معاناتهم؟ و يذهب احدهم إلى القول: إن ما يجري في هذه القنصلية لا يتطلب 20 فبراير في المغرب فقط، بل يتطلب شيء آخر أكثر من 20 فبراير لعله تتحسن خدمات قنصلية ليل.

# ترانسبارنسي المغرب تطالب بدسترة الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة

* إمرزيك.ر

أكدت جمعية «ترانسبارنسي المغرب» أن المدخل الأساسي لمحاربة الفساد واستغلال النفوذ والإفلات من العقاب في المغرب يمر عبر دسترة الهيئة المركزية لمحاربة الرشوة ووضع قانون تنظيمي خاص بها يجعلها مؤسسة قائمة الذات تتمتع بالاستقلالية الكاملة عن الحكومة، ويفصل بشكل دقيق بين مستوى وقاية ومحاربة الظاهرة ويكفل لها كهيئة القيام بمهام التحقيق والمتابعة في قضايا الفساد.

وقال رشيد الفيلالي المكناسي، الكاتب العام للجمعية، في الندوة التي نظمتها الجمعية بمناسبة اليوم العالمي لمحاربة الرشوة بمقر هيئة المحامين بالرباط يوم الخميس ، ان الجمعية تنكب حاليا على مراجعة حصيلة مشاركتها في تجربة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، وأنها ستقرر، على ضوء ذلك، بشأن مواصلتها، وبشأن «الشروط، التي يجب استيفاؤها، ليستجيب الإطار المؤسساتي لانتظارات المواطنين، وللالتزامات الدولية أمام حجم الآفة»، مشيرا إلى أن نتائج تقييم هذه التجربة سيجري الانتهاء منها في الأيام المقبلة.

واعتبر الفيلالي المكناسي أن «هشاشة حصيلة الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة تعود إلى ضعف الموارد والصلاحيات المخولة إليها، وأن الرأي العام، الذي استهدف من طرفها، لم يلمس أنها تقاسمه الانشغال بالحصول على المعطيات، وفضح التعسفات ومواجهة المسؤولين عنها ومساندة الضحايا».

ودعا باقي الهيئات الممثلة في «الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة» إلى القيام كذلك بتقييم مشاركتها في هذه التجربة، وتقييم أيضا مدى انخراط القطاعات الممثلة في هذه المؤسسة في محاربة الرشوة.

وأكد الفيلالي المكناسي على أن الإمكانيات المرصودة لمحاربة الرشوة لا ترقى إلى محاربة هذه الآفة، وليست لدينا الصلاحيات لتبليغ القضاء أو التحري وجمع المعطيات المتعلقة بقضايا الرشوة». وألمح رشيد فيلالي مكناسي، الكاتب العام لجمعية « ترانسبارنسي المغرب»، إلى احتمال أن تنسحب الجمعية من «الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة».

من جهته، تساءل كمال المصباحي، عضو المجلس الوطني لـ«ترانسبرانسي المغرب»، عن «الصمت الرهيب للسلطات العمومية، منذ تلقيها للتقرير الأول للهيئة المركزية للوقاية من الرشوة من 6يوليوز 2010، في شخص الوزير الأول، قبل ثمانية أشهر». واعتبر أن «هذا الصمت ليس مؤشرا ايجابيا وليس هناك اي استعدد للتعامل في هذا الاطار مع الهيئة».

وأكد المصباحي أنه من الضروري أن يطلع



الرأي العام على الظروف الصعبة، التي تشتغل فيها الهيئة، سواء من حيث الوسائل المادية أو البشرية، مشيرا إلى أن أعضاء الهيئة يعملون ما بين 15 و16 ساعة في اليوم، نظرا لقلة المؤهلات والمناصب.

وأشار المصباحي، عضو في الهيئة باسم الجمعية، إلى أن الفصل الأول من تقرير الهيئة أكد هشاشة البناء القانوني في قضايا الفساد، بصفة عامة، وقضايا الرشوة، بصفة خاصة، موضحا أن «الهيئة المركزية وضعت مشروعا لتغيير بعض مقتضيات القانون المنظم للصفقات العمومية، واقترحت تعديل نقاط عدة من هذه المقتضيات، إلا أن الحكومة لم تأخذ منها ولو نقطة واحدة بعين الاعتبار».

وأفاد البشير الراشدي، عضو المجلس الوطني لـ«ترانسبرانسي المغرب»، أن الهيئة المركزية خلصت إلى ضرورة إعادة صياغة الإطار القانوني، الذي تشتغل فيه، بأن لا تبقى في مستوى مرسوم، وأن تصبح قانونا يرقى إلى مستوى الدسترة، حتى تصبح إطارا لمعالجة ظاهرة الرشوة، ومحاربتها وليس، فقط، الوقاية منها.

واعتبر عز الدين أقصبي، عن ترانسبرانسي المغرب»، أن الهيئة المركزية «معاقة- لأنها لا تتوفر على إطار يسمح لها بالتحري والمتابعة، وأن مراجعة الدستور ينبغي أن تتعرض للنقط، التي تعمل على دسترة محاربة الفساد والرشوة.

وقال عز الدين أقصبي عضو المكتب الوطني للجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، «إن الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة، التي أشرنا منذ إحداثها إلى أنها ولدت معاقة، فإنها في وضعها الحالي الذي يطبعه ضعف الموارد والصلاحيات المخولة لها، وفي مواجهة مستويات الرشوة والفساد الفاضحة، تبقى بعيدة عن ما يتم الإعلان عنه في الخطاب الذي يؤكد على محاربة الرشوة»، مبرزا أن مطلب دسترة آليات محاربة الفساد يأتي للقطع مع الدستور المعمول به حاليا والذي يتضمن العديد من الفصول والتي هي بمثابة «دسترة» للفساد لكونها تعطي إمكانية لانعدام المحاسبة خاصة بالنسبة لمتخذي القرار السياسي.

وأشار المتحدث ذاته إلى أن الجمعية تريد أن تساهم إلى جانب المجتمع المدني، بمقترحاتها من أجل محاربة الفساد، والقطع مع عهد التعليمات و«التعيين» الذي يشجع على الإفلات من العقاب، ذلك أن عددا من المسؤولين المعينين بظهير بحسب المصدر نفسه، «يعتبرون أنفسهم بعيدين عن أية مساءلة من قبل المواطن وبالأحرى المؤسسة التي يسيرها»، هذا فضلا عن القطع مع الممارسات التي تجعل أشخاصا ليسوا في دوائر المسؤولية مؤثرين على مستوى اتخاذ القرار خاصة حينما يتعلق الأمر بتعيين مسؤولين ترابيين كالولاة أو العمال.

وشدد أقصبي في هذا الصدد، على الإرادة السياسية، مؤكدا أنها الكفيلة باتخاذ الإجراءات الضرورية لمحاربة الفساد واستغلال النفوذ والإفلات من العقاب، داعيا إلى تبني مبادئ الشفافية وتقديم الحساب وإرساء العقاب، وإعمال مضامين الخطب الملكية التي تؤكد على محاربة الفساد على أرض الواقع، حتى لايبقى هناك فرق بين الواقع والممارسة، علاوة على إقرار إستراتيجية شمولية لمحاربة الرشوة تتأسس على اقتراحات جميع الأطراف المعنية بما فيها الدولة والمجتمع المدني، وقال «إن ظاهرة الرشوة والفساد لايمكن مواجهتها عبر اعتماد إجراءات منفصلة وبكيفية مرتجلة».

# لقاء تحصيلي لإنجاح مشروع كتابة تاريخ أحداث الريف

في سياق تعزيز التواصل وتبادل الخبرات والتجارب ما بين مختلف الفاعلين في التنمية الديمقراطية وضمن مسلسل تقييمي وتحصيلي للتجارب والخبرات التي تمت مراكمتها في إطار مشروع كتابة تاريخ أحداث الريف لسنتي 1958 و 1959 انعقدت بقاعة الاجتماعات الكبرى التابعة لبلدية ميضار أشغال اللقاء التحصيلي للمرحلة الأولى من مشروع كتابة تاريخ أحداث الريف و قد افتتح اللقاء بكلمة للسيد سعيد العبوتي رئيس جمعية أنوال الثقافية الذي رحب من خلالها بالحضور الكريم معتبرا أن هذا اللقاء تحصيلي للمجهودات التي قام بها الجميع لإنجاح مشروع كتابة تاريخ أحداث الريف كما هو مناسبة لمناقشة و تحليل موضوع الذاكرة الجماعية ،و تعريفهما عبر رسم حدودهما و إطاراهما مع مقاربة انعكاسهما في الواقع ، ليعطي بعد ذلك الكلمة لمحمد الحموشي منسق المركز الذي أكد في كلمته أن هذا المشروع يهدف إلى الإسهام في كشف حقيقة أحداث الريف كاملة، و دعم عناصر و أسس المصالحة السياسية و الثقافية و الاجتماعية في بعدها الديمقراطي، و إلى العمل بجانب القوى الحية للمجتمع على ضمان عدم تكرار انتهاكات الماضي.

مضيفا أن أنشطة المركز تروم بالأساس إعادة كتابة تاريخ أحداث الريف لسنتي 1958 و 1959، من خلال تدوين الشهادات الشفهية للضحايا والشهود، و جمع المعلومات و الوثائق الأرشيفية و الصحفية وغيرها، و تنظيم الندوات و الملتقيات، بهدف الوصول إلى بناء و سرد القصة الكاملة لأحداث الريف من منظور الضحايا و الشهود و ذلك انسجاما مع فلسفة و تجارب العدالة الانتقالية.

و بعد حفلة شاي أقيمت على شرف الحضور استمر اللقاء بفتح باب المناقشة حيث اعتبر مختلف المداخلات أن مشروع كتابة تاريخ أحداث الريف مهم جدا لكونه يعتمد على تجميع التجارب المختلفة و يقوم على منهجية العمل المشترك والتعاون الايجابي بين مختلف الفاعلين في جمعيات المجتمع المدني و المختصين في ميدان الذاكرة، كما تم طرح عدة تساؤلات واقتراحات وملاحظات همت بالخصوص كيفية تحسين و رفع جودة عمل المركز .

* الباز سمير

# «تينمل» تطالب بإشراك الفاعل الأمازيغي في مشروع التعديل الدستوري المرتقب

أعلنت تنسيقية تينمل عن رفض أساتذة التعليم الابتدائي ببويزكارن – نواحي كلميم – الغيورين على واقع تدريس اللغة الأمازيغية بالمدرسة المغربية عن المشاركة في الدورات التكوينية المرتجلة لفائدة مدرسي اللغة الأمازيغية مبررين موقفهم بمحدودية مدة التكوين وغياب الشروط الضرورية لإنجاح هذا المشروع الوطني.

ومن جهة أخرى، اشارت إلى أن أصوات جامعية وطلابية، نددت وفضحت ما تعرفه «مسالك» الدراسات الأمازيغية وماستر اللسانيات الأمازيغية بالجامعة من تخبطات وعشوائية تامة لا تنسجم بتاتا مع التصريحات الرسمية للمسؤولين ومقتضيات الإتفاقيات المبرمة بين المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية والعديد من الجامعات المغربية من أجل النهوض بتدريس الأمازيغية وتكوين الأطر وإعداد الموارد البشرية...، إذ لا تزال هذه «المسالك» وسلك الماستر يفتقران لأبسط التجهيزات اللازمة والمراجع الضرورية والأطر المتخصصة...، كما أن وضعية خريجي «المسالك» الذين يفوق عددهم 100 خريج وطنيا خلال الموسم الجامعي الفارط، لا زالت آفاقهم المهنية غير واضحة، لتظل اللائحة مفتوحة أمام أجيال أخرى قادمة.

وانسجاما مع هذه الدينامية النضالية المتميزة من أجل توفير الشروط الحقيقية لإنجاح ورش تدريس الأمازيغية، أعلن تنسيقية تينمل، في بيان صادر عنها توصلت الجريدة بنسخة منه، عن مطالبتها بترسيم اللغة الأمازيغية في دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا؛ وإشراك الفاعل الأمازيغي في مشروع التعديل الدستوري المرتقب، والأخذ بعين الإعتبار مطالبه المشروعة؛ وإعادة النظر في السياسة المتبعة من طرف وزارة التربية الوطنية بخصوص تدريس الأمازيغية وتوفير كل الظروف الكفيلة بتعميمها وتحسين جودتها؛ ومعالجة المشاكل التي تتخبط فيها «مسالك» الدراسات الأمازيغية و ماستر اللسانيات الأمازيغية (نقص حاد في المراجع، غياب التواصل، اللامسؤولية،...)؛

وندد البيان بعدم احترام المواثيق الدولية المتعلقة بالحقوق اللغوية والثقافية؛ كما ندد بالتقسيم الترابي الجديد الذي لا يراعي الخصوصيات الثقافية واللغوية والتاريخية للجهة، وإغفال مقترحات الفاعل الأمازيغي في ذات الموضوع؛ وإقصاء خريجي مسالك الدراسات الأمازيغية من مخططات الإدماج المباشر وباقي مناحي الحياة العامة؛ وعدم التزام الوزارة الوصية على التعليم بتعهداتها في ما يخص تدريس الأمازيغية؛ وإقصاء أحد طلبة سلك ماستر اللسانيات الأمازيغية بأكادير من لائحة المقبولين للاستفادة من المنحة الجامعية رغم استيفائه لكل الشروط القانونية لذلك؛ وعدم تعميم المنحة الجامعية لفائدة طلبة ماستر اللسانيات الأمازيغية؛

واعلن البيان تضامنه مع أساتذة التعليم الإبتدائي ببويزكارن الغيورين على مستقبل تدريس الأمازيغية و الثائرين على وضعها المتردي بالمدارس المحلية؛ ومع خريجي «مسالك» الدراسات الأمازيغية في نضالاتهم المشروعة؛

كما دعا كل الإطارات والفعاليات الأمازيغية والحقوقية إلى تكثيف الجهود من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا؛ وكل الأطر التربوية الغيورة على تدريس الأمازيغية إلى تشكيل جبهة موحدة و الإلتفاف حول تنسيقية تينمل للضغط على الجهات المعنية من أجل تعميم الأمازيغية بالمدرسة و تحسين وضعيتها؛

وشار البيان الى عزم التنسيقية على المتابعة الدقيقة لملف تدريس الأمازيغية و المساهمة في تطويره؛ وفضح كل الخروقات التي تطال ملف تدريس الأمازيغية؛ وخوض كل الأشكال النضالية التي نراها مناسبة إلى حين الاستجابة لمطالبنا العادلة.

# نقل شكيب الخياري إلى السجن المحلي بالناظور

وصل الحقوقي شكيب الخياري يوم 22 مارس 2011 إلى السجن المحلي بالناظور قادما إليه من معتقله السابق بسجن تولال بمكناس، وجاء هذا التنقيل لدواع إنسانية أملتها الوضعية الصحية لوالد المعتقل الحقوقي المتواجد حاليا في طور العناية الصحية بمصحة القلب والشرايين من المستشفى الحسني الإقليمي بالناظور.

وفور وصول الحقوقي شكيب الخياري إلى سجن الناظور المحلي، ومباشرة بعد استيفاءه للإجراءات الإدارية المعمول بها ضمن المعتقل، عمد إلى نقله من قبل فريق حراسة مختلط ما بين أفراد إدارة سجن الناظور وعناصر من الأمن الوطني صوب المستشفى الحسني لزيارة أبيه.. وقد دامت الزيارة لمدة 25 دقيقة وتمكن خلالها الخياري من الاطلاع على حالة أببيه ومؤازرة عائلته ضمن المحنة الصحية التي طالت ربّها.

وأمام هذا المستجد المفصلي في ملف الحقوقي شكيب الخياري فإن أسرته ثمنت موقف الإدارة العامة للسجون الممكّن للحقوقي المعتقل شكيب الخياري من عيادة والده المريض. كما ثمنت السند الكبير الذي عمل، النقيب المحامي عبد الرحيم الجامعي، على توفيره لأسرة الخياري.

وطالبت أسرة الخياري في بيان أصدرته بالمناسبة، بصيانة كرامة المعتقل الحقوقي شكيب الخياري طيلة مدة تواجده بسجن الناظور ومعاملته كمعتقل رأي. وبتمكين شكيب الخياري من زيارة أبيه المريض وفقا لجدول مواقيت الزيارات ومساحتها الزمنية المعمول به بالمستشفى الحسني بالناظور.

* أمين الخياري
أخ المعتقل الحقوقي شكيب الخياري

## تــعــزيـــة

* ببالغ الأسـى والأسـف، تلقى المكتب الجهوي للنقابة الوطنية للتعليم العالي فرع الدار البيضاء نبـأ وفاة الفقيد محمد نجيب الورياغلي، عضو المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والأستاذ بالمدرسة العليا للأساتذة – مراكش. وبهاته المناسبة الأليمة يتقدم المكتب الجهوي ونيابة عن كل الأساتذة الباحثين بكل مؤسسات التعليم العالي ومراكز البحث بجهة الدار البيضاء بأحر التعازي وأصدق المواساة لجميع أفراد عائلته وزملائه راجين للفقيد الرحمة والمغفرة ولدويه الصبر والسلوان .

**********************

* يتقدم الحزب الديمقراطي الأمازيغي المغربي بأحر تعازيه الى قناة الجزيرة والى عائلة الفقيد علي حسن الجابر، ونتأسف كمناضلين وكمناديين بالحرية والديمقراطية و الإعلام الحر و المسؤول الذي تشكل الجزير النموذج الأمثل له، لفقدان هذا الصحفي الذي كان ذنبه القيام بواجبه الإعلامي و فضح جرائم أحد الطغاة بشمال أفريقيا ببلد ليبيا وبجبروث كتائبه العسكرية، ودمتم للإعلام و الخبر صامدين.
وإن لله وإن إاليه راجعون.

للمرة الثانية على التوالي وفي ظرف أقل من شهر

# منع ندوة «محمد بن عبد الكريم الخطابي ورهانات شعوب شمال إفريقيا» بطنجة

عقد المكتب التنفيذي لجمعية ماسينيسا الثقافية بطنجة، يوم الأربعاء 9 مارس 2011، اجتماعا استثنائيا، خصص لدراسة قرار منع الجمعية للمرة الثانية على التوالي، في ظرف أقل من شهر، من تنظيم ندوة في موضوع: «محمد بن عبد الكريم الخطابي ورهانات شعوب شمال إفريقيا»، يوم 19 مارس 2011، بقاعة الانشطة بمجمع الصناعة التقليدية، بعد المنع الأول للندوة، الذي كانت مقررا أصلا يوم 26 فبراير المنصرم.

وقد قدمت الجمعية طلب استعمال القاعة لذات الندوة، إلى السيد رئيس غرفة الصناعة التقليدية لولاية طنجة، وحصلت مقابله على نظير التوصل، في نفس التاريخ، ومنذ ذلك اليوم، وإلى ساعته، والجمعية تلتمس بشكل يومي الرد المكتوب على هذا الطلب بدون فائدة، بسبب تسويفات مدير المجمع، في ظل تواري رئيس الغرفة عن الأنظار وغيابه عن مكتبه بمقر الغرفة. وقررت الجمعية مراسلة والي ولاية طنجة طالبة منه التدخل من أجل حماية حق الجمعية في تنظيم أنشطتها، وزجر هذا الشطط في استعمال النفوذ، الذي ينهجه رئيس الغرفة ومدير مجمع الصناعة التقليدية بطنجة.

كما أن الجمعية أكدت في بيانها التنديدي أنها سترفع دعوى قضائية ضد غرفة الصناعة التقليدية بولاية طنجة، في شخص رئيسها، أمام القضاء المغربي، بعد تجميع وثائق الملف، وتقديم ملف متكامل عن سياسات الميز العنصري التي تمارسها الدولة المغربية ضد المواطنين الأمازيغ في كل المجالات، أمام مجلس حقوق الإنسان التابع لهيئة الأمم المتحدة بجنيف.

ويقول البيان أنه يذكر السيد رئيس الغرفة بإن قاعة الندوات بمجمع الصناعة التقليدية، قاعة عمومية، وان الجمعية تتمسك بحقها المشروع في تنظيم هذه الندوة في هذه القاعة العمومية بالذات، على غرار باقي مكونات المجتمع المدني بتراب ولاية طنجة. وتطالب الجمعية بتعويض مادي عن الخسائر المادية والمعنوية التي تكبدتها لحد الساعة بسبب منع الندوة لمرتين متتاليتين.

# الإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين بما فيهم معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية

أعلنت العصبة الأمازيغية لحقوق الإنسان، في بيان صادر عنها، عن إدانتها لتدخل العنيف لقوات الأمن في الدار البيضاء في وجه الشباب والاعتداء على صحافيين وأعضاء من الحزب الاشتراكي الموحد، وتعتبر هذا التدخل ردة حقوقية وانتهاكا صارخا لالتزامات الدولة في مجال احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. وفي هذا الإطار تطالب وزارة الداخلية ووزارة العدل بفتح تحقيق عادل ونزيه في هذا الحادث.

وتجدد ملتمسها لجلالة الملك للإفراج عن جميع المعتقلين السياسيين وجميع معتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية لما ستشكله هذه الخطوة من دفعة قوية للخطاب الملكي الأخير الذي أشادت العصبة بمضامينه في بيانها السابق.

وتطالب السلطات المغربية بالترخيص للأحزاب المغربية المحظورة وفي مقدمتها الحزب الديمقراطي الأمازيغي ضمانا لحقها في التنظيم كما تكفله المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

وتدعو الدولة المغربية إلى الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي في ليبيا ودعم الشعب الليبي الذي يتعرض لإبادة جماعية من قبل المجرم القذافي ونظامه.

ودوليا اعلنت العصبة انها ترحب بالقرار 1973 الصادر عن مجلس الأمن والمتعلق بفرض الحظر الجوي على ليبيا وتطالب المنتظم الدولي ومجلس حقوق الإنسان والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان وكل شرفاء العالم إلى بالمزيد من اليقظة والتعبئة من أجل حماية الشعب الليبي وتمكينه من تحقيق تطلعاته المشروعة في الحرية والكرامة والديمقراطية، ومحاكمة القذافي بتهمة جرائم ضد الإنسانية لدى المحكمة الجنائية الدولية.

وتدين بشدة جريمة قتل مصور قناة الجزيرة علي حسن الجابر في بنغازي بليبيا وكل سلوكات الضرب والتعنيف والاعتقال التي ينهجها النظام الليبي ضد الصحفيين .

وتدعم حق الشعبين البحريني واليمني في الحرية والديمقراطية وتدعو المنتظم الدولي إلى التدخل لحماية حق الشعبين في التظاهر وفرض احترام حرية الرأي والتعبير.

# جمعية أفـريـكـا للتنمية و حقوق الإنسان تعلن عن دعمها لحركة 20 فبراير

أصدر المكتب المركزي لجمعية أفـــريــكـــا للتنمية و حقوق الإنسان بيانا توصلت الجريدة بنسخة منه يعلن فيه عن دعمه ومساندته لحركة 20 فبراير والمطالبة بتلبية مطالبها المشروعة وعلى الخصوص حل الحكومة والبرلمان بغرفتيه ومتابعة المتورطين في نهب المال العام وإنهاء سياسة الميز العنصري بكل أشكاله وعبر المكتب في بيانه عن أسفه وتنديده بالمحاولات البئيسة لبعض الأحزاب وبعض الجمعيات التي تريد الاحتواء والقفز على مبادرات ونضاليات حركة 20 فبراير.

وثمن البيان التصريح الرسمي بالأمازيغية مبدئيا والتي تعتبر بداية النهاية للقومجية بالمغرب الممثلة في أيتام ميشيل عفلق وصدام حسين ومعمرالكدافي ، وبالمناسبة طالب البيان الجهات الرسمية بإطلاق سراح معتقلي القضية الأمازيغية مصطفى أسايا وحميد أعضوش القابعين بسجن سيدي سعيد بمكناس منذ 2007-05-22 بتهمة الدفاع عن الأمازيغية

وطالب الدولة بالتعجيل بتسوية ملفات مختلف الفئات المجتمعية المناضلة من أجل حقوقها والمعتصمة أمام المؤسسات العمومية بالرباط ( البرلمان والوزارات ) كالمعطلين بمختلف أفواجهم والأساتذة المدمجون (العرضيون سابقا) بكل فئاتهم ( 2002 ـ2005 و 2007 )

وهنأ البيان شعوب بلاد تامازغا ( شمال إفريقيا ) في تعبيرها العلني عن الرغبة العميقة في الحرية وعن قرارها المبدئي لتطبيق الديموقراطية كباقي شعوب العالم واستنكر التدخلات المشبوهة للجامعة العربية في دعمها للنظام العنصري السوداني ضد المواطنين في دارفود المعتزين بأفريقيتهم وطالب الدولة المغربية بتعزيز وتقوية تواجدها في الاتحاد الأفريقي .

وتم اصدار البيان عل هامش لقاء أعضاء المكتب المركزي لجمعية أفـــريـــكـــا للتنمية وحقوق الإنسان للتحضير لأشغال المجلس الوطني المقبل، ودراسة الوضعية التنظيمية لفروع الجمعية بمختلف المناطق وبمناسبة صدور للحكم الصادر عن محكمة الإستئناف بالرشيدية بتأييده للحكم الابتدائي القاضي بالبراءة لصالح الأستاذ عــدي لـــيهـــي منسق لجنة اليقظة لحماية المال العام ورئيس المكتب المركزي للجمعية.

## من هنا وهناك

### • إعلان

تعلن جمعية أمزيان بالناظور عن مشاركتها في الدورة الثامنة عشرة للمهرجان الدولي لموسيقى وأغنية الطفل التربوية الذي ستنظمه جمعية العدوتين للموسيقى بالرباط من 31 مارس إلى 3 أبريل 2011 تحت شعار: «الجهوية، ارتقاء إلى الأفضل»، وذلك حسب البرنامج التالي:أغنية بعنوان:الوالدين – كلمات: مصطفى أجواو– ألحان:ماسين– التوزيع الصوتي:أستوديو أيمن– الإشراف الفني:مراد ميمون– أداء الأغنية: الطفلة توميديا الحموتي (10 سنوات).

### • تأجيل

قرر منظمو الدورة الأولى لمهرجان «أزالاي» للموسيقى الإفريقية تأجيل المهرجان إلى غاية الفترة من 20 إلى 22 أكتوبر المقبل، بعد أن كانت مقررة في الفترة ما بين 21 و24 أبريل القادم،

ويرجع هذا التأجيل إلى أسباب مرتبطة بتوفير التمويل الضروري الكفيل بضمان كامل الشروط لنجاح هذا المهرجان.

ويروم مهرجان «أزالاي» للموسيقى الإفريقية إعطاء إقليم ورزازات بعده الإفريقي، والترويج للتراث الإفريقي الأصيل بالمغرب، فضلا عن بعث روح الديناميكية في الجانب السوسيو اقتصادي لمنطقة ورزازات.

### • تيمتارين

أعلن مكتب جمعية تيماتارين بيوكرى في بيان له عن ادانته للمقاربة المخزنية التي تنهجها سلطات الإقليم ضد مطالب المعطلين. وكافة أشكال التهميش والإقصاء والحگرة الممنهجة ضد معطلي وساكنة الإقليم، وكافة أشكال التماطل التي ينهجها عامل الإقليم في التعاطي مع ملف تجمع المعطلين.

وأكد البيان على وجوب الإستجابة الفورية والامشروطة للملف المطلبي للمعطلين بالإقليم وعلى رأسها التوظيف الفوري. ووجوب تغيير أساليب التعامل والتعاطي مع قضايا الساكنة بالإقليم من طرف المسؤولين.

كما اعلن عن تضامنه مع تجمع المعطلين حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة ومع أسر المعطلين في محنة أبنائهم وكل الأشكال التي تخوضها حركة 20 فبراير في جميع ربوع الوطن.

وجاء اصدار البيان على خلفية الإحتجاجية والإعتصامات التي يخوضها تجمع المعطلين باقليم أشتوكن أيت باها.

### • إدرنان

احتفلت جمعية تيويزي للتنمية والتعاون والتضامن فرع الرباط بإدرنان وذلك يوم 6 مارس 2011 بمقر الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة. وعرف الحفل تقديم مجموعة من الأكلات التي تحضر في هذه المناسبة كأكلة أوبيل أي بوزروك وسفنج والرغيف والشاي واختتم الحفل برقصة أحواش شارك فيها كل الحاضرون.

وللإشارة فقد تأسست جمعية تويزي في 10 نونبر 2008 بأكلميم مقورن والذي يضم عدة دواوير يوجد مقرها المركزي بسيدي حساين بأكلميم مقورن. وتهدف الجمعية إلى تقديم خدمات اجتماعية تنموية خاصة للأسر بالمنطقة والحفاظ على العادات والتقاليد المحلية وبتخليد بعض المناسبات التي أصبحت في طريقها إلى الاندثار كإدرنان وتسعى إلى المحافظة على الآثار المتواجدة بالمنطقة وترميمها والنهوض باوضاع بالمرأة والطفل وعقدت الجمعية مجموعة من الشراكات مع الجمعيات الوطنية والدولية التي تتلقى معها في نفس الأهداف.

# جمعية أمزروي للدراسات التاريخية والموروث الثقافي تطالب الدولة المغربية لترميم كل المآثر التاريخية بالريف

أعلنت جمعية أمزروي للدراسات التاريخية والموروث الثقافي في بيانها ، توصلت الجريدة بنسخة منه، عن دعوتها الدولة المغربية لترميم كل المآثر التاريخية بالريف وذلك ترسيخا لقيم المواطنة، إسوة بالمناطق المغربية الأخرى (فاس، الرباط، سلا، وجدة، الصويرة...) ودعت السلطات المختصة بالتعجيل في ترميم قصبة سلوان وإحياء موسم اللامث قبل أن ينهار هذا الموروث الحضاري العريق. ومختلف الفرقاء للتوحد من اجل إبراز الثقافة الوطنية الأمازيغية.

كما طالبت الجمعية بإعادة كتابة التاريخ الوطني بأقلام وطنية علمية، وتسييد المنهج العلمي في دراسة التاريخ الوطني، وخلق متحف وطني لتوثيق الذاكرة الريفية الأمازيغية بالناظور (إمزوجن).

وتدين الجمعية في بيانها التجاهل المتعمد من طرف العقليات القديمة لمختلف المآثر التاريخية العريقة بالريف، والتي طالها النسيان والتخريب المنهج والمقصود، وإستنكرت سياسة الأوراش المفتوحة السياحية منها بالخصوص، على حساب الإرث الثقافي والحضاري بالمنطقة عامة

ويأتي إصدار البيان في إطار تنامي الوعي الوطني بالعمق التاريخي للموروث المادي بالريف ودوره الفعال في إبراز الكينونة الأمازيغية للمغاربة، وإيمانا من الجمعية بالمنجزات العظمى للأجداد في مجال الهندسة والعمران والبناء طيلة أكثر من 33 قرنا من التاريخ الوطني والقومي الذي يعتز بالإنتماء إليه وإبرازه للأجيال الناشئة، وذلك حفظا للذاكرة ووفاء لقيم المواطنة وإفتخارابالحضارة الأمازيغية وإشعاعها الكوني.

## تـهـنـئـة

تتقدم أسرة جمعية تيماتارين بأحر التهاني وأزكى الامنيات الى المناضل سعيد أوبهوش بمناسبة ازدياد مولوده الجديد والذي اختار له من الأسماء اسم «أنير»، و بهذه المناسبة نبارك لأخينا المناضل ولكافة عائلة أيت أوباها مع متمنياتنا لهم بدوام الأفراح والسعادة.

## سعيد الفراوح عضو حركة 20 فبراير لـ «العالم الأمازيغي»:

# نطالب بدستور ديموقراطي شكلا ومضمونا يقر بالأمازيغية لغة رسمية

* ماهي الدوافع المشاركة في حركية 20 فبراير؟ وما هي أهم المطالب التي رفعتموها في 20 فبراير؟ وما الجديد في 20 مارس؟

** مساندة حركة شباب 20 فبراير كانت واجبا بالنسبة لنا، لأن هذه الحركة الشبابية تناضل من أجل أرضية مطلبية تتوخى مغربا ديموقراطيا و تتوسل بالإحتجاج كآلية اشتغال وحيدة من أجل انتزاع مطالبها. و بالنسبة لنا في 20 فبراير لم نرفع مطالب خاصة بنا و إنما رفعنا كل المطالب الواردة في أرضية حركة شباب 20 فبراير بما فيها ترسيم الأمازيغية في دستور ديموقراطي شكلا ومضمونا، أما بالنسبة لعشرين مارس فلم تختلف مطالبنا، فإلى حدود الآن النظام المغربي لم يستجب لأي مطلب من مطالب حركة شباب 20 فبراير وكل ما قام به لا يعدو أن يكون محاولات للإلتفاف على حركة الشباب المغربي أو إحتوائها.

* خروجكم في 20 مارس هل هو دليل على أن الخطاب الملكي الأخير لم يستجب لمطالبكم وماذا كنتم تنتظرونه من هذا الخطاب؟

** بالتأكيد، فالشباب المغربي بخروجه للإحتجاج مرة أخرى في 20 مارس عبر عمليا عن رفضه للخطاب الملكي شكلا و مضمونا، فقد جاء عاما وغامضا و دون مستوى تطلعات الشباب المغربي ونحن لم نكن ننتظر من الخطاب الملكي شيئا فنحن متيقنون من أن النظام المغربي سيلعب كل أوراقه من قمع ومحاولات للتشويش والتضليل وتحريك نخبه وأحزابه لوضع حد لحركة شباب 20 فبراير وستكون آخر ورقة يلعبها النظام المغربي هي الإستجابة لمطالب شباب 20 فبراير وسيكون نفسنا طويلا واحتجاجنا متواصلا حتى الإستجابة لكل مطالب الشباب المغربي من دون استثناء أي مطلب.

* لماذا الصمت الأمازيغي بعد الإعلان عن دسترة الأمازيغية، حيث هناك غياب للقاءات وندوات لمناقشة القضية من قبل الحركة الأمازيغية؟

** هناك بعض التحركات تتوخى انتهاز الفرصة لتحقيق مصالح ضيقة، لكن بشكل عام الشباب الأمازيغي وإطارات الحركة الأمازيغية الفاعلة رفضت ما ورد في الخطاب الملكي عن الأمازيغية، لأن الحديث عنها تم بشكل فضفاض وعام. وبالتأكيد، فإن حركة شباب 20 فبراير والحركة الأمازيغية تطالب بترسيم الأمازيغية في دستور ديموقراطي و الخطاب الملكي لم يتطرق اطلاقا للغة الأمازيغية وما تجدر الإشارة إليه هو أن مطلبنا اليوم هو دستور ديموقراطي شكلا و مضمونا يقر الأمازيغية لغة رسمية و ليس تعديلات دستورية محدودة وغامضة.

* الإعلام العمومي خصوصا القناة الأولى والثانية تعاملت مع المشاركة الأمازيغية في حركة 20 مارس بنوع من اللامبالاة وممارست تعتيما إعلاميا على المشاركة الأمازيغية في هذه المسيرة، ما قولك؟

النظام المغربي في مأزق كبير، فقد تحالفت ولأول مرة مجموعة من القوى الحية في الساحة السياسية المغربية مع الشباب المغربي بما فيه الشباب الأمازيغي وفي محاولة منه لتضليل الشعب المغربي والشباب المغربي بصدد حركة شباب 20 فبراير وظف النظام المغربي الإعلام التابع له في محاولة منه تارة لتصوير حركة الشباب و كأنها حركة للعدل والإحسان فقط، لتبرير قمع احتجاجات الشباب المغربي، وبالموازاة يحاول النظام المغربي التسويق لمجموعة من الوجوه اعلاميا في محاولة منه لخلق رموزا هشة سواء على مستوى حركة شباب 20 فبراير أو على مستوى الهيئات المساندة

لها و الشباب الأمازيغي كما تعرفون شباب مبدئي ووفي لمطالب حركة شباب 20 فبراير و بالتالي يعتبرونه راديكاليا ويصنفونه مع العدل والإحسان والدولة المغربية تريد شباب وهيئات ممكن التفاوض معهم في المستقبل ونحن نرفض أي تفاوض على الإطلاق، فالمغرب الديموقراطي لا رجعة عنه الآن.

حاورته ر.إ

# دروس من عشرين فبراير: في الحاجة إلى نضال أمازيغي فاعل و ليس مفعولا به

لم يكن أحد يعتقد بأننا سنجد أنفسنا منخرطين في حركة مطلبية احتجاجية من حجم حرك 20 فبراير، لا أحد توقع بأن ربيع الديمقراطية الذي بدأ بإحراق البوعزيزي لنفسه بسيدي بوزيد التونسية، سيأتي على خريف مصر مبارك، و سيهز أركان ديكتاتورية ألقذافي، و يهدد أركان الاستبداد في أكثر من بلد في شمال إفريقيا و الشرق الأوسط.

لا أحد توقع بأن حركة 20 فبراير، ستبدد الشكوك و الاحتراز البيني و ستختصر المسافات بين كل الطامحين في التغيير بالمغرب. لم يكن أحد يتوقع أن يسير المناضل الأمازيغي جنبا إلى جنب مع اليساري الراديكالي و المناضل الإسلامي و الليبرالي المتحرر. لا أحد كان يدرك بأن الحلم المشترك في إنهاء الاستبداد و هيمنة المستبدين، سينتج إيديولوجية مشتركة للحالمين، هي مزيج من الليبرالية و الاشتراكية و الدين و الطرح ألهوياتي و منظومة حقوق الإنسان و الشعوب...

لكن من واجبنا أن نستخلص بعض الدروس من هذه الهبة الشعبية، حتى و إن هي ما زالت في بداياتها، كما أننا كمناضلين ديمقراطيين أمازيغ مطالبون بالتجاوب العقلاني مع متطلبات المرحلة حتى لا يفوتنا قطار التغيير، تجاوب بمنطق إبداع أشكال متقدمة من النضال، تجاوب في اتجاه إنتاج خطاب جديد يواكب المطالب و السياق، و يكون في مستوى الحلم الذي بدأنا نؤمن بأنه ممكن أن يكون واقعا نعيشه مستقبلا.

* الدروس الأولية الواجب استخلاصها

هناك الكثير من الدروس التي يجب على المناضل الأمازيغي استخلاصها من الأحداث الأخيرة، و بما أننا في البداية الزمنية لها، فلا بأس من ذكر أهم هذه الدروس الأولية كمقدمة لقراءات متأنية في المستقبل.

لقد جاءت حركة عشرين فبراير في ظل سياق أمازيغي، يميزه انكفاء التنظيمات الأمازيغية على نفسها، مما جعل من تنسيق الجهود لمواجهة التحديات أمرا في غاية الصعوبة، لأسباب تحدث عنها الجميع كل حسب قراءاته و موقعه. و يمكن القول أن الوضع التنظيمي التنسيقي بين التنظيمات الأمازيغية، كان سيكون أسوا مما هو عليه اليوم لو لم ينظم اللقاء التنسيقي الأولي أواخر شهر دجنبر 2010 بتارودانت. لقد مكن هذا اللقاء الجمعيات الأمازيغية من التفاعل الجماعي مع الأحداث المتسارعة، و لعل في نتائج اللقاء المنظم باكادير أيام 12 و 13 مارس ما يؤكد ذلك.

لقد أظهرت مجريات الأحداث أن التنظيمات الأمازيغية متخلفة على مستوى التعبئة في العديد من المناطق. فباستثناء أربع مدن سجل فيها حضور وازن للشباب الأمازيغي في لجان و حراك شباب عشرين فبراير، فان باقي المدن لا يتعدى فيها الحضور اليومي ثلاثة أو أربعة عناصر من الشباب الأمازيغي. أتحدث هنا على العمل داخل لجان عشرين فبراير و ليس عدد المشاركين في مسيرات 20 مارس و 20 فبراير أو في بعض الوقفات المنظمة في بعض المدن.

إن حركة عشرين فبراير جعلت من المطالب الأمازيغية و في مقدمتها مطلب ترسيم اللغة الأمازيغية، كلغة رسمية، مطلبا شعبيا بامتياز. لقد أصبح هذا المطلب يخص اليبرالي و اليساري و الإسلامي و غيرهم من المطالبين بمغرب جديد لا مكان للاستبداد فيه. لقد أصبح للأمازيغية مدافعين من غير مناضلي التنظيمات الأمازيغية و الحركة الثقافية الأمازيغية بالجامعة، لقد أصبحت شأنا يهم شباب التغيير، يناضل من أجله و يدافع عنه.

لم يعد الشباب الأمازيغي يطالب فقط بالحقوق الثقافية و اللغوية و الهوياتية الأمازيغية، بل تشبع بمطالب و قيم حركة عشرين فبراير، و انبثق وعي جديد يركز على استحالة إنصاف الأمازيغية و إحقاقها في ظل الاستبداد، فالنضال من أجل ملكية برلمانية يسود فيها الملك و لا يحكم ، تضمن فصلا حقيقيا للسلط و استقلالية القضاء، وإقران المسؤولية بالمحاسبة هو المدخل الحقيقي لإنصاف دائم و ديمقراطي للأمازيغية لغة و ثقافة و هوية. لقد جربت الأمازيغية منطق المنحة سنة 2001 ، لكن تبين بان المسلسل الوطني حول الأمازيغية الذي بدا بخطاب أجدير و تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، لم يستطع تحقيق إنصاف عادل و دائم و ديمقراطي للامازيغية، رغم بعض المكتسبات التي لا ترقى إلى مستوى القطيعة مع زمن الاحتقار و الإقصاء و التهميش.

مع حركة عشرين فبراير ظهرت الحاجة إلى إعادة النظر في الكثير من المسلمات، فالجناح السياسي للحركة الأمازيغية أصبح أوسع مما كنا نتخيله، و اخترق بالفعل الكثير من التنظيمات السياسية. إن التحدي الأكبر اليوم هو دعم التيارات المدافعة عن الأمازيغية داخل بعض الأحزاب و التنظيمات، هذه التيارات التي ظهر بأنها قوية و صادقة في دفاعها عن الأمازيغية، و يكفي الاستدلال على ذلك ببياناتها و ظهورها في وسائل الإعلام.التحدي يكمن في ربط قنوات الاتصال مع الشباب الأمازيغي داخل هذه الأحزاب و التنظيمات، ومساندة نضالاته.

في الدردشات داخل عوالم الافتراض، يقرأ بعض الأمازيغين وجود كم لا بأس به من الاعلام الأمازيغية في مسيرات 20 فبراير و 20 مارس على انه دليل على الحضور الوازن و الكمي للتنظيمات و الفعاليات الأمازيغية، و الحال أن ذلك التواجد لا يمثل عدديا الشيء الكثير في اغلب المدن. الخطير في الأمر هو الاستنتاجات التي يخرج بها هؤلاء، حيث يبنون مشاريعهم و طموحاتهم على هذا الأساس الهش و المهزوز.

ظهر بأن نضال البيانات و البلاغات و دبج المشاريع داخل المقرات المغلقة لم يعد كافيا، بل أصبح مستفزا للمناضلين في الميدان، ويؤجج أزمة الثقة بين مكونات الحركة الأمازيغية. و يكفي الإستدلال على ذلك بلقاء بعض الفعاليات الأمازيغية بمنزل الأستاذ محمد شفيق يوم 25 مارس 2011 ، حيث تعرض اللقاء إلى انتقادات من طرف بعض التنظيمات و الفعاليات الأمازيغية، التي اعتبرت المبادرة صوتا نشازا من حيث الشكل و السياق و الإشارات الخاطئة التي أطلقتها. رغم أن هذه التنظيمات و الفعاليات لم تطلع بعد على مضمون المبادرة، وهذا الأمر يؤكد على أن هناك أزمة ثقة بين الفعاليات الأمازيغية، تفرمل كل المبادرات و تجعل الفاعل الأمازيغي سجين الانتظارية أو الاحتراز من ردة الفعل السلبية من داخل الحركة الأمازيغية وليس خارجها.

هذه سبع دروس أولية في شكل رؤوس أقلام نطرحها للنقاش، لعلنا جميعا نخضع التحولات الراهنة للدراسة و التقييم، حتى نكون مؤثرين و فاعلين و ليس مفعولا بهم.

* عبد الله حتوس
ناشط جمعوي

# تامينوت انفا تؤكد أن نضال الصالونات قد ولى

تلقى مكتب منظمة تامينوت أنفا اتصالات من بعض أعضائه وعضواته ومن الكثير من شباب عشرين فبراير، تعبيرا منهم عن الإستياء من مبادرة لأقل من عشرين فاعلا امازيغيا تتسم بالكثير من الغموض وبكونها صوت نشاز في سياق يقوده شباب عشرين فبراير ومن ضمنهم الشباب الأمازيغي.

وبعد إطلاعه على وجهات نظر مختلفة حول اللقاء إياه، أعلن مكتب منظمة تامينوت أنفا، في بيان صادر عنه، توصلت الجريدة بنسخة منه، مساندته لنضالات شباب عشرين فبراير، واعتبر أن الموقع الطبيعي للنضال الأمازيغي في هذه المرحلة هو إلى جانب شباب التغيير. كما اعتبر، كل تناول لموضوع الحقوق الأمازيغية، وفي صلبها دسترة اللغة الأمازيغية، خارج المطالب الرئيسية والحراك الشبابي، عملا يخدم أجندات أعداء التغيير والمتربصين بنضالات الشباب للسطو عليها.

وأكد البيان على حق الأفراد والجماعات من المناضلين الأمازيغ، في المبادرة والعمل واتخاذ كل ما يرونه مناسبا من قرارات، سعيا لتحقيق إنصاف عادل للغة والثقافة الأمازيغيتين، ما لم يكن في هذه المبادرات ما يشوش على المبادرات الجماعية لتنظيمات الحركة الأمازيغية، أو ما من شأنه أن يقرأ على أنه محاولة للسطو أو الإلتفاف على النضال الميداني للشباب الأمازيغي المساند من طرف التنظيمات الأمازيغية.

وعبر المكتب في بيانه عن استغرابه من التوقيت الذي اختاره أقل من عشرين فاعلا امازيغيا، لعقد لقاء بالرباط في ضيافة الأستاذ المناضل محمد شفيق، كما استهجن الطريقة التي تم بها عقد اللقاء والتي عادت بذاكرة المناضلين إلى الحراك الذي سبق البيان الأمازيغي لسنة 2000.

كما أكد البيان على أن التاريخ لا يمكن أن يعيد نفسه، وإن حدث ذلك فسيكون على شكل ملهاة أو مأساة. واستغرب لتحرك بعض الفاعلين الامازيغيين على هذا الشكل في الوقت الذي لا يحضرون فيه وقفات ومسيرات مطلبية لا تبعد ساحاتها عن مقراتهم عشرات الأمتار. وأشار إلى أن زمن نضال الصالونات قد ولى و بأن النضال الحقيقي يكمن في الالتحام بالجماهير المناضلة في الشارع و في الجامعات وحيث يوجد المطالبين بتغيير الاستبداد. وأن النداء أو البيان الذي تمخض عن اللقاء بمنزل الأستاذ محمد شفيق، مهما كانت قيمته، لا يساوي التشويش على النضال الأمازيغي الميداني الذي خلقه الحدث. كما انه لا يساوي الإشارات الخاطئة التي أرسلت إلى الجميع بما فيهم مؤسسة القصر، مفادها أن الشباب الأمازيغي ما زال تحت وصاية و همية لشيوخ الحركة. خصوصا و أن معدل عمر الذين حضروا اللقاء تجاوز الستين سنة.

وحمل، البيان، المسؤولية كاملة للذين حضروا اللقاء إذا ما تم إجهاض المبادرة الجماعية المسؤولة التي خرجت بها أزيد من أربعين جمعية باكادير أيام 12 و 13 مارس 2011.7. ودعا كافة التنظيمات الأمازيغية والشباب الأمازيغي، إلى اليقظة وإنجاح الأجندة التي خرج بها لقاء أكادير وفي صلبها لجنة المتابعة والصياغة. كما دعا كل من شارك في اللقاء من المناضلين إلى إغلاق هذا القوس المؤسف، و العودة إلى مواقعهم التي تحتاجهم فيه القضية.

# مطلب دسترة الامازيغية مطلب أساسي في حركة 20 فبراير

على هامش الخطاب الملكي التاسع من مارس وخروج حركة 20 فبراير في 20 مارس الماضي وجهت جريدة العالم الأمازيغي مجموعة من الأسئلة لأحد نشطاء الحركة، رفض ذكر إسمه حول كون خروج الحركة مرة الثانية دليل على عدم إقتناعها بمضامين الخطاب الملكي، وكون مطالب الحركة وصف بكونها مطالب تتميز بالظرفية والتجزيئية، أكد المحاور أن خروج الحركة سواء بعد الخطاب في 20 مارس وماقبل 20 مارس، كان للتعبير على أن مطالبهم لم يتم الإستجابة لها ولم الإكتفاء على بعض منها وأكد أن خروجهم مستمر حتى تحقيق كافة مطالبهم وهي بالمناسبة ليست ظرفية أو ظرفية بل تتضمن مطالب سياسية وثقافية وديمقراطية وما تتعرض لها مطالبنا من تشويه من قبيل أنها ظرفية أمر مفضوح وهو استمرار لما تعرضت له الحركة من تشويه حتى قبل 20 فبراير حيث اتهمت بالعمالة لأجندة خارجية والخطاب بغض النظر عن المضمون فهو دليل على مشروعية مطالبنا.

وعن سؤال كون الحركة الأمازيغية لها موقع هام داخل حركة 20 فبراير، ولكن هناك غياب للأمازيغية ويسارتها كلغة رسمية في العديد من اللقاءات التلفزيونية والإعلامية أجاب بأن الحركة الأمازيغية طبعا حاضرة داخل حركة 20 فبراير وبالمناسبة نحيي الفعاليات الامازيغية على تثبيتها بمطالب الحركة وانخراطها في نضالات الحركة، ومطلب دسترة الامازيغية من بين مطالبنا الأساسية كما يتبين من خلال بياننا الرسمي الا ان بعض الوسائل



الإعلامية مازالت تهمل هذا الجانب وتتحاشى ذكره.

وفي سؤال آخر حول كون حركة 20 فبراير أعطت فرصة لظهور تصورات مناقضة للتغيير الأوضاع أو ما يسمى بجيوب المقاومة وربما هذه الجيوب ستتقوى مستقبلاً، بالإضافة إلى ظهور أطراف تريد الركوب على الحركة، أجاب بأنهم يرون أن الحركة أيقظت الحركية السياسية في المغرب وأعادت بناء مفهوم سياسي آخر كما أنها حاربت الخطاب التقليدي والذي يعتبر المغرب استثناء وطبعا نحن نرى هذا الأمر استمرار في تدجين العقل المغربي، بخصوص الركوب على الحركة يعتقد أنه من المستبعد أن تكون هناك قدرة لأحزاب معينة لتحقيق هذا الهدف لكوننا نشكل فسيفساء فكري سياسي يصعب احتواؤه.

وفي إطار تحديد إستراتيجية حركة 20 فبراير، وسقف مطالبها أجاب بأن إستراتيجية الحركة تتجلى في توعية الشعب بحقوقه وبما يحدث في محيطها، وبأن مطالبها واضحة جدا ومن يتساءل عن سقف مطالب الحركة عليه فقط أن ينظر فقط إلى المطالب البسيطة التي تحققت وأبسطها إطلاق سراح المعتقلين والإدماج الفعلي للمعطلين أو تعويضهم عن البطالة، وأكد أن سقف مطالب الحركة تتمثل في الديمقراطية والعدالة الاجتماعية من خلال دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً، مضيفاً أنه لا يجب أن نحصر مطالبنا في الخطاب الشعبوي السياسي.

# كلميم تلبي نداء 20 فبراير في جو حضاري

بمدينة كلميم وكباقي المدن المغربية استجابت الفئات الشبابية لنداء حركة 20فبراير وخرج العشرات في وقفة احتجاجية أمام مقر ولاية جهة كلميم السمارة على الساعة 10 صباحاً، مطالبين بمطالب اجتماعية وسياسية واقتصادية... و ردد هؤلاء المتظاهرون الذين مثلوا شرائح مختلفة من أساتذة ومحامين وحقوقيين وجمعويين ومعطلين وشباب الفيسبوك وأسر بعض المعتقلين، شعارات تطالب على الخصوص بمحاربة الفساد والمفسدين والمساواة في التعليم وتحقيق العدالة الاجتماعية والإصلاح الاقتصادي والعيش الكريم ودستور يستجيب لتطلعات الجماهير والإفراج الفوري عن المعتقلين على خلفية أحداث التخريب التي شهدتها المدينة في تظاهرة 20فبراير الماضية، وسارت التظاهرة سلمية كاملين مرنة في أجواء يطبعها التنظيم والمسؤولية والشعارات الموحدة.

وحظيت بمتابعة مهمة من لدن ممثلي المنابر الإعلامية والصحافية الجهوية والمحلية الذين تابعوا الوقفة إلى اختتامها، ورفعت خلال هذه الوقفة لافتات ويافطات من قبيل "جميعا من أجل التغيير" و "شباب يريد بناء مغرب جديد" و "كرامة، حرية، عدالة اجتماعية" و "من أجل دستور ديمقراطي" و "عائلة معتقلي 20 فبراير بكلميم تطالب بإطلاق سراح أبنائها" و "لا للمساس في قيام الجماهير".



وغير بعيد من موقع الولاية اجتمع العشرات من الأفراد في وقفة أخرى شبه ما تكون مهرجان خطابي باسم "تنسيقية حركة 20فبراير الوادنونية" وانتقد فيها المنظمون الديبلوماسية المغربية والمجلس الاستشاري لشؤون الصحراوي في معالجاتهم لملف الوحدة الترابية للمملكة كما أكدت الجهة المنظمة عن فقدان أهم المجالس بوادي نون للصفة الدستورية، و طالبوا بحل عاجل لمشاكل بطائق الإنعاش وضرورة تحديد سقف زمني للمعطلين للتشغيل، وأشاروا إلى عدة مشاكل يعاني منها الإقليم فيما يخص تهميش القطاعات المحلية ومشاكل الصحة والتعليم، وتفرق بعدها المتظاهرون دون تسجيل أدنى احتكاك مع قوات الأمن، التي اكتفت هي الأخرى من المكان.

• برح حسان- كلميم

المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي

# يرفض محاولة إعادة الحركة الأمازيغية إلى ما يشبه سيناريوهات ما قبل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية

أعلن المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي في بيان، توصلت الجريدة بنسخة منه، أنه غير ملزم بكل ما يصدر عن أية جهة باسم الحركة الأمازيغية، طالما لم يتم التشاور والتنسيق مع كل إطارات وشباب الحركة الأمازيغية بالمغرب ويرفض محاولات البعض في تنصيب أنفسهم كممثلين للحركة الأمازيغية وكمتحدثين باسمها أو باسم الشباب الأمازيغي بالمغرب.

ويؤكد بيان المؤتمر على أن مجال الحوار مغلق مع كل من لم يعلن مساندته لحركة شباب 20 فبراير المغربية وأرضيتها المطلبية، سواء كان ضمن الإطارات أو الفعاليات الأمازيغية، ورفض محاولة البعض إعادة الحركة الأمازيغية إلى ما يشبه سيناريوهات ما قبل تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية ويؤكد البيان على أنه لن يسمح أبدا بمصادرة القرار من يد الشباب الأمازيغي وكل أشكال الوصاية والتحكم... ويؤكد على استقلالية الشباب الأمازيغي وعدم تبعيته لأية جهة أو فاعلين داخل الحركة الأمازيغية وأعلن البيان أنه يتبرأ من أية بيانات أو خطوات تقوم بها النخبة الأمازيغية المحروقة، كما يؤكد على أن أي تحرك مشبوه أو غير محسوب باسم الأمازيغيين في هذه الظرفية الدقيقة سيكون له ثمن.

وأكد على رفضه للتعديلات الدستورية المعلن عنها من قبل ملك المغرب شكلاً ومضموناً ورفض إجراء أي لقاء أو حوار باسم الحركة الأمازيغية مع ما سمي باللجنة الدستورية ويؤكد على أن لا بديل عن دستور ديمقراطي شكلاً ومضموناً يقر بالأمازيغية لغة رسمية.

وجدد البيان مساندة المؤتمر لحركة شباب 20 فبراير المغربية و لأرضيتها المطلبية و يرفض محاولات البعض إظهار أنفسهم كقادة لها و هي الحركة التي لم تنتدب أحداً للتحدث باسمها أو يتحدث باسمها.

وجاء إصدار هذا البيان مباشرة بعد خطاب محمد السادس ليوم 9 مارس 2011، يقول البيان: حيث بدأت مجموعة من الأحزاب المغربية والهيئات والإطارات وكذا النخب المعروفة بولائها للنظام المغربي سلسلة تحركات مشبوهة في إطار خطة مضبوطة وبالتنسيق مع النظام المغربي تستهدف وكما يستشف مما توفر لدينا من معطيات أولية وضع حد لاحتجاجات حركة شباب 20 فبراير المغربية بكل الوسائل والطرق ووضعت الدولة المغربية رهن إشارة هؤلاء كل إمكانياتها من أموال و من وسائل إعلام لتحقيق ذلك الهدف الوحيد، التمثل في إفشال حركة شباب 20 فبراير المغربية أو خلق انقسام داخلها أو تمييع مطالبها على الأقل وتنصيب النظام المغربي الأمازيغي لم تكن بعيدة عن كل هذا إذ في الأونة الأخيرة بدأ البعض في عقد لقاءات مغلقة ومشبوهة للخروج ببيانات عن الناس لا تمثل لا الحركة الأمازيغية و لا الشباب الأمازيغي.

# رسائل المناطق الهامشية: الجنوب الشرقي قبل وبعد 20 فبراير

• نزيه بريكن- تنغير

تمسكت المناطق الهامشية لمناطق الجنوب الشرقي منذ عقود طوال بحرية ثقافية وسياسية إزاء الحكم المركزي منذ 1956 وحتى قبلها بعقود، وعرفت هذه المناطق المتمدة من تيزي نتلغمت إلى تيزي نتيشكا أنواع عدة من الحركة ضد النظام المركزي، سواء داخل هذا المجال الجغرافي كما حدث في 1973-1963 بتنغير بقيادة حمو عبد العليم أو بكلميمة أواخر القرن الماضي، وفي مراحل ما بعد الاستقلال 1958 من أبناء المنطقة كالشهيد عباس المساعدي في صفوف جيش التحرير المغربي، أو مجموعة من الأحداث التاريخية الأخرى ضد النظام في سبعينيات القرن الماضي...

...

والمرحلة الانتقالية عامة، غير أن الخطر الكبير يضيف نفس المصدر، هو تحدي الإرادة الشعبية بقرار وحماية سياسية من طرف المركز، وإن استمر هذا فسوف ندق بأس جلل قد يصعب تداركه من طرف السابقة.

...

# بيان من الأعضاء الثمانية لمكتب جمعية أسيكل بيوكرى

خلال أشغال اليوم التواصلي حول إشكاليات تدريس الأمازيغية الذي نظمته جمعية أسيكل بمدينة بيوكرى اقليم اشتوكة أيت باها يوم الأحد 27/03/2011 ، لفائدة مجموعة من الأستاذات والأساتذة بالإقليم ، تبرت محاولة التشويش بافتعال موقف غير مسبوق ولا يمت للعمل الجمعوي والثقافة الجمعوية الجادة بصلة ، تلتها هجمات الكترونية وصلت حد استغلال صورة أحد الأساتذة الزائرين لهذا اليوم ، والتشهير برئيس الجمعية والمساس بكرامته الشخصية وذمته الجمعوية ، مما أثار تساؤلات العديد من الفاعلين، وخاصة في الحركة الجمعوية الأمازيغية الذين اتصلوا معبرين عن تضامنهم لهذه الممارسات اللاجمعوية، وبعد مشاورات واستشارات اتفقنا نحن أعضاء المكتب : الرئيس، نائب الرئيس، نائب الكاتب العام، الأمين، نائب الأمين، المولى و المستشاران أن نعلن للرأي العام مايلي :

1 ـ نحيي عاليا سمو نفس الأخ الرئيس وتقبله للموقف والتعامل معه بتبصر كبير حفاظا على إتمام تنفيذ ما كلف به مما تبقى من أشغال اليوم التواصلي.

2 ـ نؤكد أن استهداف رئيس الجمعية عبد الرحمان فارس هو استهداف لكل أعضاء مكتب الجمعية.

3 ـ نؤكد أن الجمعية منذ الجمع العام العادي بتاريخ 25/01/2009 ، اعتمدت في تدبير كل عملياتها الإشعاعية والتواصلية والاقتراحية على خلاصات الجمع العام، التي تجسدت في المشروع الثقافي والفكري والإبداعي والتواصلي والمصادق عليه من طرف المجلس بتاريخ 10/05/2009 ليأخذ طريقه إلى التنفيذ الميداني على مدى ثلاث سنوات بعد نشره إعلاميا وجمعويا ومؤسساتيا.

4 ـ نؤكد اعتزازنا بالحصيلة التاريخية والإشعاعية والتواصلية والتنسيقية، والتي سنقدمها للرأي العام بمناسبة انعقاد الجمع العام عند نهاية الولاية الجمعوية الحالية.

5 ـ نؤكد عزمنا على مواصلة العمل الجمعوي الأمازيغي الجاد والمستقل من أجل إتمام ما تبقى من نقط المشروع المجتمعي.

وأخيرا نتوجه إلى كل الغيورين وإلى كافة الإطارات والتنسيقيات الفاعلة في الحقل الجمعوي الأمازيغي، وإلى كافة القوى الحية الحقوقية والنقابية والجمعوية للوقوف مع مناضلي الجمعية سدا منيعا ضد كل الممارسات الجبانة التي تستهدف تاريخ وثقافة أسيكل.

# محمد شملال يستنكر تعرضه للتعسف والاهانة من قبل رئيس المحكمة الابتدائية بالقنيطرة

بعد التحية والسلام

أتشرف بأن أتقدم إليكم بشكايتي هذه معرضا عليكم الوقائع التالية :

في صباح يوم الثلاثاء 29 مارس 2011، تعرضت لإهانة كبيرة من قبل مسؤول يفترض فيه أن يكون قدوة لمرؤوسيه، هو السيد مصطفى سيمو رئيس المحكمة الابتدائية بالقنيطرة بعد أن طردني من مكتبه رافضا استقبالي معللا ذلك باتهامي ظلما وعدوانا بالسكر ، بانبعاث روائح خمرية وهمية من فمي ، !! حيث أمرني بالعامية المغربية اللمسية وبصوت مرتفع الإيقاع بمسؤول يليق بهذا المنصب الحساس : " اخرج علي فيك ريحت الشراب " و ما انفك نعتي : !! رغم أن فمي لم تنبعث منه أية رائحة خمر، كما يشهد على ذلك السيد السقيري، رئيس الشرطة المكلفة بحراسة المحكمة، جزاه الله خيرا على موقفه المحايد الشجاع تجاه استنكار هذا الظلم الذي لحق بي، بعد أن ألح على السيد رئيس المحكمة في وجهه قائلا : " لا يا سيدي الرئيس، إن هذا المواطن بريء مما تدعون عليه، لا تنبعث من فمه أية رائحة خمر كما تزعمونه ظلما... وجدير بالذكر أنني قصدت مكتبه لمجرد استفسار حول ملف مدني واضح بسيط عدد 694 / 10 أنوب فيه عن زوجتي بوكالة مفوضة ضمن الملف بعد أن طال أمده (10 جلسات وأربعة أشهر من التقاضي !!...) : لم تصدر فيه المحكمة بعد أي حكم، رغم أن المدعى عليها زوجتي أدلت للمحكمة الموقرة بحجج قوية دامغة، عبارة عن وثائق رسمية كافية وإقناع المحكمة لحسم الأمر بسرعة ، دون كل هذا التماطل الغريب ودون كل هذا الأخذ والرد ( سير و اجي ).

وعليه أناشد كل الأحرار داخل وطني وخارجه، بمساندتي والوقوف بجانبي، دفاعا عن كرامتي كإنسان... وقبل أن أختم، لا بد أن أحيي رئيس الشرطة الذكور أعلاه على موقفه الرجولي المحايد الشجاع، الشرف لكل رجال الأمن بوطني... كما أحيي كل زملائه من ضباط ومفتشي شرطة، الذين وقفوا بجانبي في رحاب المحكمة مستنكرين ما تعرضت له من حيف.

* محمد شملال

# العاملون والصحافيون وتقنيون واداريون بـ «قناة تمازيغت» ، يستنكرون ما ورد بجريدة المساء

استنكر مجموعة من العاملين والصحافيين والتقنيين والإداريين بـ «قناة تمازيغت»، في بيان توضيحي توصلت «العالم الأمازيغي»، بنسخة منه، الخبر الزائف الذي نشر بجريدة المساء والبعيد كل البعد عن التناول المهني للخبر، بقدر ما ينم عن مصالح ومآرب يحجبها العاملون بالقناة، حيث أنه ومنذ انطلاق الوقفات الإحتجاجية أمام دار البريهي والرامية إلى إصلاح شامل للإعلام العمومي بالمغرب، انخرط فيها العاملون بقناة «تمازيغت»، بشكل مكثف رافعين شعارات تخص أوضاعهم وأوضاع زملائهم في القنوات الأخرى، بل أكثر من ذلك منهم من يتحمل مسؤوليات في لجن تنظيمية، يقول البيان.

وجاء هذا الإستنكار على خلفية ما أوردته جريدة المساء في عددها 1409 الصادر يوم الإثنين 4 أبريل 2011 على صفحاتها إشاعة وتلفزة، تحت عنوان رفض أمازيغي، بخصوص كون العديد من العاملين في قناة تمازيغت رفضوا المشاركة في الوقفات التي نظمت أمام دار البريهي رغم الحملة التواصلية وقد علل العاملون هذا الرفض بعدم وجود مشاكل داخل القناة تستحق إثارة البلبلة.

# مواطن يوجه رسالة إلى وزير الداخلية



تقدم تشفين سعيد بشكاية استعجالية إلى وزير الداخلية قصد التدخل من أجل فتح تحقيق في قضيته والتي تعود أحداثها إلى سنة 2001 وتقول الشكاية التي توصلت «العالم الأمازيغي» بنسخة منها أن تشفين يشاري بقعة أرضية مساحتها ثلاثة هكتارات، وهي وسط المدينة الناظور خلال سنة 2001 وأنه قام بكل الإجراءات القانونية بتحفيظها تحت عدد 17373. وتجدر الإشارة إلى أن تشفين وجه ما يزيد عن 300 شكاية إلى كل الدوائر والمسؤولين لكن مع كل أسفي الشديد أنه لم يتحرك أي ساكن في هذا الموضوع، وقام بنشر 30 مقالة بالجرائد ولم يجد أي آذن صاغية إلى حد الساعة.

وتقول الشكاية أنه تقدم عدة مرات لمقابلة السيد عامل صاحب الجلالة على عمالة الناظور وذلك من أجل معرفة مآل ملفه وتنفيذ قرار الهدم لكن حرم من مقابلته من طرف ديوانه السيد محمد شاشمة، تقول الشكاية، حيث أن قرار الهدم عدد 4343 بتاريخ 2006 من أجل هدم بناية قام بها السيد الفتاحي عبدالنعيم محامي بهيئة الناظور الشيء الذي لم يتم في ملكه المشار اليه أعلاه.

لهذه الأسباب التمس تشفين من وزير الداخلية التدخل العاجل وإعطاء تعليماته بالبث في هذا الموضوع مع الأمر بفتح تحقيق من جديد على يد مفتشية تقصي الحقائق بعين المكان والضرب على أيادي من يتلاعب بمصالح المواطن ومتابعة كل من تواطئ في قضيته هذه.

وتعود قضية تشفين إلى سنة 2001، عندما إشترى قطعة أرضية مساحتها ثلاثة هكتارات بطرق قانونية وشرعية وهي الأرض ذات مطلب التحفيظ عدد 11/17373 وبتاريخ 15/11/2001، وبعد إنتهاء إجراءات البيع فوجئ برجال الشرطة القضائية يقتحمون بقعة أمنية من منزله بتهمة التزوير وهي في حقه مسطر مفبرك وزور قضى بسببه سنتين داخل السجن وسلبت منه أرضه بقرار من المحكمة.

# مواطنة تطالب بتغيير القانون المنظم للتقاعد بالمغرب

تقول خديجة الأزمي في رسالة توصلت «العالم الأمازيغي»، بنسخة منها أنها توجهت بطلب إلى الصندوق الوطني للضمان الإجتماعي لطلب الإستفادة من التقاعد المبكر لكن الصندوق رفض طلبها بمبرر أنه لا حق لها في التقاعد إلا بعد أن تصل لسن 60 سنة، لأن القانون ينص على ذلك.

وتطالب خديجة في رسالتها بتغيير هذا القانون حتى يتمكن جميع المستخدمين من الإستفادة من التقاعد المبكر حسب رغبتهم وتقول أنه ليس من الطبيعي أن يحرم الشخص بقوة هذا القانون من الإستفادة من حقه في التقاعد.

وتقول خديجة أن معاناتها مع التقاعد بدأت عندما أعلنت الشركة التي كانت تشتغل فيها إفلاسها في شهر مارس 2010 ومنذ ذلك التاريخ وهي تبحث عن عمل بدون جدوى نظرا لتقدمها في السن، حيث أن عمرها الآن 54 سنة. وتقول أنها كانت تعمل ككاتبة إدارة بالشركة الصناعية للخياطة سيكوبستكر بسلا لمدة 25 سنة.

وتضيف أنها تتمنى أن تصل رسالتها إلى المسؤولين حتى لاتعيش في الفقر والحاجة.


المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

## إعلان عن الترشح للمشاركة في «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي

في إطار الإهتمام الذي يوليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للثقافة عامة و للفنون الأمازيغية خاصة، واستمرارا في إسهامه في تكوين الفنانين الأمازيغيين وتأهيلهم، ستنظم المؤسسة «إقامة الفنان» الخاصة بالفن التشكيلي من 11 إلى 16 يوليوز 2011، يؤطرها أحد أبرز الفنانين بالمغرب.

فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة أن يستوفوا الشروط التالية:
- أن تكون للمترشح أعمال في الفن التشكيلي؛
- أن يكون قد سبق وأن نظم معارض فنية؛
- أن يكون بصدد إعداد أعمال أو لديه أعمال مستوحاة أو توحي إلى الثقافة الأمازيغية.

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1) طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2) ملف فني يتضمن بيان سيرة ونماذج من الأعمال الفنية؛
3) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
4) صورة شمسية؛
5) رسالة تحفيز.

وستتولى لجنة الإنتقاء في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دراسة ملفات الترشح والإعلان عن الأسماء التي تم انتقاؤها.
وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة إيداع ملفاتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد، أو إرسالها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 16 ماي 2011 إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)



المملكة المغربية
المعهد الملكي
للثقافة الأمازيغية

## إعلان عن الترشح للمشاركة في «إقامة الفنان» الخاصة بالموسيقيين

في إطار الإهتمام الذي يوليه المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية للثقافة والفنون، واستمرارا في إسهامه في تكوين الفنانين الأمازيغيين وتأهيلهم، ستنظم المؤسسة «إقامة الفنان» الخاصة بالموسيقيين من 20 إلى 25 يونيو 2011، يؤطرها أحد كبار الموسيقيين بالمغرب.

فعلى المترشحين الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة أن يستوفوا الشروط التالية:
- أن يكون المترشح ممارسا للون من ألوان الموسيقى الأمازيغية؛
- أن تكون له دراية بلغة الموسيقى (الصولفيج).

يتكون ملف الترشيح من الوثائق التالية:

1) طلب موجه إلى السيد عميد المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية؛
2) ملف فني يتضمن بيان سيرة ونماذج من الأعمال الفنية إن كانت متوفرة؛
3) نسخة من بطاقة التعريف الوطنية؛
4) صورة شمسية؛
5) رسالة تحفيز.

وستتولى لجنة الإنتقاء في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية دراسة ملفات الترشح والإعلان عن الأسماء التي تم انتقاؤها.
وكل ملف لا يستوفي الشروط المذكورة أعلاه يعتبر لاغيا.

فعلى الراغبين في المشاركة في هذه الإقامة إيداع ملفاتهم لدى مكتب الضبط بالمعهد أو إرسالها إلى عمادة المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، في أجل أقصاه 29 أبريل 2011 إلى العنوان التالي:

المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية
شارع علال الفاسي، مدينة العرفان، حي الرياض
ص. ب. 2055، الرباط

INSTITUT ROYAL DE LA CULTURE AMAZIGHE (IRCAM)

حاورتها: رشيدة إمرزيك

على هامش الندوة التي نظمتها جمعية مزكان للديسليكسيا وجمعية صوت المرأة الأمازيغية حول العنف الأسري بدار الشباب حمان الفطواكي بالجديدة والتي عرفت مشاركة مجموعة من الأساتدة والذين تناولو ظاهرة العنف سواء من الناحية السيكولوجية أو القانونية، التقت جريدة «العالم الأمازيغي» نجاة بشار رئيسة جمعية مزكان للديسليكسيا وكان لنا معها الحوار التالي :

## نجاة بشار رئيسة جمعية مازكان للديسليكسيا في حوار مع «العالم الأمازيغي» :

# نطالب المسؤولين على قطاع التعليم بالإهتمام بالأطفال الديسليكسين

* أولا من هي نجاة بشار وماهي اهتماماتها؟

** نجات بشار فاعلة جمعوية، عضوة سابقة في جمعية محاربة داء السكري وعضوة في معهد مازاكان للعلاقات الدولية وحاليا أنا رئيسة جمعية مازكان للديسليكسيا وذلك منذ أن ككتشفت عسر القراءة (Problèmes d'apprentissage) . أما عن أهتماماتي فأنا أهتم بكل ما يهم المرأة والطفل.

* ماهي أهداف الجمعية، وما هي اهتماماتها ودواعي تأسيسها؟

** منذ تأسيس جمعية مازكان للديسليكسيا وهي تهدف إلى تحسيس كل مكونات المجتمع المدني بمفهوم الديسليكسيا وتعمل على تقديم المساعدة ودعم الأطفال الذين يعانون من هذه الحالة، كما أنها تقوم بتحديد ومتابعة هذه الحالات.

* ما نوعية الخدمات التي تقدمها الجمعية للأطفال الديسليكسين؟

** أولا لابد من الإشارة إلى أن أغلبية الأعضاء هم آباء وأمهات الأطفال ذوي العسر القرائي، لدى فإن خدمات الجمعية موجهة بالخصوص لهؤلاء، وفي هذا الصدد فإن الجمعية تقدم مجموعة من الخدمات حيث تقوم بمهمة التحسيس والتعريف بالظاهرة.

وفي جانب أخر، فإنه بعد اكتشاف الصعوبة أو الحالة فإن الجمعية تعمل على تحديد موعدا مع المختصين Orthophoniste psychomotricien لإجراء فحص والتأكد هل الطفل يعاني من الديسليكسيا، وبعد ذلك تبدأ سلسلة لقاءات مع الوالدين لتحسيسهما وإرشادهما لكيفية التعامل مع الطفل.

* هل هناك جمعيات أخرى تعمل في نفس المجال؟ وما هي حدود تعاملكم معها؟

** هناك جمعيتان واحدة بالدار البيضاء وثانية بالرباط ونحن نحاول ربط علاقة مع الجميع لأجل خلق شبكة لإيصال صوت الأطفال للمسؤولين على قطاع التعليم ببلادنا وتحسين جودته والاهتمام بهذه الظاهرة.

ونؤكد أننا في الجمعية وعند كل زيارة نقوم بها للمؤسسات نكتشف أن هناك جهل تام لكيفية التعامل مع هؤلاء الأطفال.

* نظرا لكون الجمعية تهتم بالأطفال ذوي عسر القراءة هل يمكنك أن تقربينا من هذه الظاهرة وماهي أسباب هذه الحالة عند الأطفال، وهل هي حالة مرضية وكيف يتم اكتشافها؟ وهل تستمر مع الطفل مدى الحياة أم هي فترة محدودة؟

** لحد الآن المتخصصون في الميدان من أطباء وباحثين لم يتوصلوا إلى السبب الرئيسي لهذه الصعوبة بيد أن هناك أبحاث تقول أنها وراثية أو لها علاقة بنمو بالدماغ، وتشير الدراسات الجينية إلى أن هناك عددا من الجينات تتسبب في حدوثها. كما أظهر المسح التصويري للدماغ أن عقل المصابين بالديسلكسيا يتعامل مع المعلومات بطريقة تختلف عن عقل الأصحاء. ولذلك فصعوبة القراءة والكتابة لا تؤثر في درجة الذكاء، وغالبا ما يكون الأطفال والبالغين المصابين بالمرض أذكياء وموهوبين.

وهذه الصعوبة تستمر مدى الحياة إلا أنه بالنسبة للأطفال الذين يتم تتبعهم عن قرب من العائلة المحيط المدرسي (تتبع بيداغوجي) أخصائيين في الميدان يتأقلمون مع وضعهم ويسقلون قدراتهم ويتفوقون على هذه الصعوبة لأن عسر القراءة هو :

- عسر في تعلم القراءة وعدم القدرة عليها ذاتيا عند الأطفال الأذكياء والممدرسين.

- عسر في الإملاء وهي صعوبة كتابة الحروف مملائيا لتكوين الكلمات.( Normalement scolarisés)

- عسر في الحساب – عسر في منطقة الحساب.

-خلل في موضوع المنطق وفي بناء الأعداد والعمليات الحسابية لهذه الأعداد.

* في هذه الحالة بما تنصحين الآباء في حالة وجود طفل يعاني من الديسليكسيا؟ وهل هناك معاملة خاصة بهؤلاء الأطفال.

** أنصح الآباء عند اكتشاف أية صعوبة عند الطفل بالتشخيص أولا وأؤكد أن العنف يولد الفشل المدرسي ثم الهدر المدرسي . للحد من كل هذا يجب انخراط الجميع في تفعيل تتبع بيداغوجي لهذه الظاهرة وإدماجها في برامج تكوين الأطر التعليمية.

وأؤكد أن دور الوالدين مهم جدا في كيفية تغلب الطفل على صعوباته عن طريق تهيئة جو هادئ بناء وملائم في البيت وفي المدرسة. واذا استطاع الوالدان أن يفهما حالة الديسلكسيا سيستطيعان مساعدة طفلهم بصورة أحسن. إذا تركت الديسلكسيا من دون تشخيص أو لم تعالج على نحو سليم، فعادة ما يصبح الطفل معقدا وغير متحمس للتعلم. من المهم أن نتذكر أيضا أن العلاج يستغرق وقتا طويلا، وفي بعض الأحيان قد يستغرق 3 سنوات أو أكثر حتي يتمكن الطفل من تحسين قدرته على القراءة. والأمر متروك للآباء للتحلي بالصبر والحماس لمساعدة طفلهم.

ويرى الخبراء أن الأطفال المصابين بمرض الديسليكسيا هم موهوبون، وسماتهم المشتركة هي بعد النظر، وخيال خصب، والفضول لمعرفة كيفية عمل الأشياء والقدرة على التفكير والإدراك باستخدام جميع الحواس. كما أنهم خلاقون ومبتكرون للغاية، ولديهم مهارات فائقة في حل المشاكل وقدرات ذهنية جيدة. إذا كان الطفل مصابا بمرض الديسليكسيا ، فيجب التفكير في هذه السمات الايجابية ونوفر له كل المساعدة،



نجاة بشار

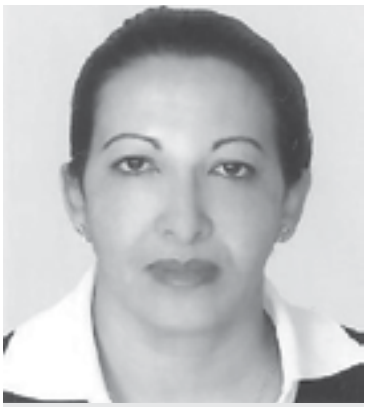

ولا يجب أن ننظر إلى مشكلة القراءة نظرة سلبية فقط، بل يجب اعتبارها فرصة لغرس الثقة فى الطفل والعمل معه خطوة بخطوة لتعلم القراءة والكتابة.

وللإشارة إن إقليم الجديدة لا يتوفر على الأطر المختصة الكافية لتغطية جميع المؤسسات. وهناك :

1) Orthophoniste (1) psychomotricien) يضحون معنا في تحديد وتشخيص الحالات.

وأشيد بالذكر أن الجمعية قامت بشراكة مع نيابة التعليم بالإقليم وأن هناك تعاون وتفهم كبير من السيدة النائبة ونشكرها على اجتهاداتها ودعمها للجمعية.

---

# نوميديا الحموتي تشارك في المهرجان الدولي للموسيقى

نظمت جمعية العدوتين للموسيقى الدورة الثامنة عشرة للمهرجان الدولي لموسيقى وأغنية الطفل التربوية تحت شعار: «الجهوية ارتقاء إلى الأفضل» من 31 مارس الماضي إلى 3 أبريل الحالي.

وعرف المهرجان مشاركة مجموعة من الأطفال وتعتبر نوميديا الحموتي نموذج من بين هؤلاء الأطفال.

نوميديا طفلة تبلغ من العمر 10 سنوات بدأت الغناء في سن الخامسة تقول نوميديا «أنا لقيت دعما كبير من قبل أسرتي التي شجعتني كثيرا على الغناء».

وعبرت عن فرحها الكبير كونها ستشارك في المهرجان ولأول مرة مضيفة أنها تتمنى لو أن ابويها حاضران معها في هذا اليوم وتقول أن عملهما حال دون ذلك.

وشاركت نوميديا من جمعية أمزيان بالناظور بأغنية «الوالدين» كلمات مصطفى أجوار.

وإلى جانب نوميديا عرف المهرجان مشاركة الثنائي نوال بوخشاف وفاطمة صديقي بأغنية «انت ملكنا» عن جمعية جوهرة البحر الأبيض المتوسط. وسارة جناح من ورزازات بأغنية «الأم» وكلها أغاني بالأمازيغية.

وللإشارة فإن لجنة التحكيم لهذه الدورة عرفت غياب تام لحكام يتقنون الأمازيغية لتقييم كلمات والحان وغناء الأطفال الأمازيغ المشاركين ضمن المهرجان مع العلم أن أغلب المشاركين هم أمازيغ.

---

# المدرسة الإسبانية بالرباط تحتفي بالمغرب كتراث حضاري وثقافي عريق

نظمت شعبة اللغة العربية بالمدرسة الإسبانية بالرباط يوما ثقافيا أسمته «يوم المغرب» تحت شعار: «المغرب:تراث حضاري وتاريخي» يوم الجمعة 25 مارس الماضي.

وقال عثمان الزبادي، رئيس شعبة اللغة العربية ومدرس اللغة العربية بالمدرسة الاسبانية بالرباط، على خلفية اللقاء أن هذا اليوم الثقافي يندرج في إطار الأنشطة التي تنظمها المدرسة الاسبانية كيوم الثقافة الانجليزية والفرنسية الخ... مضيفا أن تنظيم يوم مغربي جاء نظرا لجهل جل التلاميذ لما يتمتع به المغرب من ثقافة وحضارة ونسعى من خلال هذا اليوم لأن نكون فكرة عند التلاميذ عن هذا البلد الغني بتقاليده وعاداته.

وأضاف أن المؤسسة رعت في هذا اليوم أن تنظم معرضا لكل المنتوجات المغربية من ألبسة وخزاف ونجارة والتي ترمز للتنوع الحضاري والثقافي بالمغرب وراعينا تمثيل كل الجهات المغربية من سوس إلى الصحراء والشمال إلى غير ذلك من المناطق الغنية بتراثها وثقافتها الأصيلة.

وأشار إلى أن مثل هذه الأنشطة موجهة بالدرجة الأولى للتلميذ بغض النظر عن جنسيته فنحن نؤمن بمجتمع عالمي تتنوع فيه الثقافات وتمتزج فيما بينها لتشكل ما يمكن تسميته بالإنسان العالمي ذو ثقافات متعددة يحترم ثقافات وعادات وتقاليد الغير، مؤكدا أن التلميذ المغربي يجب أن يكون على اطلاع بغنى موروثة الثقافي ويؤمن بالجهوية والتعددية.

وأكد أن الأنشطة التي تنظمها المؤسسة تلقى تجاوبا كبيرا من قبل التلاميذ وأولياء أمورهم والذين ساهموا في هذا اليوم سواء ماديا أو بإحضار مستلزمات المعارض. وأفاد أن المؤسسة لها ارتباطات مع مجموعة من



المؤسسات التعليمية العمومية في العديد من الأنشطة وهناك مشروع توأمة مع مؤسسة تعليمية عمومية في حي الرحمة والهدف من هذا التعاون إشراك أطفال خارج المؤسسة في أنشطتها.

وقالت جليلة بتونة أستاذة اللغة العربية بالمدرسة الإسبانية في ذات اللقاء أنها اشتغلت في هذه المؤسسة قرابة 11 سنة كمدرسة.

وأضافت أن المؤسسة ارتأت في هذا اليوم أن تستحضر عادات وتقاليد المغرب بتمثيل جميع جهات المغرب لان المغرب غني بجهاته وبتقاليده سعيا في المستقبل لتنظيم أسابيع ثقافية عن عادات وبتقاليد المجتمع المغربي وتخصيص أسبوع لكل جهة لإبراز مميزاته التاريخية والثقافية والحضارية.

### في اللقاء الثاني للجمعيات الأمازيغية بأكادير

## الجمعيات الأمازيغية تؤكد على مساندتها لشباب حركة 20 فبراير في تحقيق مطالبها الديمقراطية وفي مقدمتها إقرار الأمازيغية لغة رسمية في الدستور

# المطالبة بإعادة النظر في مشروع الجهوية الموسعة بالشكل الذي يعتمد المعايير التاريخية والثقافية والتنموية

أكدت الجمعيات الوطنية والمحلية والكنفدراليات والتنسيقيات الأمازيغية المجتمعة بأكادير في بيان صادر عنها على هامش اللقاء الثاني في ضيافة كونفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب (تمونت ن ايفوس)، وذلك يومي 12 و13 مارس 2011 بمركز الاستقبال بأنزا. والذي حضره حوالي 45 من الإطارات الأمازيغية، أكدت على مساندتها المطلقة لشباب حركة 20 فبراير في تحقيق مطالبها الديمقراطية وفي مقدمتها إقرار الأمازيغية لغة رسمية في دستور ديمقراطي شكلا ومضمونا. وأن ما جاء في الإطار المرجعي للتعديل الدستوري، رغم بعض مضامينه الايجابية، لا يرقى إلى مستوى المطالب المعلنة من طرف القوى الديمقراطية بالبلاد، وتطلعات الحركة الأمازيغية، وأن استمرار إقصاء الفاعل الأمازيغي من عضوية اللجان والمجالس الإستشارية، ومن المناصب المؤثرة في القرارات الرسمية، يعد من مظاهر الحكرة والتهميش الفاضحين. وهو ما أسفر عنه إسقاط الفاعل الأمازيغي (السياسي و الجمعوي والمؤسساتي) في مشروع الجهوية الموسعة. كما أن الإصرار على هذا التهميش قد يؤدي إلى إقصاء المطالب الرئيسية للحركة الأمازيغية في مشروع الدستور المرتقب.

وطالبت الجمعيات بإعادة النظر في مشروع الجهوية الموسعة بالشكل الذي يعتمد المعايير التاريخية والثقافية والتنموية عوض المقاربة الأمنية التي أفضت إلى تشتيت عدد من الوحدات الترابية المنسجمة، ويمنح الجهات حق التسيير الذاتي في إطار تقسيم عادل للثروة والسلطة وفق المعايير الدولية.

وأكدت على أن المطلب الرئيسي للحركة الأمازيغية، إلى جانب إقرار البعد الأمازيغي للهوية المغربية، هو تنصيص الدستور المرتقب على أن اللغة الأمازيغية لغة رسمية، حتى تحظى بالحماية القانونية داخل المؤسسات وكافة مناحي الحياة العامة.

ودعت كل الجمعيات والفعاليات الأمازيغية وكافة القوى الديمقراطية إلى التحلي باليقظة والمسؤولية في هذا الظرف السياسي الدقيق. والتعبئة من أجل إرساء أسس تعاقد سياسي جديد قائم على سلطة الشعب وعلى سمو المبادئ الكونية لحقوق الإنسان ودولة الحق والقانون.

وأشادت الجمعيات في بيانها بثورتي الشعبين التونسي والمصري، وتتبعها باهتمام كبير لما يجري في هذان البلدين من مخاض سياسي وتغيير ات دستورية من أجل مستقبل أفضل لكافة مكونات شعبيهما ومن استقرار وازدهار لدول شمال افريقيا، مع تأكيدها على ضرورة انصاف أمازيغ البلدين والاقرار بحقوقهم الدستورية.

وعبرت عن إدانتها لأعمال القتل والإبادة التي يقوم بها النظام الليبي ضد شعبه، وتضامنها مع أمازيغ ليبيا الذين طالما عانو من إستبداد النظام الليبي وتسلطه، ودعوة المنتظم الدولي لتحمل مسؤوليته كاملة في حماية إرادة الشعب الليبي ومطالبه المشروعة في العيش الكريم وتحقيق مصيره في اطار دولة ديمقراطية تضمن حقوق كافة مكونات الشعب.

وطالبت بالاطلاق الفوري لمعتقلي الحركة الثقافية الأمازيغية بالمغرب الذين حوكموا محاكمة غابت فيها شروط المحاكمة العادلة، وجبر الضرر عنهم، وذلك بما يضمن تعزيز التعاطي الايجابي مع مطالب الحركة الأمازيغية والأمازيغ في هذا الظرف الحساس من حياتهم في وطنهم، مع التأكيد على أن هذين المعتقلين لا يمكن أن يشكلا استتناءا من مطلب الافراج عن المعتقلين السياسيين في المغرب.

وللإشارة فإن اللقاء تم تنظيمه تبعا لمقررات لقاء تارودانت الذي اجتمعت خلاله الجمعيات الأمازيغية يوم 04 دجنبر الماضي، وعرف اللقاء الثاني تقديم مداخلات افتتاحية لكل من أحمد عصيد، ورشيد الحاحي، والحسين واعزي، وعماد بولكيد ومحمد حنداين، تناولت السياق الراهن للمطالب الحقوقية الأمازيغية على ضوء المستجدات السياسية خاصة مشروع التغيير الدستوري، والعلاقة مع القوى الديمقراطية. كما ركزت العروض على حساسية السياق والقرارات التي ستتخذ خاصة بالنسبة لمستقبل الأمازيغية والأمازيغ في بلادنا. بعد دلك فتح نقاش مستفيض عرف مداخلات جل الحاضرين من ممثلي الجمعيات والشباب الأمازيغي، الدين تناولوا مختلف أبعاد السياق الراهن وموضوع الاصلاحات الدستورية ومضامين الخطاب الملكي الأخير وشرعية وتشكيلة اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور، وكذا حركة 20 فبراير وعلاقة الحركة الامازيغية ببرنامجها الاحتجاجي، وكيفيات الدفع بالمطالب الامازيغية وانتزاعها مكانتها العادلة في فضاء الحياة العامة وفي الدستور المرتقب.

وبعد العروض والمناقشة العامة، انتقل المشاركون في الفترة الزوالية الى العمل والاشتغال في ورشين لصياغة مقترحات وأوراق اللقاء. ومن بين الورشات ورشة الفعل الأمازيغي Amazigh action والتي شارك فيها حوالي 58مشاركا، وتم اختيار كل من رشيد الحاحي وعماد بولكيد منسقين وسعيد الفرواح مقررا للجنة. وبعد نقاش عميق ومستفيض بين مختلف المشاركين خلصت الورشة الى استحضار الأبعاد السياق الراهن والرهانات السياسية والاجتماعية التي تطبعه وعلى رأسها اعتبار القرارات الدستورية التي ستتخذ خلال الأسابيع القادمة حاسمة في تحديد مصير الأمازيغية في وطنها، خلصة ورشة الفعل الامازيغي إلى اقتراحات أليات الضغط والمتمثلة في الاقرار بأن الجمعيات والإطارات الأمازيغية هي معني ومخاطب رئيسين في أي تعديل دستوري، وخاصة فيما يتعلق بمكانة الأمازيغية في الدستور المرتقب. ومساندة حركة 20 فبراير ودعم حضور المطالب الأمازيغية داخل هده الحركة. والدعوة والتعبئة لمقاطعة الاستفتاء حول الدستور إذا لم يستجب لمطالب القوى الديمقراطية ولم ينص على الأمازيغية لغة رسمية. وبعث رسائل بالبريد المضمون من طرف الاطارات الأمازيغية الى اللجنة المكلفة بمراجعة الدستور تحمل عبارة: نطالب بدسترة الأمازيغية لغة رسمية في دستور ديمقراطي. والانخراط الفاعل في النقاش العمومي حول تغيير الدستور لدعم وتوضيح تصور ومطالب الحركة الأمازيغية. والعمل على التنسيق مع مختلف الاطارات والقوى الديمقراطية من أجل ترسيم اللغة الأمازيغية في دستور ديمقراطي. ودعوة كافة الاطارات والجمعيات الأمازيغية الى تخليد ذكرى الربيع الأمازيغي لهذه السنة يوم 24 ابريل تحت شعار: الأمازيغية لغة رسمية في دستور ديمقراطي. وتنظيم لقاءات وندوات وأنشطة حول تصور الحركة الأمازيغية للتغيير الدستوري، والحضور الكثيف في مختلف الانشطة واللقاءات التي تنظمها الجمعيات والأحزاب والإطارات الأخرى، وتوظيف شبكات التواصل الاجتماعي لدعم وتوضيح المطالب الأمازيغية.

أما الورشة الثانية، وهي حول الاصلاح الدستوري، فقد شارك فيها 34 عضوا، وقد نسق اشغالها كل من أحمد عصيد وعبد الوهاب بوشطرت وكلفت عبد الرحمن فارس مقررا. وبعد نقاش عميق بين مختلف المشاركين في الورشة، خلصت اشغالها الى التنصيص على الأمازيغية لغة رسمية وسمو المعاهدات والمواثيق الدولية على القوانين الوطنية. واستعمال اللغة الأمازيغية في كافة المجالات ومناحي الحياة العامة. والتنصيص على أن المغرب ينتمي الى الاتحاد المغاربي، أو المغرب الكبير، عوض تسمية المغرب العربي. وتحديد الجهة باعتماد المعايير التاريخية والثقافية واللغوية التي تضمن الانسجام والتجانس الضروريان لتحقيق التنمية، وتدبير الجهات للشأن اللغوي مع اعطاء الأولوية للغة الأمازيغية في الجهات التي تحظى فيها بالاغلبية الناطقة

الجمعيات الموقعة:جمعية أزمزا، تارودانت- كنفدرالية الجمعيات الأمازيغية بالجنوب ( تامونت ن ايفوس) اكادير- كونفيدرالية الجمعيات الأمازيغية بالشمال : الناضور- تنسيقية أميافا، مكناس- فدرالية إكطاين، تارودانت- الشبكة الأمازيغية من أجل المواطنة، الرباط- منظمة تمينوت، الرباط- الجمعية المغربية للبحث والتبادل الثقافي، الرباط- المرصد الأمازيغي للحقوق والحريات، الدارالبضاء- جمعية الجامعة الصيفية، أكادير- جمعية أسيكل، بويكرى- تنسيقية تنمل للدفاع عن تدريس اللغة الأمازيغية- إتلاف الصحراويون الأمازيغ من أجل الحقوق والانصاف، أسا- جمعية أسايس، أورير- جمعية أبراز، أكادير- جمعية تكمي، أولوز- جمعية تيفاوت، بيوكرى- جمعية تليلي ن أودرار، أيت بها- جمعية أفا، ماسة- جمعية أنزار، أورير- جمعية ايغير ن أكادير- جمعية تملاست، الدراركة- جمعية سوس للكرامة وحقوق الإنسان، أكادير- جمعية تمكيت، اغرم- جمعيت تسمغورت، أورير- جمعية أمواي، افران الاطلس الصغير- جمعية توسنا، أشتوكن- جمعية أورير، للثقافة- جمعية القاسمية، أيت برحيل- المؤتمر الدولي للشباب الأمازيغي- جمعية تيفوت، أكادير- لجنة دعم المعتقلين السياسيين للحركة الثقافية الأمازيغية- جمعية تيمتارين، بويكرى- جمعية تمزغا، أيت ملول- تنسيقية الجمعيات الأمازيغية بسوس- جمعية أفريكا لحقوق الإنسان. المكتب المركزي، مكناس- جمعية أورير أختار- جمعية تليلت، أورير- جمعية تكمو، أكادير- جمعية توادا، أيت برحيل- جمعية تزرزيت ، سبت الكردان- جمعية أنزكوم، تالوين- جمعية تنكرا، تنغير- جمعية مبادرات لمتقاعدي قطاع التعليم بأكادير- اللجنة الوطنية لمسالك الدراسات الأمازيغية- جمعية بوكافر، تنغير.

## يتحدث الفنان والشاعر الملحن الامازيغي عابد ارشاش في هذا الحوار مع العالم الأمازيغي عن علاقته بالفن والتراث الامازيغين وعن امنيته بصون اشعار فطاحل الشعر الامازيغي بتوزونين والتغني بها وحمايتها من الاندثار ونقلها الى الاجيال الصاعدة.

* اجرى الحوار صالح بن الهوري.



* ماعلاقتك بالفن والتراث الأمازيغيين؟

** علاقتي بالتراث والفن الأمازيغي قديمة وتعود إلى أيام الصبى والطفولة، إذ كنت أشارك في تقديم أغاني ومسرحيات ولوحات تراثية من فن أحواش الأصيل ضمن الأنشطة الفنية والتراثية التي يقدمها تلاميذة مدرسة توزونين بأقا وطاطا أثناء الإحتفاء بالمناسبات الوطنية مطلع الثمانينات من القرن الماضي. كنت مولعا بصناعة الآلات الموسيقية-غيثار من قنينات مبيدات الحشرات-وكانت هذه الآلات بمثابة مدرستي الأولى في تعلم فنون العزف على آلة القيثار صحبة صديقي العباسي الحسن الذي كان متخصصا في صناعة آلة الرباب والعزف عليها. من هنا تولد لدي ميل إلى العزف والغناء. رحلت إلى أكادير بداية التسعينات لصقل موهبتي وأسست مجموعة «وسام سوس» سنة1993 والتي توقفت سنة1997 ثم أسست مجموعة أخرى تدعى «إتران باني».سجلنا البوم «لوز بولفريك» الذي لم يكتب له الصدور. ثم سجلت البوما آخر سنة2005 تحت عنوان «اوا ياسمون احرجن ما كن ياغن» باستوديو اوملاك موزيك والذي راى النور وبيع منه الكثير، واسميت نفسي «عابد ارشاش» وسجلت البوما ثالثا باستوديو اوسكار موزيك تحت عنوان «اقا يان سيك امودان اكد افانك» والذي عرفت من خلاله بالمنطقة وضم ثمانية أغاني سنة2009، كما شاركت في العديد من الأفلام الأمازيغية وأحييت العديد من السهرات في الأعراس والمناسبات.

* تزخر منطقة توزونين بثلة من الشعراء الأمازيغ العظام، ألا تفكر في التغني بأشعارهم وصيانتها من الإندثار ونقلها إلى الأجيال الصاعدة؟

** أتمنى أن أتغنى بأشعار الشاعر الأمازيغي «بني اغيل» لأنه شاعر كبير يتسم شعره بتناول جل المواضيع والحروب والمعارك التي عرفتها المنطقة فضلا عن الظلم والعاطفة والمظاهر والسلوكات الإجتماعية. وعرف أن أسرته -الجد والأب جامع والإبن محماد والبنات- بانها اسرة شعراء اشتهرو بالحكمة والتبصر والنصيحة في ابداعاتهم الشعرية واشتهر الشاعر «بني اغيل» بمساجلته الشعرية مع ابنه في «اسايس» وجمع الباحث الفرنسي بوليت براون قصيدته التي ابدعها بعد زلزال اكادير.لذا اتمنى ان اتغنى باشعار هؤلاء المبدعين وصيانة هذا التراث ونقله الى الاجيال الصاعدة.

## ويأبى معالي وزير الثقافة الا أن يتهادى في اقصاء اللغة الامازيغية

كما أشارت العالم الامازيغي إلى ذلك في العدد السابق ورغم أن الخطاب الملكي بخصوص الجهوية الموسعة و الاصلاحات الدستورية يشكل قفزة نوعية على المستوى التشريعي باقراره بأن الهوية الوطنية تتسم بالتعددية اللغوية و الثقافية في انتظار ما سيحمله مشروع الوثيقة التي تنكب اللجنة التي عينها جلالة الملك في موضوع دسترة الامازيغية والاعتراف بها كلغة رسمية الى جانب اللغة العربية ...فان وزارة الثقافة لا زالت تسبح ضد تيار الحداثة وفلسفة الجهوية الموسعة و أبعاد الاصلاحات الدستورية التي جاء الخطاب الملكي ليؤكد عليها و يقر على تعدد الهوية المغربية لغويا وثقافيا ....بعدما لم تتضمن اللجنة التي عينتها الوزارة لدعم الاغنية المغربية بموجب المرسوم الصادر في 21 ماي 2009 لمنح اعانات مالية لدعم الاغنية المغربية وبناءا على القرار المشترك بين وزارة الاقتصاد و المالية و وزارة الثقافة الصادر في 13 ابريل 2010 بشان تحديد اجراءات كيفيات تقديم اعانات مالية لدعم الاغنية المغربية أي كاتب كلمات او مغني امازيغيين او باحث في الثقافة الامازيغية .....ما يدل على ان اللجنة الوطنية لدعم الاغنية المغوبية التي صدر في شأنها قرار لوزير الثقافة في العدد 5921من الجريدة الرسمية و التي تضم 12عضو تم انتقاؤهم من رواد الغنية العربية كلمات و تلحين و عزف و اداء و نقد سوف تنكب على مشاريع الاغاني العربية ليس الا ليتأكد بالواضح مرة اخرى تمادي وزارة الثقافة في تجريد الأغنية الاماويغية من جنسيتها المغربية و اقصائها من كل دعم من شأنه ان يدعم الفنانين الأمازيغيين لتطوير ابداعاتهم الفنية اسوة بغيرهم من الفنانين المغاربة الذين سيحضون و حدهم بالعم الى اشعار اخر .....ان القائمين على تدبير الشلن الثقافي الوطني لا زالوا يعتبرون الاغنية الامازيغية مجرد فلكلور موجه لامتاع العين فحسب بالرقص و حركات الاكتاف و دقات البنادر ولا زالوا يجهلون بان الاغنية الامازيغية فنا قائما بذاته ينطلق من كلمات معبرة ذات معاني عميقة و تصطبغ بالوان البديع ليتضح بان هناك من يزعجه التحول الذي يعرفه المغرب وانصاف ثقافة ضلت تصارع من اجل البقاء منذ اكثر من 2661 قرنا ولو لم تكن تملك عناصر الخلود لانمحت من الوجود .

* الحسان مصحو
رئيس فدرالية الجمعيات الثقافية الامازيغية

### بتعيين اللجنة الوطنية لدعم الأغنية المغربية

## الفرع الجهوي للنقابة المغربية للمهن الموسيقية لأكادير يدعو إلى تضمينها ممثلي الموسيقى الأمازيغية

علم الفرع الجهوي للنقابة المغربية للمهن الموسيقية لأكادير من خلال وسائل الإعلام بقرار وزارة الثقافة المتعلق بتعيين أعضاء اللجنة الوطنية لدعم الأغنية المغربية، والتي تضم اثنى عشر عضوا يتركزون جميعا في نقطة جغرافية وحيدة دون سواها. وأستغرب الفرع، في بيان له توصلت الجريدة بنسخة منه، لطريقة وكيفية اختيار وزير الثقافة لأعضاء هذه اللجنة، كما تساءل عن المعايير المعتمدة في تشكيلها. علما أن دعم الأغنية المغربية مخصص لمختلف مكوناتها وأنواعها بما فيها الأغنية الأمازيغية بفروعها الثلاث والحسانية والشعبية... إذ يلاحظ في التشكيلة المعلن عنها أنها لاتضم أيا من الفنانين المؤهلين للبث في ملفات الأصناف الموسيقية والغنائية المذكورة باختلاف مقاماتها الموسيقية ولغاتها، وهو ما يجرد هذه اللجنة، حسب البيان، من المصداقية في التعامل مع الأغاني المقترحة للدعم، مما يورط الوزارة واللجنة معا في التحيز لأصناف موسيقية دون غيرها، ويزيل عنها طابع الحياد ويجردها بالتالي من المصداقية.

واستنكر الفرع الجهوي للنقابة المغربية للمهن الموسيقية، في بيانه، هذا الإقصاء المنهج الذي يمس بمصداقية الموسيقى والأغنية المغربية. ويدعو إلى مراجعة هذه اللجنة وتضمينها ممثلي جميع الأنماط الموسيقية الوطنية وخاصة الأمازيغية، حتى تتمكن من دراسة وانتقاء الملفات المرشحة للاستفادة من الدعم المخصص للأغنية المغربية بجميع أنماطها دون تمييز أوحيف، والذي جاء بعد نضال مستمر أريد له أن يجهض في آخر لحظة بتعيين أعضاء لا يمثلون إلا أنفسهم. و يحمل الفرع النقابي كامل المسؤولية لوزير الثقافة، كما يحتفظ بحقه في خوض جميع الأساليب النضالية المشروعة لتصدي لمثل هذه الممارسات اللامسؤولة.

ⴰⵏⵜⵉⵔⵏⵉⵜ ⴰⵏⴰⵛⵛⴰⵅ 3G+
ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⴹ ⵏⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ
ⴰⵎⵙⴰⵡⴰⴹ ⵏⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ ⴰⵏⴷⵔⴰⵣ
ⴰⵏⵜⵉⵔⵏⵉⵜ ⴰⵏⴰⵛⵛⴰⵅ
99 ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ /ⵓⵢⵓⵔ
200 ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ /ⵓⵢⵓⵔ
*Offre permanente, valable pour tout abonnement postpayé internet 3G.
Tarif équivalent au débit 1.8 Mb/s pour Data Only et Data+voix
1,8 M ⵙ 99 ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ/ⵓⵢⵓⵔ
3,6 M ⵙ 199 ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ/ⵓⵢⵓⵔ
7,2 M ⵙ 350 ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ/ⵓⵢⵓⵔ
ⴷⵖⵉ, ⵉ ⵡⴷⵔⴰⵣ ⴽⵉⵅⴰⵏ ⵉⵎⵙⵙⵙⴰⵎⵓⵜⵏ ⵅ ⴰⵏⵜⵉⵔⵏⵉⵜ 3G+
ⵓⵎⵙⴰⵡⴰⴹ ⵏⵍⵎⴰⵖⵔⵉⴱ ⵢⵓⵍⵍⵖ ⵣⵅ ⵜⴹⵓⵔⵉ ⵉⵣⵉⵍⵍ ⵅⵣ ⴰⴽⵡ
ⵡⴰⵜⵉⵅⵏ ⵓⵍⵜⵜⴰⵖ ⵉ ⵡⵏⵖⴰⵍ ⴷⴰⵜⴰ ⵀⵍⵍⵢ ⵣⵅ ⵓⵔⴷⵉⵏⴰⵜⵓⵔ
ⵓⴷⵖⴰⵔ ⵏⵖⴷ ⵡⵉⵏ ⵓⵣⵓⵙ, ⴷ Data+.
ⵉⵣⵉⵍⵉ ⵣⵅ ⵜⵉⵍⵉⵣⵓⵏ ⴰⵏⴰⵛⵛⴰⵅ
ⴰⴷⵔⴰⵣ , ⴰⵙⵏⵉⵛⵛⵅ ⴷ ⵜⵖⵓⴷⵉ... ⴰⵍⵍⵖ ⴰⵜ ⵣⵅ ⵡⴰⵙⵙⴰ ⵉ ⵢⵖⵓⴷⴰⵏ ⵏ ⴰⵏⵜⵉⵔⵏⵉⵜ 3G+ ⵖⴰⵙ ⵣⵅ 99
ⵓⴷⵔⵃⴰⵎ/ⵓⵢⵓⵔ